رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

SFD
الصندوق السعودي للتنمية
Saudi Fund for Development

تقرير الرصد التنموي 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

المـحتويات

تقديم: ---------- 8
المقدمة: ---------- 10

الفصـــل الأول

1-1: رصد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ---------- 14

2-1: جهود المؤسسات والصناديق الدولية التنموية والمالية لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا ---------- 26

1-2-1: جهود المؤسسات والمنظمات الدولية التنموية غير المانحة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

- الجمعية العامة للأمم المتحدة ---------- 27
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ---------- 30
- معهد التمويل الدولي (IIF) ---------- 32
- وحدة المعلومات المالية (EIU) ---------- 34
- خدمة مناولة المعلومات (IHS) ---------- 36
- مجموعة العشرين (G20) ---------- 38
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNICTAD) ---------- 40

2-2-1: جهود الصناديق والمؤسسات الدولية التنموية المانحة متعددة الأطراف في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

- مجموعة البنك الدولي ---------- 44
- صندوق النقد الدولي ---------- 48
- الصندوق العالمي (The Global Fund) ---------- 50
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) ---------- 52
- برنامج الاغذية العالمي (WFP) ---------- 55

3-2-1: جهود الصناديق والمؤسسات الإقليمية التنموية المانحة متعددة الاطراف في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

- البنك الأفريقي للتنمية ---------- 60
- البنك الآسيوي للتنمية ---------- 62
- صندوق التضامن الإسلامي ---------- 64
- البنك الأوروبي للتنمية (EBRD) ---------- 66
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) ---------- 68

4-2-1: جهود الصناديق والمؤسسات الوطنية المانحة الثنائية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) ---------- 72
- مجموعة التنسيق العربية ---------- 74

الفصـــل الثاني

02: معايير الرصد التنموي

2-1 الديون والتدفقات المالية ---------- 84
2-2 قطاع الزراعة ---------- 86
2-3 قطاع الخدمات والبنية الاجتماعية ---------- 88
2-4 قطاع النقل والمواصلات ---------- 96
2-5 قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة ---------- 98
2-6 التجارة الخارجية ---------- 100

الفصـــل الثالث

03: الاتجاهات الإنمائية لقروض الصندوق التنموية

3-1 جهود الصندوق نحو المساهمة في تخفيف الديون والتدفقات المالية ---------- 104
3-2 جهود الصندوق في تنمية قطاع الزراعة ---------- 108
3-3 جهود الصندوق في تنمية قطاعات البنية الاجتماعية ---------- 112
3-4 جهود الصندوق في تنمية قطاعات النقل والاتصالات ---------- 138
3-5 جهود الصندوق في تنمية قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة ---------- 158
3-6 جهود الصندوق في دعم القطاعات الأخرى ---------- 167
3-7 جهود الصندوق في تنمية التبادل التجاري ---------- 178
3-8 توافق تمويل الصندوق مع أهداف التنمية المستدامة ---------- 180
الخاتمة ---------- 197

الفصـــل الرابع

04: ملاحق الإحصاءات والبيانات

ملحق (أ) البيانات الاقتصادية للدول المستفيدة من قروض الصندوق ---------- 200
ملحق (ب) مؤشرات التنمية في الدول المتلقية لمساعدات الصندوق ---------- 222
ملحق (ج) رصد مشاريع الصندوق السعودي للتنمية حسب القطاعات ---------- 258
ملحق (د) رصد نشاط برنامج الصادرات التابع للصندوق في مجال تمويل الصادرات --- 262
فريق الإعداد ---------- 264
المراجع ---------- 265

تقديم

سلطان بن عبدالرحمن المرشد
الرئيس التنفيذي المكلف

تتواجد المملكة العربية السعودية اليوم في مرتبة متقدمة بين دول العالم في مجال تقديم العون التنموي والإنساني، وينبع ذلك من إيمانها بحتمية مد جسور التعاون والتواصل مع شعوب الدول النامية والفقيرة لا سيما الدول منخفضة الدخل منها عبر تقديم القروض الإنمائية الميسرة، لمساندتها في النهوض بالبنى التحتية الأساسية المستدامة والتي تساهم بدروها في دعم جهود الدول النامية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بجودة الحياة والحد من ظاهرة انتشار الفقر والجوع.

وقد حرصت المملكة منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمة الله، على تقديم الدعم الإنمائي والإنساني لشعوب الدول النامية ومناصرة المجتمع الدولي في جهوده نحو تحقيق التنمية المستدامة، مرتكزة في ذلك على ثقلها السياسي والاقتصادي ودورها الريادي إقليمياً ودولياً، فأنشأت في عام 1974م الصندوق السعودي للتنمية ليكون القناة الرئيسية التي تقدم من خلاله المملكة مساعداتها التنموية، كما بادرت المملكة في عام 2015م بإنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ليكون القناة الرئيسية التي تقدم من خلاله المساعدات الإنسانية والإغاثية، ويجسد تشييد المملكة لهذين الصرحين حرصها على تقديم الدعم التنموي والإنساني لكافة شعوب العالم.

ويرتكز الصندوق في سياسته التنموية على تقديم القروض الميسرة اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية في الدول النامية، ذلك وفق الأولويات التي تحددها الدول المقترضة في ضوء احتياجاتها وأهدافها الإنمائية، مع تركيزه على قطاعات البنية التحتية الإنتاجية والخدمية، كالنقل والاتصالات، والبنية الاجتماعية (التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والإسكان والتنمية الحضرية)، والزراعة، والطاقة والصناعة والتعدين وغيرها من القطاعات الأخرى. ويوجّه الصندوق معظم مساعداته نحو الدول الأقل نمواً والأشد فقراً في العالم. وفي هذا الإطار بلغ إجمالي ما قدَّمه الصندوق منذ بداية نشاطه في سنة 1975م وحتى نهاية سنة 2020م ما مجموعه 730 اتفاقية قرض لتمويل مشاريع وبرامج تنموية في 84 دولة نامية ومؤسسة دولية واحدة موزعة على كل من قارتي أفريقيا وآسيا ومناطق أخرى من العالم، بقيمة إجمالية بلغت 69.095 مليون ريال سعودي.

وفي إطار دور الصندوق في دعم العلاقات الاقتصادية للمملكة مع الدول الأخرى وتعزيز مساهماته في تنمية المحتوى المحلي، فقد اعتمد الصندوق منذ انطلاق نشاط برنامج الصادرات في عام 2001م وحتى عام 2020م ما مجموعة 298 عملية تمويل صادرات وطنية غير نفطية

بقيمة إجمالية بلغت 81.951 مليون ريال، أما في نشاط ضمان الصادرات الوطنية، فقد بلغ مجموع ما أصدره البرنامج من وثائق منذ انطلاق نشاطه وحتى نهاية سنة 2020 م ما مجموعة 325 وثيقة لضمان صادرات وطنية بقيمة إجمالية بلغت 37.580 مليون ريال.

ويهدف الصندوق من خلال إصداره تقرير الرصد التنموي لسنة 2020م لرصد أهم التطورات ومتابعة المستجدات التنموية على الساحة الدولية، وسيستمر في أداء رسالته التنموية التي أُنيطت به من قِبل حكومة خادم الحرمين الشريفين وولـيّ عهده -حفظهما الله- تفعيلاً لدور المملكة في مدّ يدّ المساعدة لحكومات وشعوب الدول النامية الشقيقة والصديقة، للتخفيف من التحديات التنموية التي تمرُّ بها، لا سيما الأكثر فقراً والأقل نمواً منها عن طريق تمويل المشاريع والبرامج التنموية.

المقدمة

شهد العالم منذ مطلع عام 2020م تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة نتيجة انتشار جائحة فيروس كورونا في معظم دول العالم، والتي خلفت أكثر من مليون ونصف حالة وفاة وأجبر الدول على اتخاذ إجراءات عاجلة وصارمة لمواجهة هذا الوباء، كان لها أثر على الأنشطة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص، مما تسبب في إحداث خلل كبير في مجال التجارة الدولية وسلاسل الإمداد، فانعكس ذلك على أسواق الطاقة والعملات والسلع والمواد الاستهلاكية والإنتاجية والتنقل بين دول العالم، إلى جانب تفاقم أزمة الديون، وعدم استقرار الأسواق المالية وأسعار الطاقة، وخسائر الدول من الكوارث الطبيعية التي تسببت فيها موجات الجفاف والفيضانات. كل تلك العوامل مجتمعة أثرت سلباً على المكاسب المتحققة في مجال التنمية الدولية خلال الفترة الماضية. وفي هذا الإطار قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بجهود كبيرة وخطوات متناسقة للتخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا على المستويين المحلي والدولي، حيث دعمت المملكة مبادرة (تسريع الوصول للأدوات الصحية الخاصة بالجائحة) بصفتها دولة الرئاسة لمجموعة العشرين لعام 2020م، وذلك بالمساهمة بمبلغ قدره 500 مليون دولار أمريكي دعماً منها لهذه الجهود العالمية لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسببت بها الجائحة، كما دعمت المملكة مبادرة تعليق مدفوعات الديون في اطار رئاستها ايضا لمجموعة العشرين. أما على المستوى المحلي فقد أوجدت الدولة عدد من البرامج لدعم الاقتصاد الوطني وخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، منها تأجيل دفع المستحقات والأقساط على هذه المؤسسات، ودعم وتفعيل برامج دفع الرواتب في القطاع الخاص في ظل الإغلاق التام للأعمال. وقد خصصت الدولة ما يقارب من 120 مليار ريال كحوافز لدعم القطاع الخاص.

وعلى المستوى التنموي فقد جاءت رؤية المملكة 2030م متسقة ومنسجمة في مجملها مع خطة التنمية المستدامة، حيث تضمنت هذه الرؤية العديد من البرامج والمبادرات والمشروعات البناءة التي تعزز الجهود في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وتضعها في مقدمة أولوياتها بما يتفق مع خصوصيتها وثوابتها. وتتعاون المملكة العربية السعودية مع المجتمع الدولي في تجاوز العقبات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها العديد من الدول النامية، وذلك عبر تفعيل الشراكات العالمية وتعزيزها من أجل تحقيق التنمية المستدامة والواردة بالهدف السابع عشر في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما وأن المملكة لها ثقلها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية كحاضنة للحرمين الشريفين، وعضو في مجموعة دول العشرين (G20) وأحد أكبر الدول المقدمة لمساعدات التنمية الرسمية (Official Development Assistance - ODA) في العالم، وسعيها المستمر والدؤوب لأجل تحقيق التنمية والسلام والاستقرار المستدام في العالم. ومن هذا المنطلق تحرص المملكة على تقديم الدعم ومساندة الدول النامية في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في حجم المساعدات السعودية، جعلها ضمن قائمة أكبر الدول المانحة

في العالم، حيث بلغ حجم المساعدات السعودية 143.1 مليار ريال خلال الفترة الممتدة من سنة 2016م وحتى 2020م، بحسب التقرير السنوي السابع والخمسون الصادر عن البنك المركزي السعودي.

ويتولى الصندوق السعودي للتنمية بصفته عضواً في مجتمع التنمية الدولي وأحد المؤسسات المعنية في المملكة بتقديم القروض الميسرة للدول النامية، وإدارة المنح التي تقدمها حكومة المملكة بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم.

ويستعرض هذا التقرير في فصله الأول الاتجاهات الدولية نحو تعزيز التنمية المستدامة من خلال رصد طرق استجابة منظمة الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كورونا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما سلط هذا الفصل من التقرير الضوء على الجهود التي بذلتها المؤسسات والصناديق الدولية والتنموية والمالية لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا، والتعرف على توجهاتها المستقبلية نحو تقديم المساعدات التنموية.

وقد خُصص الفصل الثاني من هذا التقرير لعرض معايير الرصد التنموي كآلية عمل للصندوق في تحديد المشاريع ذات الأولوية في الدول النامية للمساهمة في تمويلها، بينما خُصّص الفصل الثالث لاستعراض جهود الصندوق نحو الإسهام في تخفيف الديون والتدفقات المالية، وكذلك جهوده في دعم القطاعات الاقتصادية التنموية في البلدان النامية، ويُختتم التقرير بإحصاءات وبيانات ومؤشّرات الدول المستفيدة من قروض الصندوق.

SFD
الصندوق السعودي للتنمية
Saudi Fund for Development

01

1-1 رصد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

رصد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

القضاء على الفقر

وضّح تقرير الأمم المتحدة أنه على الصعيد العالمي انخفضت أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقرٍ مدقع من 36% في عام 1990م إلى 10% في عام 2015م. ولكنّ حذر بحثٌ جديد نشره المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة من أن التداعيات الاقتصادية التي نتجت عن الجائحة العالمية من الممكن أن تزيد من الفقر العالمي بما يصل إلى نصف مليار شخص أو 8% من مجموع السكان. وستكون هذه هي المرة الأولى التي يزداد فيها الفقر عالمياً منذ ثلاثين عاماً، أي منذ عام 1990م.

وتعد الدول النامية الأكثر عرضةً للخطر أثناء الجائحة وفي أعقابها، ليس فقط كأزمةٍ صحية ولكن كأزمةٍ اجتماعية واقتصادية مدمرة على مدى الأشهر والسنوات القادمة. وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فمن المتوقع أن تتجاوز خسائر الدخل 220 مليار دولار أمريكي في الدول النامية، وأن تصل نسبة سكان العالم الذين لا يحصلون على الحماية الاجتماعية إلى ما يقدر بنحو 55%.

ويهدف صندوق الاستجابة والإنعاش الخاص بكوفيد-19 التابع للأمم المتحدة إلى دعم الدول منخفضة ومتوسطة الدخل على وجه التحديد، وكذلك الجماعات الضعيفة التي تتحمل بشكلٍ غير متناسب الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

القضاء التام على الجوع

بعد عقودٍ من الانخفاض المطّرد، بدأ عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع – مقاساً بانتشار نقص التغذية – في الازدياد ببطءٍ مرةً أخرى في عام 2015م. واليوم، هناك أكثر من 820 مليون شخص يعتادون الذهاب إلى الفراش جائعين، منهم حوالي 135 مليون يعانون من الجوع الحاد بسبب صراعاتٍ من صنع الإنسان، وبسبب تغير المناخ والكساد الاقتصادي إلى حدٍ كبير. ويمكن لجائحة كوفيد-19الآن مضاعفة هذا الرقم، مما يعرّض 130 مليون شخص إضافي لخطر المعاناة من الجوع الحاد بحلول نهاية عام 2020م، وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي. ويوفر برنامج المساعدة الغذائية التابع لبرنامج الغذاء العالمي شريان حياةٍ حاسم لـ 87 مليون شخص معرضين للخطر حول العالم. ويحدد تحليلهم للآثار الاقتصادية والآثار المترتبة على الجائحة التأثير المحتمل لكوفيد-19على أفقر الناس في العالم. وفي ضوء آثار الجائحة على قطاع الأغذية والزراعة، تبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية لضمان بقاء سلاسل الإمدادات الغذائية فعالةً من أجل التخفيف من خطر الصدمات الكبيرة التي لها تأثيرٌ كبير على الجميع، وخاصةً على الفقراء والأكثر ضعفاً.

وللتعامل مع هذه المخاطر، فإن منظمة الأغذية والزراعة تحث الدول على ما يلي:

1. تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية للسكان الضعفاء.
2. تعزيز برامج الحماية الاجتماعية.
3. المحافظة على استمرارية تجارة الغذاء عالمياً.

الصحة الجيدة والرفاه

- يواجه العالم حالياً أزمة صحية عالمية غير مسبوقة – فبسبب كوفيد-19 تتفشى المعاناة الإنسانية ويتزعزع استقرار الاقتصاد العالمي وتنقلب حياة ملايين الناس في جميع أنحاء العالم رأساً على عقب. فقبل الجائحة، تم إحراز تقدم كبير في تحسين صحة الملايين من الناس، إذ تم تحقيق خطوات كبيرة في زيادة متوسط العمر المتوقع وتقليل بعض أسباب الوفيات الشائعة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. لكن هناك حاجة إلى مزيدٍ من الجهود للقضاء التام على مجموعةٍ واسعة من الأمراض ومعالجة العديد من القضايا الصحية المختلفة، المستمرة منها والناشئة. وتشكل حالات الطوارئ الصحية مثل كوفيد-19خطراً عالمياً، وقد كشفت عن وجود حاجةٍ ماسة للبقاء على أهبة الاستعداد.
- تقود منظمة الصحة العالمية الجهد العالمي للتعامل مع كوفيد-19 حيث تحدد خطة الاستعداد والاستجابة الاستراتيجية، التي وضعتها منظمة الصحة العالمية وشركاؤها، تدابيرَ الصحة العامة التي ينبغي على الدول اتخاذها للتحضير والاستجابة لكوفيد-19.
- ويقدم تحديث الاستراتيجية الذي وضع في أبريل 2020م المزيد من التوجيهات لاستجابة الصحة العامة لكوفيد-19 على المستويين الوطني ودون الوطني، وهو يسلّط الضوء على الدعم المنسّق المطلوب من المجتمع الدولي لمواجهة تحدي كوفيد-19. كما تُقدّم منظمة الصحة العالمية، مع شركائها، الإرشادَ والمشورةَ للناس بغرض الاعتناء بما يخصهم على صعيد الصحة النفسية خلال جائحة كوفيد-19، وخاصةً للعاملين في المجال الصحي ومديري المرافق الصحية والأشخاص الذين يرعون الأطفال وكبار السن والأشخاص المعزولين، والأفراد بصورةٍ عامة.

التعليم الجيد

- مع انتشار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، أعلنت غالبية الدول عن الإغلاق المؤقت للمدارس، مما أثر على أكثر من
- 91% من الطلاب حول العالم. وبحلول شهر أبريل 2020، فإن ما يقارب 6.1 مليار طفل وشاب كانوا خارج المدرسة. واضطر حوالي 369 مليون طفل كانوا يعتمدون على الوجبات المدرسية أن يبحثوا عن مصادر أخرى لغذائهم اليومي.
- ولحماية العيش الكريم للأطفال وضمان حصولهم على التعليم المستمر، أطلقت اليونسكو في مارس 2020م تحالف كوفيد-19 العالمي للتعليم، وهو شراكة متعددة القطاعات بين أسرة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشركاء في مجال تكنولوجيا المعلومات، تهدف لتصميم ونشر حلولٍ مبتكرة. تساعد هذه الجهات مجتمعةً الدول على معالجة فجوات المحتوى والاتصال، وتسهل فرص التعلم الشامل للأطفال والشباب خلال هذه الفترة من الاضطراب التعليمي المفاجئ وغير المسبوق. وعلى وجه التحديد، **فإن تحالف التعليم العالمي يهدف إلى:**

1. مساعدة الدول في تعبئة الموارد وتنفيذ حلولٍ مبتكرة ومناسبة للسياق لتوفير التعليم عن بعد، والاستفادة من نهج التقنية الفائقة والتقنية المنخفضة وغياب التقنية.
2. البحث عن حلولٍ عادلة ونفاذٍ عالمي.
3. ضمان استجابات منسقة وتجنُّب تداخل الجهود.

المساواة بين الجنسين

من المتوقع أن تنعكس تأثيرات جائحة كوفيد-19 على التقدم المحدود الذي تم إحرازه على صعيد المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، كما أن تفشي فيروس كورونا يفاقم أوجه عدم المساواة القائمة للنساء والفتيات في جميع المجالات من الصحة والاقتصاد إلى الأمن والحماية الاجتماعية. وتلعب النساء دوراً غير متناسب في الاستجابة للفيروس، بما في ذلك من خلال دورهن كعاملات في الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية ومقدمات رعاية في المنازل. وقد ازداد عمل رعاية النساء غير مدفوع الأجر بشكلٍ ملحوظ نتيجةً لإغلاق المدارس وزيادة احتياجات كبار السن. كما أن النساء أكثر تضرراً من الآثار الاقتصادية لكوفيد-19، حيث يعملن بشكلٍ غير متناسب في أسواق العمل غير الآمنة، إذ تعمل حوالي 60% من النساء في الاقتصاد غير الرسمي، مما يعرضهن لخطرٍ أكبر للوقوع في براثن الفقر.

ووضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استجابة سريعة وموجهة للتخفيف من تأثير أزمة كوفيد-19 على النساء والفتيات وضمان أن الإنعاش طويل الأجل سيكون ذو فائدةٍ لهن، مع التركيز على خمس أولويات:

1. تخفيف العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المنزلي، والحد منه.
2. أن تخدم مجموعات الحماية الاجتماعية والحوافز الاقتصادية النساء والفتيات.
3. أن يدعم الناس تقاسم عمل الرعاية على قدم المساواة وأن يمارسوا ذلك.
4. أن تقود النساء والفتيات وتشاركن في التخطيط وعمليات صنع القرار الخاصة بالاستجابة لكوفيد -19.
5. أن تشمل آليات البيانات والتنسيق المنظورات الجنسانية.
6. توفر جائحة كوفيد-19 فرصةً لاتخاذ إجراءات جذرية وإيجابية لتصحيح أوجه عدم المساواة التي طال أمدها في مجالات متعددة من حياة المرأة، وبناء عالمٍ أكثر عدالةً ومرونة.

المياه النظيفة والنظافة الصحية

- أظهرت جائحة كوفيد-19 الأهمية الحاسمة للصرف الصحي والنظافة الصحية والحصول الكافي على المياه النظيفة للوقاية من الأمراض واحتوائها. حيث أن نظافة اليدين تنقذ الأرواح. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن غسل اليدين هو أحد أكثر الإجراءات فعاليةً التي يمكنك اتخاذها للحد من انتشار مسببات الأمراض ومنع العدوى، بما في ذلك فيروس كوفيد-19. ومع ذلك، لا يزال ملايين الأشخاص يفتقرون إلى الصرف الصحي الآمن للمياه، والتمويل غير كاف.
- يعدّ توفر خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والوصول إليها أمراً أساسياً لمكافحة الفيروس والحفاظ على صحة ورفاهية الملايين. فلن يتم منع انتشار كوفيد-19دون الحصول على المياه المأمونة للسكان الذين يعيشون في حالة ضعف، حسب رأي خبراء الأمم المتحدة.
- واستجابةً لتفشي كوفيد-19، تقوم المنظمة الدولية للهجرة بتعديل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة لمنع انتشار المرض. ويشمل ذلك دعماً مستمراً للدول المتضررة والمعرضة للخطر وذات القدرة المنخفضة والهشة فيما يخص تأمين خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة ومكافحة العدوى في المرافق الصحية.

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

- قد يعوق عدم الحصول على الطاقة الجهود المبذولة لاحتواء كوفيد-19 في أنحاء كثيرة من العالم، إذ أن خدمات الطاقة أساسية لمنع الأمراض ومكافحة الأوبئة، بدءاً بتشغيل مرافق الرعاية الصحية وتوفير المياه النظيفة لتمكين عادات النظافة الأساسية، ومروراً بتمكين الاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات التي تربط الناس مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي.
- يعيش 789 مليون شخص أغلبهم في أفريقيا جنوب الصحراء بدون كهرباء، ولا يحصل مئات الملايين الآخرين إلا على كهرباء محدودة للغاية أو لا يُعتمد عليها. ومن المقدر أن 28% فقط من المرافق الصحية تحصل على كهرباء يُعتمد عليها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومع ذلك، هناك حاجة ماسة إلى الطاقة لإبقاء الناس على اتصالٍ بشبكة الإنترنت في المنزل وتشغيل المعدات التي تنقذ الحياة في المستشفيات.
- أوضح الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع سبب أهمية الوصول إلى الطاقة خلال فترة الطوارئ التي فرضها فيروس كورونا، **وحدد ثلاث طرق للاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بكوفيد-19:**

1. إعطاء الأولوية لحلول الطاقة من أجل تشغيل العيادات الصحية ومقدمي الإسعافات الأولية.
2. الحفاظ على اتصال المستهلكين الضعفاء.
3. زيادة إنتاج الطاقة بشكلٍ يُعتمد عليه ودون انقطاع، وبحيث تكفي للتحضير لانتعاشٍ اقتصادي أكثر استدامةً.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- أدى انتشار كوفيد-19 إلى تعطيل البلايين من البشر وعرّض الاقتصاد العالمي للخطر. ويتوقع صندوق النقد الدولي ركوداً عالمياً سيئاً مثل ركود عام 2009م أو أسوأ. ومع ازدياد فقدان الوظائف، تقدر منظمة العمل الدولية أن ما يقارب نصف القوى العاملة العالمية في خطر من فقدان سبل عيشهم.
- وفي أبريل 2020م، أصدرت الأمم المتحدة إطار عمل للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19 ، كخارطة طريقٍ لدعم مسار الدول نحو الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، **ويتكون إطار عمل الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية من خمس مساراتٍ للعمل:**

1. ضمان استمرار توفر الخدمات الصحية الأساسية وحماية النظم الصحية.
2. مساعدة الناس على مواجهة الأزمات من خلال تقديم الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.
3. حماية الوظائف ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في القطاع غير الرسمي من خلال برامج الاستجابة الاقتصادية والإنعاش.
4. توجيه الاندفاع اللازم في التحفيز الضريبي والمالي لجعل سياسات الاقتصاد الكلي تعمل لصالح الفئات الأكثر ضعفاً، وتعزيز الاستجابات الإقليمية والمتعددة الأطراف.
5. تعزيز التماسك الاجتماعي والاستثمار في نظم المرونة والاستجابة التي يقودها المجتمع.

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- أدت الأزمة إلى تسريع رقمنة العديد من الشركات والخدمات، بما في ذلك العمل عن بعد وأنظمة مؤتمرات الفيديو داخل وخارج مكان العمل، بالإضافة إلى الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والسلع والخدمات الأساسية. وبينما تعيد الجائحة تشكيل طريقة العمل والبقاء على اتصال والذهاب إلى المدرسة والتسوق للحصول على الضروريات. وتزداد أهمية سد الفجوة الرقمية لما يقارب 6.3 مليار شخص لا يزالون بلا اتصالٍ بشبكة الإنترنت، وغير قادرين على الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت أو التوظيف أو الحصول النصائح الهامة المتعلقة بالصحة والمرافق الصحية.
- بمجرد انتهاء المرحلة الحرجة من أزمة كوفيد-19 ، ستحتاج الحكومات إلى استثمارات في البنية التحتية أكثر من أي وقتٍ مضى لتسريع الإنعاش الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتحفيز الاستثمار المنتج. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الدول النامية تحتاج إلى استثمار حوالي 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتحُدّ في ذات الوقت من الاحترار العالمي بحيث لا يزيد عن درجتين مئويتين. لقد كشفت جائحة كوفيد-19عن وجود حاجةٍ ملحة إلى بنيةٍ تحتيةٍ مرنة.

الحدّ من أوجه عدم المساواة

- انخفاض أوجه التفاوت وضمان عدم التخلي عن أي شخص هو جزءٌ لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن التفاوت داخل الدول وفيما بينها سببٌ دائمٌ للقلق. وعلى الرغم من بعض الإشارات الإيجابية نحو الاتجاه للحد من أوجه التفاوت. فقد عمّق كوفيد-19 أوجه التفاوت القائمة، فضرب الجماعات الأشد فقراً وضعفاً أكثر من غيرها. كما سلّط الضوء على أوجه التفاوت الاقتصادي وعلى شبكات الأمان الاجتماعي الهشة التي تترك الجماعات الضعيفة تتحمل العبء الأكبر من الأزمة. وفي الوقت ذاته، أدت أوجه التفاوت الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إلى تضخيم آثار الجائحة.
- على الصعيد الاقتصادي، زادت جائحة كوفيد-19 من البطالة على الصعيد العالمي بشكلٍ كبير وخفضت دخول العمال بشكلٍ جذري. كما أن كوفيد-19يعرّض للخطر والتقدم المحدود الذي تم إحرازه على صعيد المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على مدى العقود الماضية. وتتفاقم آثار كوفيد-19 في جميع المجالات، من الصحة إلى الاقتصاد، ومن الأمن إلى الحماية الاجتماعية، بالنسبة للنساء والفتيات بسبب جنسهنّ ببساطة. كما تتعمق أوجه التفاوت بين السكان الضعفاء في الدول ذات النظم الصحية الضعيفة وتلك التي تواجه أزمات إنسانية قائمة.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

- تتعامل المدن على الخط الأمامي مع الجائحة وآثارها الدائمة. ويهدد كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم المدن والمجتمعات، ولا يعرض الصحة العامة للخطر فحسب، بل يهدد أيضاً الاقتصاد ونسيج المجتمع.
- يعمل موئل الأمم المتحدة، وهو وكالة الأمم المتحدة المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية، مع الحكومات الوطنية والمحلية لمساعدتها على الاستعداد لجائحة كوفيد-19والوقاية منها والاستجابة لها والإنعاش منها. **وتهدف خطة موئل الأمم المتحدة الخاصة بالاستجابة لكوفيد-19 إلى ما يلي:**

1. دعم الحكومات المحلية والحلول المجتمعية في المستوطنات غير الرسمية.
2. توفير البيانات الحضرية، ورسم الخرائط المستندة إلى الأدلة وتقديم المعلومات لاتخاذ قرار مستنير.
3. تخفيف الأثر الاقتصادي وبدء الإنعاش.

- يوفر إطار عمل سياسة وبرنامج موئل الأمم المتحدة فيما يخص كوفيد-19إرشادات للعمل العالمي والإقليمي والقُطري. وقد اقترحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة دعماً محدداً لحكومات المدن للتخفيف من آثار الاقتصادية لكوفيد-19والاستجابة لها، إذ يشكل الناتج المحلي الإجمالي للمدن الأفريقية أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، ومن المرجح أن يضرب كوفيد -19 المدن الأفريقية بشدة، مع حدوث انخفاضٍ حاد في الإنتاجية والوظائف والإيرادات.

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

- توفر جائحة كوفيد-19للدول فرصةً لبناء خطط إنعاش تعكس الاتجاهات الحالية وتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج نحو مستقبلٍ أكثر استدامة. الأمر المهم فيما يخص الاستهلاك والإنتاج المستدامان هو القيام بعملٍ أكثر وأفضل باستخدام موارد أقل، وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وزيادة كفاءة الموارد وتعزيز أنماط الحياة المستدامة.
- يمكن أن يسهم الاستهلاك والإنتاج المستدامان بشكلٍ كبير في التخفيف من حدة الفقر والانتقال نحو اقتصادات تنخفض فيها انبعاثات الكربون وتراعي البيئة.
- تشكّل الأزمة الحالية فرصةً لإجراء تحولات منهجية عميقة نحو اقتصاد أكثر استدامةً يعمل لصالح الناس والكوكب.
- أبرز ظهور كوفيد-19 العلاقة بين الناس والطبيعة وكشف عن المبادئ الأساسية للمفاضلة التي نواجهها باستمرار: البشر لديهم احتياجات غير محدودة، لكن الكوكب لديه قدرة محدودة على تلبيتها. يجب أن نحاول أن نفهم ونقدّر الحدود التي يمكن للبشر أن يدفعوا بها الطبيعة، قبل أن يكون التأثير سلبياً. يجب أن تنعكس هذه الحدود في أنماط الاستهلاك والإنتاج.
- يمكن أن يكون كوفيد-19 محفزاً للتغيير الاجتماعي، ويجب علينا إعادة البناء بشكلٍ أفضل والانتقال بأنماط الإنتاج والاستهلاك إلى ممارسات أكثر استدامة.

العمل المناخي

- مع تحرّك الدول نحو إعادة بناء اقتصاداتها بعد كوفيد-19، يمكن لخطط الإنعاش أن تشكل اقتصاد القرن الحادي والعشرين بطرق نظيفة ومراعية للبيئة وصحية وآمنة وأكثر مرونةً. وتشكّل الأزمة الحالية فرصةً لإجراء تحولات منهجية عميقة نحو اقتصاد أكثر استدامةً يعمل لصالح الناس والكوكب. **وقد اقترح الأمين العام للأمم المتحدة ستة إجراءات إيجابية للمناخ يمكن للحكومات اتخاذها بمجرد البدء في إعادة بناء اقتصاداتها ومجتمعاتها:**

1. التحول المراعي للبيئة: يجب أن تسرّع الاستثمارات عمليات إزالة الكربون من جميع جوانب الاقتصاد.
2. الوظائف المراعية للبيئة والنمو المستدام والشامل.
3. الاقتصاد المراعي للبيئة: جعل المجتمعات والناس أكثر مرونةً من خلال عملية انتقال عادلة للجميع ولا تترك أحداً وراءها.
4. الاستثمار في الحلول المستدامة: يجب أن ينتهي دعم الوقود الأحفوري ويجب أن يدفع الملوثون ثمن التلوث.
5. مواجهة جميع المخاطر المناخية.
6. التعاون – لا يمكن لأي بلد أن ينجح بمفرده.
7. من أجل معالجة حالة الطوارئ المناخية، يجب أن تدفع خطط الإنعاش الموضوعة لما بعد الجائحة تحولات منهجية طويلة الأجل قادرة على تغيير مسار مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

الحياة تحت الماء

- لا ينبغي أن يتوقف الحفاظ على المحيطات والعمل أثناء معالجة جائحة كوفيد-19. وإذ أن العالم بحاجةٍ إلى النظر في حلولٍ طويلة الأجل للحفاظ على صحة الكوكب ككل. فالحياة تعتمد على وجود كوكبٍ صحي.
- ترتبط صحة المحيطات بشكلٍ وثيق بصحته. ووفقاً لليونسكو، يمكن أن يكون المحيط حليفاً ضد كوفيد-19، حيث يتم استخدام البكتيريا الموجودة في أعماق المحيط لإجراء اختبارٍ سريع للكشف عن وجود كوفيد-19. وينطوي تنوع الأحياء الموجودة في المحيط على وعودٍ كبيرة للمستحضرات الصيدلانية. وتوفر الجائحة فرصةً لإحياء المحيطات والبدء ببناء اقتصاد محيطاتٍ مستدامة. ويشير تقريرٌ صادرٌ عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن عوامل مثل الإغلاق المؤقت للأنشطة وانخفاض الحركة البشرية والطلب على الموارد بسبب جائحة كوفيد-19 قد توفر للبيئات البحرية مساحةً للتنفس هي في أشد الحاجة إليها لبدء الإنعاش. وقد أُجل مؤتمر المحيط، المقرر عقده في يونيو 2020م إلى تاريخٍ لاحق بسبب جائحة كوفيد-19.

الحياة في البرّ

- يبرز تفشي كوفيد-19 الحاجة إلى التعامل مع التهديدات التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية والحياة البرية. ففي عام 2016م لفت برنامج الأمم المتحدة للبيئة الانتباه إلى زيادةٍ على مستوى العالم في الأوبئة الحيوانية كمسألة مثيرة للقلق. وأشار على وجه التحديد إلى أن 75% من جميع الأمراض المعدية الناشئة لدى البشر هي أمراض ذات منشأ حيواني، وأن هذه الأمراض الحيوانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصحة النظم الإيكولوجية. **وتغطي استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أربعة مجالات:**

1. مساعدة الدول على إدارة النفايات الناتجة عن التعامل مع كوفيد-19.
2. إحداث تغيير تحويلي للطبيعة والناس.
3. العمل على ضمان أن تخلق حزم الإنعاش الاقتصادي مرونةً للأزمات المستقبلية.
4. تحديث الحوكمة البيئية العالمية.

السلام والعدل والمؤسسات القوية

- تعد حقوق الإنسان عاملٌ أساسي لتشكيل الاستجابة للجائحة. من خلال احترام حقوق الإنسان في وقت الأزمة هذا، سنبني حلولاً أكثر فعاليةً وشمولاً للطوارئ الحالية وللانتعاش في المستقبل. وتضع حقوق الإنسان الناس في مركز اهتمامها. وتؤدي الاستجابات التي تشكلها وتحترم حقوق الإنسان إلى نتائج أفضل في التغلب على الجائحة، وضمان الرعاية الصحية للجميع، والحفاظ على الكرامة الإنسانية.
- تواصل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الاضطلاع بولاياتها بينما تساعد الدول أيضاً في استجابتها لكوفيد-19، **والتي تسترشد بأربعة أهداف رئيسية:**

1. حماية موظفي الأمم المتحدة وضمان قدرتهم على مواصلة العمليات الحرجة.
2. المساعدة في احتواء وتخفيف انتشار الفيروس.
3. التأكد من أن موظفي الأمم المتحدة ليسوا ناقلين للعدوى.
4. دعم السلطات الوطنية في استجابتها لكوفيد-19، والاستمرار في تنفيذ المهام الرئيسية.

- عززت وكالة الأمم المتحدة للاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية لحماية اللاجئين والنازحين، بالعمل مع الحكومات، لضمان إدراج الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار بسبب كوفيد-19في خطط الإعداد والاستجابة.

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

- من المتوقع بسبب جائحة كوفيد-19 أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكلٍ حاد، بنسبة 3% في عام 2020م، حيث سيشهد أسوأ ركودٍ منذ الكساد العظيم. لذا فإن هنالك حاجة إلى تعاونٍ دوليٍ قوي الآن أكثر من أي وقتٍ مضى، لضمان أن تتوفر للدول وسائل الإنعاش من الجائحة، وإعادة البناء بشكلٍ أفضل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ومما يثير القلق بشكلٍ خاص احتمال حدوث أزمة ديونٍ جديدة يمكن أن تتفاقم بفعل هبوط أسعار النفط والسلع الرئيسية الأخرى، مما يؤثر بشدة على أقل الدول نمواً، والتي كانت معرضة بالفعل لمخاطر عالية بسبب حالات المديونية الحرجة. وتطالب الأمم المتحدة بحقوق السحب الخاصة، وتخفيف عبء الديون الموجّه، والتوسع في وقف سداد الديون ليشمل جميع الدول النامية.
- وضعت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمساعدة السكان الأكثر ضعفاً، بما في ذلك اللاجئين والمشردين داخلياً. وأطلقت منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة وشركاؤها صندوق الاستجابة للتضامن، وهو الأول من نوعه، لتتيح للشركات والأفراد أن يساهموا بشكلٍ مباشر في استجابة منظمة الصحة العالمية لكوفيد-19.

01

2-1: جهـود المؤسسـات والصناديـق الدوليـة التنمويـة والماليـة لمواجهـة الآثـار الاقتصاديـة الناجمـة عـن وبـاء كورونـا

1-2-1: جهود المؤسسات والمنظمات الدولية التنموية غير المانحة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

- الجمعية العامة للأمم المتحدة
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
- معهد التمويل الدولي (IIF)
- وحدة المعلومات المالية (EIU)
- خدمة مناولة المعلومات (IHS)
- مجموعة العشرين (G20)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNICTAD)

جهود المؤسسات والمنظمات الدولية التنموية غير المانحة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

المقدمة:

يواجه العالم تحدي انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، والذي تعدى كونه كارثة صحية تهدد حياة الناس ليصل إلى أبعاد أكثر صعوبة وتعقيداً، حيث تراجعت الأنشطة الاقتصادية، وتأثرت العديد من المؤشرات الاجتماعية، وتعثرت الدول في برامجها وأنشطتها لبلوغ وتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

لذا فقد هبّت مؤسسات ومنظمات وصناديق التنمية الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة تحديات هذه الجائحة ومعالجة آثارها كلٌ بحسب اختصاصه ونطاقه الجغرافي.

وتعدّ مسألة احتواء الفيروس أولوية في الجهود الدولية للتصدي لهذه الجائحة، حيث تعمل العديد من المنظمات على تدعيم وتعزيز التدابير الصحية المرتبطة مباشرة بالحالة الصحية للأفراد والمجتمعات، وتكرّس جهودها للسيطرة على انتشار الفيروس وظهور سلالات جديدة، بالإضافة إلى التدابير الخاصة بمواجهة التحديات الصحية المماثلة مستقبلاً. يلي ذلك من حيث الأهمية تظافر الجهود لاحتواء الأزمة الاقتصادية، حيث تركز العديد من الجهات الدولية على تقديم الدعم والاستشارات للمحافظة على الأنشطة الاقتصادية وحماية مصادر الدخول، وتمكين الفئات الضعيفة للحصول على الخدمات.

بالإضافة إلى الجهود الخاصة بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومواصلة بناء الثقة لتلافي الوقوع في حالات ركود اقتصادي أعمق يدخل من خلالها البلدان، وخصوصاً الأقل نمواً حالات أكثر تعقيداً ويصعب فيها العودة إلى المسار الصحيح للتنمية.

وفيما يلي رصد لأبرز الجهود الدولية التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات والصناديق الدولية في سعيها الحثيث لمواجهة تحديات وآثار الجائحة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة بعد عام من الوباء:

بعد مرور عام كامل على انتشار جائحة كوفيد-19، واجه العالم تسونامي من المعاناة، وفقدت الكثير من الأرواح، انقلبت الاقتصادات رأساً على عقب وتركت المجتمعات في حالة غير مستقرة. وكانت الفئات الضعيفة الأكثر تأثيراً من غيرها. لذلك ستواصل الجمعية العامة للأمم المتحدة تحريك المجتمع الدولي لجعل اللقاحات ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع، والتعافي بشكل أفضل، والتركيز بشكل خاص على احتياجات أولئك الذين تحملوا عبء هذه الأزمة على مستويات عديدة، مثل النساء والأقليات وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون والمهاجرون والشعوب الأصلية.

توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مكافحة كوفيد- 19:

تؤكد على أهمية تسخير جميع أدوات السياسة العامة المتاحة لحماية الاقتصاد العالمي والأسواق المالية والتجارة وسلاسل الإمداد العالمية بغية التقليل من حدة الضرر الاقتصادي الناجم عن الجائحة واستعادة النمو العالمي للحفاظ على استقرار الاسواق.

تشدد على توحيد الإجراءات المتخذة في سبيل الحد من انشار كوفيد-19 واحتوائه، وأن تعالج الروابط الحاسمة بين الصحة والتجارة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسلم بأن المرض سيؤثر سلباً على المساعي المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م.

تؤكد على ضرورة دعم الاقتصادات وحماية العمال والأعمال التجارية ولا سيما المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاعات الأكثر تضرراً، وحماية الفئات الضعيفة بتوفير حماية اجتماعية كافية.

تلقي الضوء على ضرورة التصدي لمخاطر أوجه الضعف المتعلقة بالديون في البلدان النامية، بما فيها اقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة والبلدان الأفريقية وكذلك البلدان متوسطة الدخل.

الاستجابة المقدمة من الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 في عام 2020م:

إن جائحة كوفيد-19 أكثر من مجرد أزمة صحية، بل إنها أزمة اقتصادية وإنسانية وأمنية، وأزمة لحقوق الإنسان، وسلطت هذه الأزمة الضوء على الهشاشة الشديدة وعدم مساواة داخل الدول وفيما بينها، وإن الخروج من هذه الأزمة سيتطلب توحيد نهج المجتمع بأسره والحكومة بأكملها والعالم، مدفوعًا بالتعاطف والتضامن. ومن هذا المنطلق أطلق الأمين العام للأمم المتحدة استجابة الأمم المتحدة الشاملة لجائحة كوفيد-19لإنقاذ الأرواح وحماية المجتمعات والتعافي بشكل أفضل، وتحدد الاستجابة ما يمكننا وما يجب علينا فعله:

- تقديم استجابة عالمية للجميع.
- تقليل تعرضنا للأوبئة في المستقبل.
- بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية، وتغير المناخ قبل كل شيء.
- التغلب على التفاوتات الشديدة والنظامية التي يتعرض لها الوباء.

وتعزز الاستجابة ثلاثة ركائز رئيسية وهي:

1. تقديم استجابة صحية واسعة النطاق ومنسقة وشاملة.
2. اعتماد سياسات تتصدى للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وحقوق الإنسان المدمرة للأزمة.
3. عملية شفاء تعيد البناء بشكل أفضل.

أهم الإنجازات منذ إطلاق خطة الاستجابة الأولى في مارس 2020م:

تمويل الاستجابة

تسعى الأمم المتحدة للحصول على التمويل من خلال ثلاث خطط رئيسية:

01. خطة الاستعداد والاستجابة الاستراتيجية: لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة. تم إعدادها من قبل منظمة الصحة العالمية

التمويل المطلوب
1.740 مليون دولار أمريكي

المحصل منها
1.022 مليون دولار أمريكي

02. خطة الاستجابة الإنسانية العالمية: لتخفيف الآثار في أكثر من 50 دولة معرضة للخطر، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق الخطة مع شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

التمويل المطلوب
7,320 مليون دولار أمريكي

المحصل منها
1,440 مليون دولار أمريكي

03. إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لتحقيق الانتعاش السريع

التمويل المطلوب
مليار دولار أمريكي

المحصل منها
50 مليون دولار أمريكي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

توصيات المنظمة لتوسيع دعم سيولة البنوك المركزية:

أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن تقوم البنوك المركزية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باتخاذ إجراءات لتوفير مزيد من التسهيلات في السياسة النقدية لتوفير المزيد من السيولة لضمان عمل الأسواق بشكل جيد. بإتباع الإجراءات التالية:

- يجب على البنوك المركزية أن تنظر بعناية في شروط برامجها للتأكد من أن الشركات المدينة التي تواجه تحديات كبيرة في السيولة أن تحصل على السيولة اللازمة وذلك بأن تلتزم سياسات البنك المركزي عمومًا بسندات الدرجة الاستثمارية كضمانات في العمليات، وبرامج التسهيل الكمي، وتذليل المصاعب، حيث أن جزءاً كبيراً من أصول الشركات إما أنها مدرجة كأصول غير استثمارية أو مصنفة (BBB)، والتي تكون عرضة للرجوع إلى مستوى غير استثماري في ظروف التشغيل المتدهورة. وفي هذا الإطار، يجب على البنوك المركزية النظر في كيفية تكييف السياسات خلال بيئة الأزمة هذه. ويمكن أن تساعد سياسات الضمانات الملائمة ومراقبة المخاطر في ضمان عدم تعرض موارد دافع الضرائب لمخاطر الائتمان المادية.

- يجب على البنوك المركزية أن تنظر في كيفية معالجة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالبرامج للمصدرين الأقل تصنيفاً. وذلك من خلال تخصيص تسعير التسهيلات الإقراضية لمراعاة المخاطر التي من شأنها أن تخلق آليات موجهة نحو السوق لجذب المقترضين الذين هم بأمس الحاجة. وحيثما أمكن، يمكن للبنوك المركزية ربط شروط التسهيلات الخاصة بها ببرامج الأسهم وضمان الكفالة من قبل وزارات المالية لضمان التمويل اللازم مع التخفيف من المخاطر.

- يجب على البنوك المركزية والمشرفين على البنوك النظر في الحلول المستندة إلى السوق لمعالجة ارتفاع الأصول المتعثرة في الميزانية العمومية للبنك. حيث أن التخلف عن الدفع يؤثر على جودة الأصول المصرفية، وستكون البنوك أقل قدرة ورغبة في تقديم قروض جديدة لدعم الأعمال التجارية والمستهلكين. وقد تضطر المؤسسات المالية إعادة النظر في طرق لتخفيف عبء الأصول المتعثرة من خلال وسائل التصرف في الأصول، والتي تم استخدامها في الأزمات المالية السابقة للسماح للبنوك بتحسين جودة أصولها.

توصيات المنظمة للدعم المالي العاجل للشركات لمعالجة مخاوف الإعسار المتزايدة، يمكن للسلطات المالية تنفيذ ما يلي:

- تنفيذ إنفاق موجه أكبر بكثير تجاه الشركات والموظفين المتضررين من الجائحة، لتعزيز ثقة السوق والأعمال.

- توجيه مجموعة من ضمانات الأسهم والديون والائتمان للشركات المتضررة.

- يمكن تقديم برامج الدعم من خلال البنوك القائمة، وبنوك التنمية، ووكالات إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المجهزة بالفعل لتقييم تلك الكيانات التي ستستفيد من التمويل المؤقت حتى تتحسن الظروف الاقتصادية.

- يجب أن يكون التركيز على الحصول على الأموال النقدية للشركات في الوقت المناسب، لا سيما من خلال تقليل العقبات البيروقراطية للتحويلات النقدية.

- يجب أن تكون هناك حوافز للسداد مع تعافي الأعمال التجارية، على سبيل المثال، القيود المفروضة على أرباح الأسهم. يمكن أن يساعد استخدام ضمانات الأسهم على ضمان تعويض أموال المساهمين بشكل كبير أثناء انتعاش الأعمال.

- مسار واضح للخروج من هذا الدعم الاستثنائي، حتى لا يثير مخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون السيادية.

- تحسين التدفقات النقدية على المدى القريب، والتي يمكن أن تشمل التأخيرات المسموح بها في الإقرارات الضريبية، ودعم مصروفات تشغيلية معينة. إن حوكمة الشركات المملوكة للدولة أمر مهم لضمان أن تديرها الحكومات وان تقوم بمسؤولياتها كمالكين للشركة. وهذا من شأنه أن يساعد على جعل المؤسسات المملوكة للدولة أكثر تنافسية وفعالية وشفافية.

- التأكيد على الالتزامات تجاه الأدوات المعترف بها دولياً لسلوك الأعمال المسؤول، والتي يمكن أن تساعد على ضمان أن تدير الشركات المستفيدة من الدعم المالي المخاطر البيئية أو الاجتماعية أو الحوكمة بشكل مناسب.

- تقييم الحاجة إلى تقاسم الأعباء المالية بشكل مؤقت من الأعمال التجارية المتضررة من الوباء حيث لا تستطيع الدول تحمل عبء الآثار الصحية والاقتصادية للوباء بشكل فردي.

معهد التمويل الدولي (IIF)

تدفقات رأس المال - توقف مفاجئ في الأسواق الناشئة:

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2020م بشكل ملحوظ إلى 2.8-%.

بناءً على توقعات معهد التمويل الدولي تعد جائحة كورونا أسوأ من الأزمة المالية في عام 2009م. يُظهر تتبع معهد التمويل الدولي لتدفقات الاستثمار تدفقات غير مسبوقة على مستوى العالم.

تُظهر توقعات معهد التمويل الدولي زيادة مخاطر التدفقات الخارجية في الربع الثاني.

احتياجات التمويل للأسواق الناشئة نتيجة لأزمة وباء كورونا:

لا تزال احتياجات تمويل الأسواق الناشئة مرتفعة على الرغم من تعديل الحساب الجاري.

ترتفع المخاطر حيث يكون إطفاء الدين (استهلاك الدين) مرتفعاً بالنسبة للاحتياطيات.

تتعرض جنوب أفريقيا لخطر فجوة تمويل خارجية كبيرة هذا العام.

تواجه بلدان أخرى مثل تركيا وأوكرانيا أيضاً صورة تمويل صعبة.

قروض الطوارئ غير المشروطة لصندوق النقد الدولي صغيرة للغاية بالنظر إلى احتياجات الأسواق الناشئة.

قضايا الديون:

- ارتفع الدين العالمي في جميع القطاعات بأكثر من 10 تريليون دولار أمريكي في 2019م، متجاوزاً 255 تريليون. وهذا يمثل أكثر من 322% من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح الدين العالمي الآن أعلى بنسبة 40 نقطة مئوية (87 تريليون دولار أمريكي) مما كان عليه في بداية الأزمة المالية لعام 2008م.
- مع الاستجابة المالية للوباء، من المتوقع أن يرتفع عبء الديون العالمية بشكل كبير في عام 2020م، حيث ارتفع إجمالي إصدار الدين الحكومي إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من 2.1 تريليون دولار أمريكي، أكثر من ضعف متوسط الفترة 2017-2019م البالغ 0.9 تريليون دولار أمريكي.

وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)

توقعت وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي لعام 2020م نموا باهتًا (lacklustre) قبل اندلاع الفيروس حيث تبلغ التقديرات عند 2.3% (بأسعار الصرف في السوق).

توقعات (EIU) لتأثير وباء كورونا على الاقتصاد العالمي:

- تأثيرات الوباء تشير إلى انكماش الناتج العالمي بنسبة 2.5% لعام 2020م وهو أدنى معدل منذ الأزمة المالية العالمية.
- مصادر التأثير السلبي على النمو عبر قنوات العرض والطلب.
- إجراءات الحجر الصحي والمرض والشعور السلبي للمستهلكين والأعمال التجارية ستكبح الطلب (Suppress Demand) وفي الوقت نفسه سيؤدي إغلاق بعض المصانع وتعطيل سلاسل التوريد إلى حدوث اختناقات في العرض (Supply Bottlenecks).

في الأجل القصير:

- أن تتركز الصدمة الاقتصادية في الغالب في النصف الأول من العام 2020م مع وجود اختلافات إقليمية تتبع الانتشار التدريجي للوباء في جميع أنحاء العالم.
- التوقعات بحدوث انتعاش متواضع (Modest Rebound) في الناتج العالمي في النصف الثاني من عام 2020م.
- التوقعات مبنية على فرضية احتواء انتشار الوباء إلى حد كبير على الصعيد العالمي وعدم حدوث موجات ثانية أو ثالثة للوباء.

في الأجل الطويل:

- التأثير على الثقة والطلب سيكون طويل الأمد. وسيؤدي ارتفاع عدم اليقين إلى زيادة المدخرات الاحترازية بين الأسر وتأخير الاستثمار في الأعمال.

- سلوك بعض المستهلكين قد يؤثر على الاستهلاك إذا أخذ طابع الاستمرار في العزل الذاتي حتى بعد أن ترفع الحكومات عمليات الإغلاق خوفاً من الإصابة بالفيروس.
- التأثير لسلوك المستهلكين سيؤدي إلى تقييد الانتعاش في الاستهلاك الخاص.

الديون السيادية:

- تزايد احتمالات ارتفاع الديون السيادية إذا أدت الجهود المبذولة لاحتواء الوباء إلى استنزاف الإيرادات المالية وزيادة النفقات العامة بشكل كبير وخصوصاً في البلدان المتقدمة. وتتزايد هذه الاحتمالات من أن بعض الدول الأوروبية الأكثر تضرراً من الوباء مثل إيطاليا وإسبانيا كانت لديها بالفعل أوضاع مالية ضعيفة قبل تفشي المرض.
- إن أزمة الديون المحتملة في أي من هذه البلدان ستنتشر بسرعة إلى البلدان المتقدمة الأخرى والأسواق الناشئة، مما يدفع بالاقتصاد العالمي إلى انكماش آخر (Downturn) وقد يكون بمعدلات أعلى.

خدمة مناولة المعلومات (IHS)

توقعات خدمة مناولة المعلومات حول تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي:

- مازال النمو الاقتصادي العالمي يعتمد بشكلٍ متزايد على التقدم المحرز في توفير اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19. وبالرغم من التأثيرات المعاكسة والتحديات غير المواتية التي يفرضها تفشي الإصابة بمُتَحَوّر "دلتا" الجديد من فيروس كوفيد-19، إلا أن النمو الاقتصادي العالمي يستمر في المضي قدماً خلال العام 2021م.

- يتوقع أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي من الانكماش الشديد الذي بلغ 9% في الربعين الأول والثاني من عام 2020م ليصل إلى ذروته في الربع الثاني من عام 2021م. ومن المتوقع أن يتزايد النمو الاقتصادي في النصف الثاني من 2021م مدفوعاً بالمرونة الاستهلاكية في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من ذلك، سيؤدي تفشي فيروس كوفيد-19 في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا إلى تقييد الإنتاج والحد من الصادرات، وهو ما سيؤدي بدوره إلى إطالة أمد حالات الاختلال التي تشهدها سلاسل التوريد العالمية.

- من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 58% في 2021م و4.7% في 2022م مدفوعاً بالدعم الذي تلقاه من إعادة فتح الاقتصادات الإقليمية بشكل متقطع في ضوء انحسار الجائحة، ويأتي ذلك بعد الانخفاض الذي شهده نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي بلغ 3.5% في عام 2020م. كما أنه من المتوقع أن يستقر النمو عند 3.2% في عام 2023م في ضوء تلبية جميع الاحتياجات والطلبات التي شهدت نقصاً خلال فترة تفشي الجائحة، بالإضافة إلى حزم المحفزات المالية والنقدية التي جرى توفيرها للشركات والأفراد.

- يستمر النمو الاقتصادي العالمي في الارتفاع بقيادة الولايات المتحدة والبر الرئيسي للصين وأوروبا. وسيصبح تحقيق النمو الاقتصادي في 2021م و2022م مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى توفير اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19.

- أظهر مؤشر (JPMorgan) بشأن الناتج المُرَكَّب العالمي الصادر عن (IHS) إلى أعلى مستوى له في 15 عاماً ليسجل 58.5 نقطة في شهر مايو قبل أن يتراجع إلى 56.6 نقطة في شهر يونيو من عام 2021م، وهو المستوى الذي لا يزال يشير إلى تحقيق القطاعات الاقتصادية نمواً قوياً. وقد تجاوز النمو الذي شهدته قطاعات الخدمات ذلك الذي شهدته قطاعات التصنيع على مدار ثلاثة أشهر متتالية. وكانت أربعة من القطاعات الخمسة الأسرع نمواً في شهر في يونيو هي القطاعات الخدمية: وهي السياحة والترفيه، والاتصالات، والخدمات الصناعية، وخدمات الرعاية الصحية.

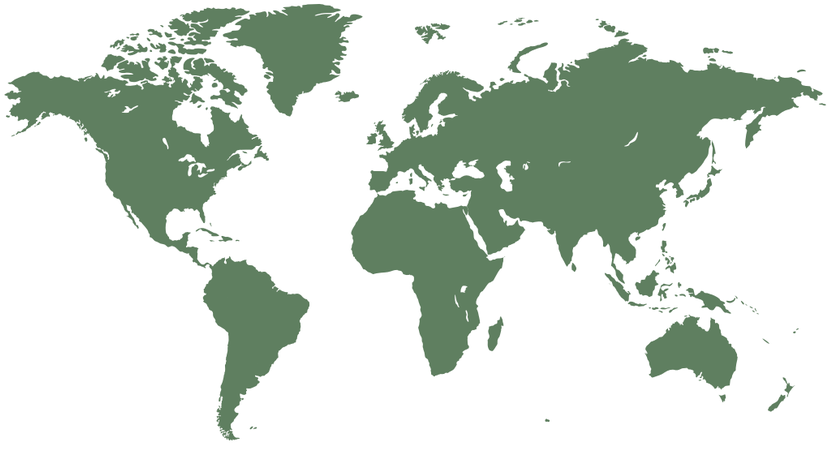

مجموعة العشرين (G20)

الجهود والتوصيات الصادرة من مجموعة العشرين بشأن جائحة كورونا:

في بيان أصدره وزراء المالية بمجموعة العشرين بعد اجتماع افتراضي:

مسؤولو مالية دول العشرين يتفقون على تعليق ديون الدول الأكثر فقراً.

دعمت مجموعة العشرين التعليق المؤقت لمستحقات الدول الأكثر فقرا، يتضمن تعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية عن الدول الأشد فقراً.

دعت المقرضين من القطاع الخاص للمساهمة بتخفيف أعباء الدول الفقيرة.

رحبت بمبادرة صندوق النقد والذي عمل و "بشكل عاجل" للحصول على موارد جديدة بنحو 18 مليار دولار أمريكي لصندوقه الائتماني للنمو والحد من الفقر، ويبحث استخدام حقوق السحب الخاصة في دعم هذا الجهد.

الإجراءات:

- تعليق خدمة الدين سيسري من أول مايو إلى 31 ديسمبر مع إمكانية تجديده في 2021م.
- أعلنت عن دعمها لجهود صندوق النقد الدولي لتوفير السيولة للدول المحتاجة.
- اتفقت مجموعة دول العشرين مع نادي باريس على أسس تأجيل مستحقات الدول الأكثر فقراً.
- دشنت مجموعة العشرين وتحت رئاسة المملكة مبادرة (تسريع الوصول للأدوات الصحية الخاصة لجائحة كوفيد- 19) والتي تهدف إلى تطوير وإنتاج وتعزيز الوصول إلى الأدوات الصحية لمكافحة الجائحة.

- تأتي هذه المبادرة كمنصة عمل عالمية تهدف إلى تحسين وتوظيف الروابط لإيجاد أرض مشتركة تقوم عليها شراكات لإيجاد الحلول، وحشد الاستثمارات وتوجيهها، وتحفيز العمل على توفير الأدوات التشخيصية والعلاجية واللقاحات الجديدة لكوفيد- 19.
- تقوم المملكة ومن خلال رئاستها لمجموعة العشرين بتولي زمام المبادرة بالعمل مع شركائها بالمنظمات المعنية لموا جهة الجائحة ومواصلة مجموعة العشرين جهودها في تعزيز إطار التعاون العالمي على جميع الجبهات، وأهمها سد الفجوة التمويلية القائمة حالياً في القطاع الصحي.
- قامت المملكة العربية السعودية، بصفتها دولة الرئاسة لمجموعة العشرين لعام 2020م، بالمساهمة بمبلغ قدره 500 مليون دولار أمريكي دعماً منها لهذه الجهود العالمية.
- تناشد المملكة جميع الدول، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الخيرية، والقطاع الخاص للإسهام في الجهود العالمية الرامية لسد الفجوة التمويلية القائمة بهدف مواجهة جائحة كوفيد- 19، حيث تقدر تلك الفجوة ب 8 مليار دولار أمريكي حسب تقديرات مجلس رصد الاستعداد العالمي.

هاكثون مجموعة العشرين للتسارع التقني:

أطلقت رئاسة المملكة لمجموعة العشرين ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية "هاكثون مجموعة العشرين للتسارع التقني" (TechSprint)، وذلك بهدف تحفيز المشاركين على إيجاد حلول تقنية يمكن من خلالها مواجهة التحديات التنظيمية والإشرافية.
وتأتي أهمية مبادرة التسارع التقني في خضم تداعيات جائحة كوفيد- 19 المتفشية حول العالم. وبالرغم من التحديات غير المسبوقة الناشئة عن هذه الجائحة، فإن هذه المبادرة تعول على الجهات المالية التنظيمية والإشرافية لمواصلة عملها لضمان قدرة النظام المالي العالمي على الأداء بصورة مستقرة وفعالة وبشمولية. وتدرك كذلك حاجة الجهات التنظيمية والإشرافية للأدوات التي تمكنها من الكشف عن مواطن الضعف ومشاركة المعلومات محلياً وعبر الحدود بصورة آنية. وتشجع المتنافسين على ابتكار الحلول التي من شأنها دعم هذه العملية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

في نهاية عام 2020م أشارت تقارير (UNCTAD) إلى التبعات والآثار التي أحدثها انتشار فيروس كورونا على مختلف دول العالم ومن أبرز النقاط:

- دفع الوباء الاقتصاد العالمي إلى الركود في عام 2020م على نطاق لم يشهده العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ولمواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة وتجنب فترة طويلة من الانكماش في النشاط الاقتصادي، اعتمدت الحكومات ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة حزم دعم مالي كبيرة وقدمت البنوك المركزية سيولة وفيرة وأسعار فائدة مخفضة. ومع ذلك فقد أدى الدعم المقدم من الحكومات وحملات التطعيم التي تتزايد وتيرتها إلى ظهور توقعات مشجعة أكثر لعام 2021م، حيث من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 5% في عام 2021م، مقارنة بالتوقعات بنهاية عام 2020م لنمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4% عام 2021م. كما أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة انتعاشاً أكبر نسبياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبلدان النامية، مما يؤدي إلى مخاوف بشأن الزيادة في الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، لا سيما إذا استمر هذا الاتجاه في عام 2022م.

- خلال النصف الأول من عام 2020م شهدت التجارة الدولية انخفاضاً حاداً، بينما انتعشت تجارة السلع والخدمات العالمية مرة أخرى في الربع الثالث من نفس العام، وتشير البيانات إلى استمرار هذا الاتجاه في الربع الرابع من عام 2020م والربع الأول من عام 2021م، حيث من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو في الربع الأول من عام 2021م "على أساس سنوي" 25%، ومع ذلك فإن تجارة الخدمات من المتوقع أن تنكمش بحوالي 8%.

- أثرت جائحة كوفيد-19على تدفقات الاستثمار الدولية الأجنبية بشدة، مع تفاوت التأثير حسب المناطق والدول. في عام 2020م، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 42% ليصل إلى ما يقدر بنحو 859 مليار دولار أمريكي، كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا وأمريكا الشمالية بشكل أكبر مقارنة بانخفاضه في آسيا بنسبة 4%. ونتيجة لذلك، حصلت الاقتصادات النامية على حوالي 72% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2020م.

معالجة الديون:

- طالب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إسقاط حوالي تريليون دولار أمريكي من الديون المستحقة على الدول النامية في إطار اتفاق عالمي لمساعدتها في التغلب على التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا.

- يدعو المؤتمر حكومات العالم للمساعدة على المحافظة على حركة التجارة البحرية من خلال إتاحة المجال أمام السفن التجارية للدخول إلى الموانئ، وتيسير عملية تغيير طواقم هذه السفن لتجاوز تداعيات الجائحة.

- أوضح المؤتمر أن قطاع الشحن البحري يستحوذ على نحو 80% من التجارة العالمية، بما في ذلك المواد الغذائية ومنتجات الطاقة والمواد الخام إضافة إلى المنتجات المصنعة، بما فيها المعدات والأدوات الطبية، وأن العالم اليوم في أمسّ الحاجة إلى سرعة وصول هذه المنتجات.

- يشير المؤتمر إلى أن حركة الشحن البحري والتجارة الدولية بصفة عامة مهمة للمحافظة على فرص الشغل في القطاعات الصناعية على مستوى العديد من دول العالم في هذه المرحلة، ما يزيد من أهمية التعاون في دعم جهود استمرارية تدفق حركة الشحن البحري عبر الحدود، على اعتبار أن حركة الشحن والموانئ العالمية هي التي تبقي روابط الصلة بين اقتصادات العالم، وتصل بين دولها وأسواقها وبين قطاعات الأعمال والناس فيها، مع التأكيد على ضرورة تقليص القيود على حركة السفن التجارية وعلى طواقمها إلى أدنى حد ممكن.

SFD
الصندوق السعودي للتنمية
Saudi Fund for Development

01

2-1: جهـود المؤسسـات والصناديـق الدوليـة التنمويـة والماليـة لمواجهـة الآثـار الاقتصاديـة الناجمـة عـن وبـاء كورونـا

2-2-1: جهود الصناديق والمؤسسات الدولية التنموية المانحة متعددة الأطراف في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

- مجموعة البنك الدولي
- صندوق النقد الدولي
- الصندوق العالمي (The Global Fund)
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)
- برنامج الاغذية العالمي (WFP)

مجموعة البنك الدولي

استجابة مجموعة البنك الدولي لجائحة كوفيد-19:

- منذ بدء الجائحة، وافقت مجموعة البنك الدولي على تقديم أكثر من 150 مليار دولار أمريكي لمكافحة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة، فمنذ أبريل 2020م، عزز البنك تمويله بما يزيد عن 50%، واستفاد من مساهماته أكثر من 100 دولة.

- أعلن البنك الدولي في سعيه لمساعدة البلدان النامية لمواجهة هذا التحدي عن تقديم ما يزيد على 4 مليارات دولار أمريكي لشراء وتوزيع لقاحات مضادة لفيروس كورونا لصالح 51 دولة نامية، نصف هذه الدول في قارة أفريقيا، ويأتي هذا الدعم على شكل منح أو بشروط ميسرة للغاية وذلك ضمن ارتباط البنك بمساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في شراء وتوزيع اللقاحات ودعم أنظمة الرعاية الصحية فيها.

مراحل ومجالات استجابة مجموعة البنك الدولي:

تتألف استجابة مجموعة البنك الدولي لمواجهة تحديات جائحة كورونا من ثلاث مراحل:

وتركز الاستجابة على أربعة مجالات رئيسية هي:

إنقاذ الأرواح: من خلال مساعدة البلدان على وقف انتقال العدوى وتقديم الخدمات الصحية وضمان حصول الأسر الضعيفة على الرعاية الطبية.

حماية الفقراء والفئات الضعيفة: من خلال دعم الدخل وضمان الإمدادات الغذائية للفئات الأكثر ضعفاً، بالإضافة إلى توفير فرص العمل للأسر الفقيرة والمشاريع الصغيرة عن طريق تحسين الخدمات وتوسيعها وبناء القدرات.

ضمان نمو الأعمال المستدام وخلق فرص العمل: يقوم البنك بتقديم المشورة بشأن السياسات، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية للشركات والمؤسسات المالية للمساعدة في الحفاظ على الوظائف وضمان قدرة الشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الأزمة والعودة إلى النمو.

تعزيز السياسات والمؤسسات والاستثمارات: بالتركيز على الحوكمة ودعم النظام المؤسسي يساعد البنك البلدان المستفيدة لتحقيق النمو والانتعاش المرن وذلك عن طريق إدارة الدين العام بشكل أفضل وإجراء إصلاحات في الإدارة المالية وتحديد فرص النمو الأخضر.

العمل المشترك:

- يعمل البنك الدولي بشراكة مع الاتحاد الأفريقي والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والمدعوم من قبل البنك الدولي لدعم مبادرة (آفات) بالموارد اللازمة لتسهيل شراء وتوزيع اللقاحات لصالح حوالي 400 مليون جرعة في جميع أنحاء أفريقيا.

- يعمل البنك بشراكات مع صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية واليونيسيف والصندوق العالمي للتنسيق وتعزيز توصيل اللقاحات إلى البلدان النامية، وتقييم جاهزية تلك الدول والتقدم المحرز في تنفيذ برامجها وخططها الوطنية.

اقتراحات مجموعة البنك الدولي في الاجتماع الافتراضي لوزراء تجارة مجموعة العشرين:

- الامتناع عن فرض قيود تصدير جديدة على الإمدادات الطبية الحيوية أو الأغذية أو المنتجات الرئيسية الأخرى. وحيثما تُطبَّق هذه التدابير الطارئة، يجب أن تكون مُوجَّهة وشفافة ومُحدَّدة بإطار زمني.

- إلغاء أو تخفيض الرسوم على واردات المنتجات اللازمة لمعالجة فيروس كورونا، وكذلك التخفيض أو التعليق المؤقت للرسوم والضرائب على صادرات الأغذية والسلع الأساسية الأخرى من أجل حماية الأسر الفقيرة وأنشطة منشآت الأعمال.

- ضمان عبور المنتجات الحيوية الحدود بسلام، عن طريق الحفاظ على استمرارية التخليص الجمركي من جانب السلطات المختصة بالحدود للإمدادات الحيوية، وخدمات النقل والخدمات اللوجستية الأساسية.

- تيسير سبل حصول المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على رأس المال والتمويل التجاري.

مبادرة تعليق سداد خدمة الدين:

- حث البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بلدان مجموعة العشرين على إطلاق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين لمساعدة البلدان الفقيرة على تركيز مواردها للتصدي لجائحة كورونا وحماية الفئات الأكثر عرضة للخطر، حيث دخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ في مايو 2020م، وقدمت حوالي 5 مليارات دولار أمريكي لتخفيف عبء الديون عن كاهل أكثر من 40 دولة مؤهلة لهذا الدعم. وفي نهاية العام 2020م والذي كان موعداً لنهاية التعليق المؤقت لسداد خدمة الديون المستحقة للدائنين، تم

تمديد فترة التعليق حتى يونيو 2021م، حيث بلغ مجموع الدول المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة 73 دولة.

- يدعم البنك وصندوق النقد الدوليين تطبيق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين عن طريق مراقبة الإنفاق وتعزيز شفافية الدين العام، حيث تلتزم البلدان المؤهلة لهذه المبادرة باستخدام مواردها المتاحة لزيادة الانفاق الاجتماعي والصحي والاقتصادي ضمن جهودها للتصدي للأزمة، كما أنها تلتزم بالكشف عن جميع الالتزامات المالية للقطاع العام.

صندوق النقد الدولي

جهود الصندوق في مساعدة الدول لمواجهة الآثار الاقتصادية التي سببتها الجائحة:

أكد الصندوق في أعقاب المؤتمر الهاتفي لوزراء مجموعة العشرين حول حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا وأكد فيه على ثلاث نقاط وهي:

1. توقع ركود حاد مماثل لما حدث في الأزمة العالمية أو أسوأ، وتعد الاقتصادات المتقدمة عموماً في وضع أفضل ولكن العديد من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل تواجه تحديات جسيمة.

2. اتخذ الصندوق إجراءات مثل: تعزيز التعاون والرقابة الثنائية ومتعدد الأطراف – تكثيف التمويل المتاح لحالات الطوارئ (قرابة 80 دولة طلبت المساعدة) – تجديد موارد الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون.

3. الاستعداد على استخدام الطاقة الكلية للإقراض والبالغة تريليون دولار أمريكي.

- أعلن الصندوق في مارس 2020م عن مساعدات بقيمة 50 مليار دولار أمريكي من خلال تسهيلاته التمويلية التي تتيح صرف الموارد على أساس عاجل في حالات الطوارئ للبلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة التي يُحتمل أن تطلب الدعم في هذا السياق. ويتيح الصندوق للدول الأعضاء الأشد فقراً مبلغ 10 مليارات دولار أمريكي بسعر فائدة صفر من خلال "التسهيل الائتماني السريع (RCF)".

- أطلق الصندوق أداة لتتبع السياسات التي تتخذها الحكومات لمواجهة جائحة كوفيد-19وذلك من أجل مساعدة الدول الأعضاء على أن يكونوا مطلعين بدرجة أكبر على تجارب الآخرين في مكافحة هذا الوباء.

- يعزز صندوق النقد الدولي وفي استجابة مباشرة لأزمة فيروس كورونا موارد "الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)" دعم البلدان منخفضة الدخل المؤهلة والأكثر تعرضاً للمخاطر.

- أعلن الصندوق أنه يتحرك بأسرع ما يمكن لدعم بلدانه الأعضاء في هذا الوقت الذي يحمل تحديات نظامية استثنائية. وفي هذا السياق، يقوم بعملية تبسيط جذرية للإجراءات الداخلية حتى تكون الاستجابة بالسرعة

والمرونة والنطاق المطلوبين لمواجهة هذا التحدي غير المسبوق في أوقات السلم. إن المساهمين في صندوق النقد الدولي – وهم 189 بلداً عضواً على مستوى العالم – لا يتوقعون أقل من ذلك، والصندوق على استعداد للقيام بدوره في دعم جهود أوروبا لمكافحة هذه الجائحة.

- طرح الصندوق في أبريل خط جديد وهو خط للسيولة قصيرة الأجل (SLL) فرصاً متجددة للاستفادة من موارده بحد أقصى يعادل 145% من حصة العضوية لتعزيز الاستجابة إلى أزمة فيروس كورونا.

- أعلن الصندوق ومؤسسات "ترتيبات التمويل الإقليمية" في أبريل بأنهم يقفون صفاً واحداً لأجل مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وتعاطفهم العميق مع جميع المتضررين منها. مؤسسات التمويل هي: صندوق النقد العربي، رابطة آسيان3+، الصندوق الأوروبي الآسيوي لتحقيق الاستقرار والتنمية، ومنظمة آلية الاستقرار الأوروبي، والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية.

يسعى الصندوق للتخفيف من آثار جائحة كورونا بل أصبح ذلك من أولوياته في الفترة الأخيرة، واستعرض الصندوق عدداً من الاستراتيجيات لمساعدة البلدان خلال هذه الأزمة:

- التمويل الطارئ/ التسهيل الائتماني السريع (RCF)، وأداة التمويل السريع (RFI) بإمكانهما توفير تمويل سريع لمرة واحدة للاستجابة إلى الكوارث الصحية.

- الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون/ بإمكان الصندوق تقديم منح للتخفيف من أعباء الديون إلى الدول شديدة الفقر والأكثر تعرض للمخاطر لمساعدتها في المجال الطبي.

- تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض القائمة/ تعزيز الموارد المتاحة من البرامج القائمة بشكل سريع لاستيعاب الاحتياجات الطارئة من جائحة فيروس كورونا.

- ترتيب التمويل الجديد/ إمكانية تقديم دعم من خلال قرض جديد في إطار التسهيلات القائمة.

- تنمية القدرات/ مشاركة الصندوق المتواصلة مع السلطات في الدول الأعضاء المتأثرة من هذا الوباء والعمل على ترتيب أولويات المساعدة الفنية والتدريب.

الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (The Global Fund)

مبادرات وجهود الصندوق العالمي لمكافحة نقص المناعة المكتسبة والسل والملاريا في مواجهة كوفيد-19:

- خصص الصندوق العالمي مع بداية انتشار جائحة كوفيد-19مبلغ يصل إلى 1 مليار دولار أمريكي لمساعدة الدول في مواجهة الجائحة والحد من آثارها الاقتصادية وكذلك الحد من التبعات على الأنظمة الصحية في تلك الدول. بالإضافة إلى دعم النظام الصحي لضمان الحد من تأثير هذا الوباء على برامج الصندوق الأساسية في دعم مواجهة الملاريا والسل ونقص المناعة المكتسبة.

- وتمت عمليات التمويل من خلال تمويل الطوارئ بقيمة إجمالية تبلغ 500 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مرونة المنح الإضافية والتي تصل إلى 500 مليون دولار أمريكي.

- مع استمرار تفشي الجائحة وزيادة تأثيراتها السلبية على الأنظمة الصحية والاقتصادية في كافة دول العالم لاسيما البلدان منخفضة الدخل، استمر الصندوق العالمي في تقديم الدعم المادي والاستشارات حيث تمت الموافقة على تمويل 105 دول و14 برنامج وفقاً لبيانات الصندوق الرسمية بقيمة إجمالية تجاوزت 1.34 مليار دولار أمريكي.

إجمالي عدد الدول المستفيدة والمبالغ المقدمة

عدد الدول والبرامج **119**

إجمالي المبالغ المقدمة **1,342,497,838**

دولار أمريكي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)

جهود الصندوق في الاستجابة لجائحة كورونا:

- حرص "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية" (IFAD) منذ بداية اندلاع الجائحة على العمل بالتعاون مع الحكومات ونقابات المزارعين والشركاء الآخرين للحفاظ على التقدم المحرز في العقود الماضية في مجال مكافحة الفقر والجوع في المناطق الريفية.

- من المجالات الرئيسية التي تركزت عليها استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-19في الإقليم استثماراته في التحول الرقمي بما يشمل حلول الأموال الإلكترونية والتسويق الإلكتروني. كما عمل الصندوق على تطوير مهارات المزارعين وتوسيع فرص النفاذ إلى التكنولوجيا الرقمية في المناطق الريفية المحرومة من الخدمات.

- عملت الفرق القُطرية للصندوق مع الحكومات لإيجاد حلول فورية ضمن المشروعات الجارية. وحتى عام 2021م، حيث حدد أكثر من 100 مشروع في 65 بلداً إجراءات يمكن وضعها موضع التنفيذ كجزء من الاستجابة لكوفيد-19.

- قام الصندوق بتقديم المشورة إلى الحكومات وكذلك قام بتقديم الدعم لها من أجل التخفيف من بعض الآثار الأكثر حدة المحتملة للأزمة. ففي بنجلاديش، على سبيل المثال، أصبح المقترح المقدم من الصندوق بشأن الحفاظ على عمليات النقل الأساسية والخدمات اللوجستية من أجل الزراعة جزءاً من خطة الاستجابة الوطنية.

- مع بدء الحكومات في سن خطط التعافي طويلة الأجل، لا زال الصندوق على استعداد لاتخاذ إجراءات لدعمها. وهذا أدى إلى إعادة بناء الاقتصادات الريفية وإعادة تركيز الجهود بهدف القضاء على الفقر والجوع في الريف في سياق ما بعد كوفيد-19.

- في ضوء التداعيات التي خلفها تفشي جائحة كوفيد-19، تلقى الصندوق طلبات للحصول على دعم إضافي من ثلثي البلدان التي يعمل فيها من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ. وقد استجاب الصندوق لتلك الطلبات من خلال إعادة توظيف الاستثمارات الجارية في أغراض أخرى على الفئات المستهدفة، وهي المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة و الأسر الريفية الفقيرة.

- بلغ حجم الاستثمارات في مشاريع الصندوق التي جرى إعادة توظيفها أكثر من 100 مليون دولار أمريكي لمساعدة المستفيدين من خدمات الصندوق على مواجهة تداعيات الجائحة.

- أطلق الصندوق "مرفق الصندوق لتحفيز فقراء الريف"، وهو مرفق متعدد الجهات المانحة يهدف إلى تحسين قدرة سبل العيش الريفية

على الصمود في مواجهة الأزمة، ويقوم "المرفق" بالفعل بتمويل مبادرات جديدة لضمان وصول المزارعين إلى المدخلات والأسواق والسيولة والمعلومات الرقمية التي يحتاجونها خلال الأزمة. وفي إطار الخدمات التي يقدمها المرفق، استثمر الصندوق مبلغًا إضافيًا قدره 40 مليون دولار أمريكي لدعم أكثر من 1.6 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في 49 بلد لمواصلة زراعة وبيع الأغذية والحصول على التمويل وتلقي معلومات الإنتاج والتسويق ذات الصلة على هواتفهم الجوالة. وقد ساهمت هذه التدابير في احتواء التبعات السلبية المباشرة لفيروس كوفيد-19على سكان المناطق الريفية. يهدف مرفق الصندوق لتحفيز فقراء الريف إلى تحسين الأمن الغذائي للسكان الريفيين الفقراء وصمودهم، من خلال دعم الإنتاج والوصول إلى الأسواق وخلق فرص العمالة. ويتمثل الهدف النهائي لهذا المرفق في تسريع تعافي السكان الريفيين الضعفاء والفقراء من أزمة كوفيد-19.

- كما أطلق الصندوق في إطار إستجابته الاستراتيجية للجائحة مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق أموالاً لدعم تعافي سكان الريف.

- تمكن الصندوق في عام 2020م من توفير 158.2 مليون دولار أمريكي من المساهمات من 23 جهة مانحة، خصصت نسبة كبيرة من اتفاقات الأموال الموقعة في عام 2020م للاستجابة لجائحة كوفيد-19، بما يشمل مشروعات محددة على المستوى القُطري من الاتحاد الأوروبي.

برنامج الأغذية العالمي (WFP)

أعمال ونتائج استجابة برنامج الاغذية العالمي لأزمة كورونا خلال العام 2020م:

- خلال عام 2020م تم مساعدة 115.5 مليون شخص في 84 دولة، وهو أكبر عدد منذ عام 2012م بقيمة 8.4 مليار دولار أمريكي منها 2.1 مليار دولار أمريكي وزعت نقداً او عن طريق قسائم مشتريات.

- سير البرنامج ما يقارب 5600 شاحنة و30 سفينة و100 طائرة لإيصال الأغذية وغيرها من المساعدات لمن هم في أمس الحاجة لها.

- قام البرنامج بنقل الإمدادات الأساسية والعاملين التابعين له لما يقارب من 400 هيئة من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للحفاظ على استمرار تدفق سلاسل الإمداد العالمية الضرورية، وأتاحت الخبرة التي يتمتع بها برنامج الأغذية العالمي في البرامج النقدية.

- ساعد البرنامج في ربط صغار المزارعين بالأسواق في 35 بلداً. ففي 2020م اشترى 110,486 طن متري من الأغذية من صغار المزارعين الذين ينتجون معظم الأغذية في العالم.

- قدم برنامج الأغذية العالمي وجبات مدرسية لنحو 15 مليون طفل، من أجل تحسين حالتهم الغذائية وقدرتهم على الحصول على التعليم الذي يمكن أن يغير مسار حياتهم، حتى يتمكنوا من التركيز على تعلمهم وتطوير إمكاناتهم بشكل كامل.

- وفر برنامج الأغذية العالمي 4.2 طن متري من الأغذية في عام 2020م. كما ساهم في استصلاح 159 ألف هكتار من الأراضي وزراعة 1800 هكتار من الغابات في إطار مبادرة المساعدة الغذائية عبر برنامج الأغذية العالمي والذى أدى إلى التحسين طويل الأجل للأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ.

حقائق وأرقام عن برنامج الاغذية العالمي:

- رغم اعتماد البرنامج كلياً على التبرعات، فقد تمكن البرنامج في عام 2020م من جمع 8.4 مليار دولار أمريكي، ويعمل لدى البرنامج أكثر من 17 ألف موظف في جميع أنحاء العالم من بينهم أكثر من 90% من سكان البلدان التي يقدم فيها البرنامج مساعداته.

- قام البرنامج بتوزيع ما يقرب من 15 مليار حصة غذائية بتكلفة تقديرية تصل إلى 0.31 دولار أمريكي.

- بلغت الحمولة الأساسية المقدمة من منظمة الصحة العالمية أكثر من مليون كمامة، بالإضافة إلى معدات الوقاية الشخصية، والتي كانت كافية لحماية العاملين الصحيين أثناء مباشرتهم لعلاج أكثر من 30 ألف مريض، إلى جانب إمدادات المختبرات لتعزيز المراقبة والكشف.

- قدم البرنامج خدمات إلى المجتمع الإنساني بأكمله، بما في ذلك النقل الجوي للركاب من خلال الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، والتي تتجه إلى أكثر من 250 موقعاً في جميع أنحاء العالم.

- يتصدى البرنامج حالياً لحالات الطوارئ الجارية في 17 دولة أو منطقة، التي تتفاقم فيها الأوضاع بسبب الصراعات.

- بدأ البرنامج تشغيل شبكة من المراكز اللوجستية العالمية التي ستدعم المجتمع الإنساني والصحي بأكمله وتضمن توصيل الإمدادات الطبية والإنسانية الحيوية إلى البلدان النامية في وقتٍ يتعرض فيه النقل الجوي التجاري لحالة من التوقف التام.

SFD
الصندوق السعودي للتنمية
Saudi Fund for Development

01

2-1: جهـود المؤسسـات والصناديـق الدوليـة التنمويـة والماليـة لمواجهـة الآثـار الاقتصاديـة الناجمـة عـن وبـاء كورونـا

3-2-1: جهود الصناديق والمؤسسات الإقليمية التنموية المانحة متعددة الأطراف في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

- البنك الأفريقي للتنمية
- البنك الآسيوي للتنمية
- صندوق التضامن الإسلامي
- البنك الأوروبي للتنمية (EBRD)
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)

البنك الأفريقي للتنمية

الإجراءات المتخذة من البنك الأفريقي للتنمية لمكافحة فيروس كورونا:

- أصدر البنك الأفريقي للتنمية سنداً استثنائياً باسم "محاربة كوفيد-19" بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي وتبلغ مدته 3 سنوات، للمساعدة على تخفيف التأثير الاقتصادي والاجتماعي الذي أثر على اقتصادات القارة الأفريقية، وذكرت مجموعة البنك في سياق تقرير أصدرته، أنها تهدف من وراء إصدار السند إلى تقديم حلول مرنة لتقليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي الحاد لجائحة كوفيد-19إقليمياً على الدول الأعضاء، وكذلك على القطاع الخاص في القارة الأفريقية.

- دعم البنك الأفريقي للتنمية منظمة الصحة العالمية ب 2 مليون دولار أمريكي لمواجهة آثار كورونا حيث وافق مجلس إدارة البنك على مبلغ مليوني دولار أمريكي كمساعدة طارئة لمنظمة الصحة العالمية لتعزيز قدرتها على مساعدة البلدان الأفريقية على احتواء جائحة كوفيد-19وتخفيف آثارها.

- أعلن البنك الأفريقي للتنمية عن حزمة تسهيلات ائتمانية بقيمة 10 مليار دولار أمريكي تخصص لمواجهة تفشي فيروس كورونا، بهدف مساعدة القارة على التصدي للجائحة التي ألحقت ضرراً شديداً بالفعل باقتصادات المنطقة.

وحدد البنك التسهيلات الائتمانية الطارئة لتتضمن ما يلي:

1. مبلغ 5.5 مليار دولار أمريكي لعمليات سيادية في الدول الأعضاء بالبنك.
2. مبلغ 3.1 مليار دولار أمريكي للدول الهشة عبر صندوق التنمية الأفريقي، ذراع البنك للإقراض الميسر.
3. مبلغ 1.35 مليار دولار أمريكي إضافية لعمليات القطاع الخاص.

- أعلن البنك استعداده لمساندة البلدان الأفريقية من خلال تخصيص تمويلات تصل إلى 50 مليار دولار أمريكي لتنفيذ مشاريع على امتداد

خمس سنوات، تمكن البلدان الأفريقية من تحمل كلفة التعديلات المستوجبة لمواجهة انعكاسات كورونا، من خلال استجابة البنك لطلب الأمم المتحدة، بضرورة توفير موارد خاصة للدول النامية وتعليق الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض في ظل هذه الظروف.

الأولويات التي يجب التركيز عليها لتحقيق انتعاش أكثر مرونة وشمولية واستدامة بعد الجائحة:

- استمرار دعم قطاع الصحة لتعزيز المكاسب التي تحققت في مكافحة الوباء.

- الاستخدام الأمثل للموارد المالية لدعم الانتعاش الاقتصادي.

- توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وجعل النمو أكثر إنصافاً لمواجهة تزايد معدلات الفقر.

- توسيع نطاق السياسات النشطة لسوق العمل لإعادة تجهيز وتهيئة القوى العاملة لمرحلة ما بعد الجائحة.

- تكثيف التحول الهيكلي من خلال دعم وتعزيز الرقمنة والتنويع الاقتصادي لبناء اقتصاد مرن وقادر على الصمود.

- تعزيز التعاون الإقليمي والمتعدد الجنسيات لضمان انتعاش مستدام وواسع النطاق.

البنك الآسيوي للتنمية

أجرى البنك تقييم للأثار الاقتصادية المحتملة المترتبة على تفشي فيروس وباء كورونا على الصعيدين العالمي والإقليمي لقارة آسيا، ويرى البنك بأن وباء كورونا يشكل تهديداً خطيراً للتوقعات الإقليمية والعالمية، وتستند التوقعات على أن احتواء تفشي فيروس كورونا سيصبح قيد السيطرة خلال العام 2020م وسيعود الوضع إلى طبيعته في العام المقبل. وبالرغم من تحول مركز الفيروس إلى أوروبا والولايات المتحدة، فإن احتمال تجدد الفيروس ليس مستبعداً وما زال مستوى خطورته مجهولاً، وتهيمن الشكوك حول مدة انتشار الوباء وشدته، ومن ثم فإن النتائج قد تكون أسوأ مما هو متوقعاً، وألا تستعيد معدلات النمو عافيتها بشكل سريع، ولا يستبعد البنك احتمال حدوث أزمات مالية، كما يمكن للوباء أن يحدث تغييرات جوهرية في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل.

التوصيات والإجراءات:

توصيات البنك تجاه الحد من تداعيات فيروس كورونا:

- يرى البنك بأن هذا الوباء أصبح أزمة عالمية كبرى، ويوصي باتخاذ إجراءات سريعة للحد من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، وأن ذلك يتطلب عملاً قوياً على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

- ضرورة القيام بصياغة مجموعة فعالة من الإجراءات واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الوباء، لحماية الفقراء والضعفاء والسكان على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة، ولضمان انتعاش الاقتصادات بأسرع ما يمكن، وبناءً على الحوار الوثيق مع الدول الأعضاء والمؤسسات المماثلة، يوصي البنك بإطلاق حزمة مساعدات لتلبية الاحتياجات العاجلة في الدول الأعضاء في البنك.

- يرى البنك بأن هذا الوباء يتطلب استجابة منسقة وتعاوناً قوياً بين البلدان والمنظمات، وفي هذا الإطار يوصي البنك بتعزيز التعاون بين المنظمات والمؤسسات التمويلية الثنائية والمتعددة الأطراف، وفي هذا الإطار سيقوم البنك الآسيوي للتنمية بتعزيز تعاونه الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمة الصحة العالمية ووكالات التمويل الثنائية الرئيسية بما في ذلك وكالة التعاون الدولي اليابانية، بالإضافة إلى المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، لضمان التنفيذ الفعال للتصدي لفيروس كورونا.

الإجراءات:

مع تحرك المجتمع الدولي نحو احتواء الآثار المترتبة على انتشار فيروس كورونا التي طالت أثارها الاقتصادية والاجتماعية العديد من البلدان النامية والمتقدمة حول العالم، بدأ البنك بتقديم أولى مساعداته لدوله الأعضاء في فبراير 2020م، لدعم جهودهم في احتواء فيروس كورونا، وفي مارس 2020م أعلن البنك عن تقديم حزمة مساعدات بقيمة 6.5 مليار دولار أمريكي، كاستجابة أولية لتلبية الاحتياجات العاجلة للدول الأعضاء في البنك، كما أعلن عن استعداده لتقديم المزيد من المساعدات المالية والمشورة السياسية في المستقبل كلما تطلب الأمر. وتتضمن هذه الحزمة تقديم ما يقارب من 3.6 مليار دولار أمريكي في إطار العمليات السيادية عبر تقديم مجموعة من التدابير للتصدي للأثار الصحية والاقتصادية للوباء، و1.6 مليار دولار أمريكي من خلال العمليات غير السيادية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتجارة المحلية والإقليمية، ودعم الشركات المتأثرة مباشرة من هذا الوباء. كما يعتزم البنك حشد حوالي مليار دولار أمريكي من الموارد المخصصة للمساعدات الميسرة عبر إعادة تخصيص المشاريع الجارية وتقييم الاحتياجات المحتملة للطوارئ. وسيوفر البنك 40 مليون دولار أمريكي من المساعدات الفنية ومنح الصرف السريع.

وفي أبريل 2020م، أعلن البنك الآسيوي للتنمية عن إضافة 13.5مليار دولار أمريكي، لحزمة الاستجابة الأولية ليصبح مجموعهما 20 مليار دولار أمريكي، منها 2.5 مليار دولار أمريكي في شكل قروض ميسرة ومنح.

صندوق التضامن الإسلامي

الجهود المبذولة:

- مواصلة لجهود منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها المعنية لاحتواء جميع الآثار السلبية لجائحة كورونا، شرع صندوق التضامن الإسلامي، أحد الأجهزة المتفرعة للمنظمة، في تنفيذ المبادرة المتعلقة بدعم الدول الأعضاء الأقل نمواً وذلك بتقديم منحة مالية عاجلة للدفعة الأولى والثانية من هذه الدول بهدف تعزيز قدراتها في مواجهة جائحة كورونا وبصفة خاصة في القطاع الصحي.

- سلّم الصندوق الدفعة الثالثة من المنح المالية المعتمدة إلى مندوبي البعثات الدائمة لدول اليمن، وتشاد، وموريتانيا، والسنغال، ومالي، والسودان، وجامبيا، والقمر المتحدة، والمالديف، ليبلغ عدد الدول المستفيدة من دعم الصندوق ضد جائحة كورونا 17 دولة عضو في المنظمة.

- مبادرة صندوق التضامن الإسلامي بتخصيص حساب لمساعدة الدول الأعضاء وخاصة الدول الأقل نموا بهدف تعزيز قدراتها في مواجهة الجائحة وبصفة خاصة في القطاع الصحي وتبرع الصندوق بمليون دولار أمريكي لحساب الطوارئ، ومن ذلك تخصيص البنك الإسلامي للتنمية أحد الأجهزة المتخصصة للمنظمة مبلغ 730 مليون دولار أمريكي للدول المتأثرة.

الإجراءات المتخذة من المنظمة:

- تواصل منظمة التعاون الإسلامي من خلال صندوق التضامن الإسلامي تقديم المساعدة والدعم لقطاعات الطوارئ والجامعات والمستشفيات والمدارس في الدول الأعضاء.

- وافق الأمين العام على مساعدة مالية جديدة لمشاريع اجتماعية وتنموية وتعليمية وثقافية في ست دول من الأعضاء.

- تعمل المنظمة على تعزيز الاتصالات مع الدول الأعضاء في المنظمة والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، بما فيها جميع الأجهزة المعنية في منظمة التعاون الإسلامي وخاصة العاملة في المجال الإنساني بهدف اتخاذ التدابير العاجلة على الصعيد الإغاثي والإنساني وتقديم المساعدات الطبية والإسعافية للمتضررين في الدول الأعضاء الأكثر تأثراً بجائحة كورونا.

- تؤكد المنظمة على أنه لا يمكن لبلد بمفرده معالجة الدمار والتحديات المتعددة الأوجه التي يشكلها وباء فيروس كورونا المستجد، كما تؤكد على دعمها الكامل لمنظمة الصحة العالمية وعن التزامها بتعزيز ولايتها المتمثلة في تنسيق الاستجابة الدولية للوباء، بما في ذلك حماية العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية، وإيصال الإمدادات الطبية، ولا سيما معدات التشخيص والعلاجات والأدوية واللقاحات، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة على المدى القصير لتكثيف الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة أزمة فيروس كورونا المستجد.

- وجهت المنظمة نداءً عاجلاً إلى المؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين، ولا سيما مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، للنظر في تكثيف جهودها لتخفيف عبء الديون على البلدان الأقل نموًا وتقديم كافة الخيارات الممكنة، بما في ذلك المساعدة المالية، وإعادة جدولة عملية تسديد الديون الحالية، والقروض الميسرة والدعم الأساسي لتمكين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من مكافحة تداعيات وباء فيروس كورونا المستجدّ.

- طلبت المنظمة من الدول الأعضاء فيها مواصلة التنسيق فيما بينها لضمان استمرار تدفق الموارد والخدمات اللوجستية عبر الحدود، ولا سيما المواد الغذائية والإمدادات الطبية، من أجل مكافحة وباء فيروس كورونا المستجد، وذلك وفقًا للوائح منظمة التجارة العالمية ومبادئها.

البنك الأوروبي للتنمية (EBRD)

الخطوة الأولى في محاربة أزمة وباء كورونا:

اقترح البنك تخصيص ميزانية تعنى بمحاربة الأزمة الاقتصادية المصاحبة للوباء وتم الموافقة عليها والكشف عنها في 13 مارس من العام 2020م. تقدر الميزانية بـ 1 مليار يورو.

يتم تخصيص المبلغ لدعم برنامج الحالات الطارئة وسميت بـ "حزمة التضامن" وهي تقوم بدعم تنمية القطاع الخاص المتضرر من أزمة الوباء في الدول الـ 38 بالمنطقة.

تحت سقف برنامج الحالات الطارئة قام البنك بتأسيس "إطار المرونة" لتوفير التمويل الميسر لعملاء البنك الحاليين من الدول التي تمر بصعوبات مؤقتة في تسديد الديون في ظل الأزمة وتوفير السيولة الفورية قصيرة الأجل لدعم احتياجات القوى العاملة للعملاء الحاليين.

الجهود في عام 2020-2021م لمحاربة تأثير الوباء:

- ارتفعت مساعدات البنك الأوروبي للتنمية بشكل تدريجي في الفترة الأخيرة فيما يخص انتشار وباء كورونا، حيث قام البنك بتسخير كامل جهوده لمساعدة الدول النامية الـ 38 تحت نطاقها.
- سيقوم البنك بمحاربة الآثار السلبية التابعة لانتشار الوباء على الاقتصاد عن طريق استثماراته.
- تم الاتفاق بين المساهمين في شهر أبريل من العام 2020م على توفير سلسلة من تدابير الاستجابة والتعافي والتي بدورها ستقوم بتقوية "حزمة التضامن".
- نصت الاتفاقية بين المساهمين في البنك أن البنك على أتم استعداد لتوفير المساعدة بمبلغ يقدر بـ 21 مليار يورو خلال الفترة من 2020-2021م.
- سيقوم البنك برفع تمويلاته تحت مظلة برنامجه "برنامج تسهيل التبادل التجاري." نظراً لارتفاع الطلب على تمويل التبادل التجاري للإبقاء على قنوات التبادل التجاري في ظل التحديات التي تشكلها الأزمة في الفترة الحالية.
- سيقوم البنك بتوفير المساعدة للحالات الطارئة التي تخص القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة والتي تتكون من المنشأة الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص ممثله بشركات السياحة والضيافة والمركبات والمواصلات والزراعة والأدوات الطبية.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)

جهود الوكالة في مواجهة فيروس كورونا:

- منذ بدء هذه الأزمة، واصل جميع الأطباء والممرضين تقديم الرعاية الصحية الأولية في كافة عيادات الوكالة، وقام العاملين في الصيدليات المركزية بصرف أدوية لشهرين قادمين للمرضى وذلك للتقليل من مخاطر انتشار العدوى في أواسط الكادر الطبي.

- ساهمت منظمة رابطة العالم الإسلامي بمبلغ مليون دولار أمريكي للوكالة من أجل حماية برامج التدريب المهني الذي يعتبر غاية في الأهمية للاجئين الفلسطينيين الشباب في الأردن.

- تماشياً مع المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم، حولت الوكالة جميع مراحل التعليم العام بالإضافة إلى بعض الدورات التعليمية إلى طريقة التعليم الإلكترونية لضمان عدم انقطاع الطلاب والمتدربين.

- قدمت الحكومة اليابانية تبرعاً بأكثر من 1,5 مليون دولار أمريكي لدعم جهود الوكالة.

- عملت الوكالة على تشكيل فريق عمل للتنسيق على مستوى الأقاليم الخمسة ومع مشاركة من الوكالات التابعة للأمم المتحدة على أن يكونوا على اتصال مع منظمة الصحة العالمية وبعض السلطات المعنية من أجل مراقبة الوضع وتعزيز تدابير الجهوزية والاستجابة.

- قدمت حكومة جمهورية الصين مستلزمات خاصة بكوفيد-19 إلى جانب 50,000 رزمة صحية لمساعدة الوكالة على حماية لاجئي فلسطين في غزة، وتمت عملية تسليم المساعدات الغذائية إلى 3,391 أسرة وتوصيلها إلى منازلهم.

- قام الاتحاد الأوروبي بدعم الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق التبرع بمبلغ 4 ملايين يورو بعد نداء الوكالة العاجل من أجل كوفيد-19 والذي يحدد الاحتياجات الفورية لمكافحة الجائحة.

- وقعت كل من الوكالة ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية اتفاقية تبرع بقيمة مليون دولار أمريكي وذلك دعماً لجهود الوكالة في مكافحة الجائحة في غزة. وسيعمل هذا التمويل على تأمين الأجهزة والمعدات الطبية المنقذة للحياة والمستلزمات الوقائية للاجئي فلسطين في غزة.

SFD
الصندوق السعودي للتنمية
Saudi Fund for Development

01

2-1: جهـود المؤسسـات والصناديـق الدوليـة التنمويـة والماليـة لمواجهـة الآثـار الاقتصاديـة الناجمـة عـن وبـاء كورونـا

1-2-4: جهود الصناديق والمؤسسات الوطنية المانحة الثنائية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)
- مجموعة التنسيق العربية

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

اجمالي التعهدات:

- التزمت الحكومة الأمريكية منذ ظهور فيروس كوفيد-19 بأكثر من 900 مليون دولار أمريكي في المساعدات الطارئة الصحية والإنسانية والاقتصادية والتنموية التي تقدمها وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي تهدف بشكل محدد إلى مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لمحاربة الوباء. وسينقذ هذا التمويل الذي وفره الكونغرس الأرواح من خلال تحسين التعليم المتعلق بالصحة العامة وحماية مرافق الرعاية الصحية وزيادة قدرات المختبرات ومراقبة الأمراض والاستجابة السريعة في أكثر من 120 دولة.

تتضمن المساعدات التي قدمتها وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمواجهة فيروس كوفيد-19 ما يلي:

1. تقديم حوالي 300 مليون دولار أمريكي من المساعدات الصحية الطارئة من حساب الصندوق العالمي للاحتياطات الصحية الطارئة لانتشار الأمراض المعدية وبرامج الصحة العالمية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

2. تقديم حوالي 300 مليون دولار أمريكي من المساعدات الإنسانية من حساب مساعدات الكوارث الدولية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تدعم هذه المساعدات إدارة الحالات، وتبقي على عمل الخدمات الصحية الأساسية، وتوفر برامج التواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية، وتدعم جهود مكافحة العدوى والوقاية والسيطرة، وتوفر عناصر آمنة للمياه والنظافة الصحية، وتعزز من القدرة المحلية والتنسيق من خلال العمل مع البنى الصحية القائمة والأطراف الأخرى في المجتمع الإنساني. وتعطي هذه الأموال الأولوية للسكان المتأثرين بالأزمات الإنسانية القائمة، وبخاصة النازحين منهم، بالنظر إلى ضعفهم المتزايد وارتفاع خطر التفشي الحاد في المخيمات والمستوطنات العشوائية وانعدام توازن معدلات الوفيات المترقب بين هذه الفئة.

3. تقديم حوالي 150 مليون دولار أمريكي من حساب صندوق الدعم الاقتصادي لتعزيز مصالح السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تمويل جهود تخفيف الآثار قصيرة المدى والتعامل مع آثار الوباء الثانوية على المدى الطويل عبر قطاعات مختلفة.

4. تقديم حوالي 160 مليون دولار أمريكي من المساعدات الإنسانية من حساب مساعدات الهجرة واللاجئين والتي يقدمها مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية. وتساعد هذه الأموال المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الشريكة لمواجهة التحديات التي يتسبب بها الوباء بين اللاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين والفئات الضعيفة الأخرى وفي المجتمعات المضيفة.

المساعدات المقدمة من وزارة الخارجية:

- تعهد مكتب السكان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية بتقديم 64 مليون دولار أمريكي إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كمساعدة إنسانية للمساعدة في معالجة التهديدات التي تشكلها الجائحة في حالات الأزمات الإنسانية الحالية لبعض الأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم.

- أتاحت الولايات المتحدة تمويلاً يقارب 274 مليون دولار أمريكي لتمويل أحوال الطوارئ والأحوال الإنسانية.

- قدمت وزارة الخارجية تمويل جديد بقيمة 110 مليون دولار أمريكي في شكل مساعدات كوارث لتوفير الخدمات الصحية الأساسية، والمياه والمرافق الصحية وأدوات النظافة الشخصية، وغيرها من المساعدات الإنسانية لتخفيف حدة آثار تفشي الفيروس على الصحة والاقتصاد والأمن ويساعد هذا التمويل 64 دولة من أكثر الدول المهددة بمخاطر الجائحة.

- أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم 64 مليون دولار أمريكي لدعم جهود المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة من أجل مساعدة أكثر سكان العالم تعرضاً للخطر أثناء تفشي الوباء.

- تخصيص 24.3 مليون دولار أمريكي للبرمجة العالمية والإقليمية من خلال المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف.

مجموعة التنسيق العربية

مبادرة منسَّقة تستهدف احتواء وتدارك الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على الدول الأعضاء (مجموعة التنسيق العربية):

- عقد رؤساء مؤسسات "مجموعة التنسيق العربية" للمصارف والصناديق الإنمائية، اجتماعاً في مايو 2020م من أجل طرح مبادرة منسَّقة تستهدف احتواء وتدارك الآثار السلبية للجائحة على الدول الأعضاء، ونتج عنه تخصيص عشرة مليارات دولار لمساعدة البلدان النامية في مساعيها الرامية إلى التعافي الاقتصادي من الركود الناجم عن الجائحة وآثارها.
- أصدرت المجموعة إعلاناً مشتركاً أكدت فيه على أهمية توظيف كل أدوات التمويل المتاحة، ومنها المنح والقروض الميسرة والدعم الفني، ودعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات وخطوط التمويل وتمويل التجارة وتأمين التجارة والاستثمار، وبرامج تطوير قدرات القطاعين العام والخاص، ومنها الأنشطة المستهدفة ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي من أجل مكافحة الجائحة والتداعيات الناجمة عنها.

الصندوق السعودي للتنمية:

تماشياً مع ما يعيشه العالم من تحديات كبيرة نتيجة لجائحة كورونا وحدوث خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، وتوائماً مع الجهود الدولية لمكافحة أثار الجائحة، حيث دعا وزراء المالية لدول العشرين في الاجتماع الذي ترأسته المملكة إلى تعليق الديون للدول الأكثر فقراً، كما أن هناك عدد من التوصيات الدولية للجهات التنموية المانحة حول إمكانية تعليق الديون للدول النامية والأشد فقراً للتخفيف من آثار الجائحة. فقد كان للصندوق عدد من المبادرات المحلية والدولية.

- على المستوى المحلي وافق الصندوق على تخصيص مبلغ إجمالي قدره 11 مليار ريال لعدد من المؤسسات والصناديق الحكومية وذلك لدعم الأنشطة التنموية المحلية لمواصلة الجهود الوطنية لتخفيف وطأة الوضع الاقتصادي الاستثنائي في ضوء تداعيات الجائحة.

- أما على المستوى الدولي فقد وافق الصندوق على تأجيل مستحقات الدول منخفضة الدخل خلال الفترة من 1 مايو 2020م وحتى 30 ديسمبر 2020م والتي تم الاتفاق عليها خلال اجتماع وزراء المالية لدول العشرين في مارس 2020م، حيث قام الصندوق بإعادة جدولة مستحقات الدول المستفيدة من هذه المبادرة والبالغ عددها 45 دولة بإجمالي بلغ 2.48 مليار ريال، وذلك لتمكين تلك الدول من معالجة التحديات المتعلقة بجائحة كورونا.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

- تم تمويل أكثر من 20 مشروع بمبلغ يقدر بحوالي أكثر من 550 مليون دولار أمريكي، موزعة في عدة دول تقع أغلبها في القارة الأفريقية.
- الاستجابة الفورية لدعم جهود السلطة الفلسطينية في مكافحة فيروس كورونا وتقديم منحة بقيمة 5.5 ملايين دولار أمريكي، ومبلغ 5.5 ملايين دولار أمريكي تكفل بها صندوق الأقصى.
- تقديم المساعدات والاستجابة الفورية بالتعاون مع الهلال الأحمر الكويتي لتقديم الخدمات الطبية العاجلة في المناطق المستضيفة للاجئين.
- أعلنت دولة الكويت عن مساهمتها بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي لمنظمة الصحة العالمية دعما لجهودها في مكافحة تفشي فيروس كورونا.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

عند إعلان منظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من شهر مارس من العام 2020م أن فيروس كوفيد-19 أصبح وباءاً جائحاً. أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن القلق العميق إزاء النمو الهائل في عدد الحالات المصابة في شتى أنحاء العالم و إزاء تداعيات هذا الوباء على البشرية وعلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة على الدول الأعضاء في البنك، اطلق البنك مبادرته والتي تهدف إلى التخفيف من آثار الجائحة على الدول الأعضاء.

جهود البنك في مواجهة وباء كورونا:

- تؤكد مجموعة البنك التزامها بالوقوف جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء للتعامل بفعالية مع التهديدات التي يشكلها فيروس كوفيد-19.
- بالتعاون مع الدول الأعضاء وشركاء التنمية، اعتمدت مجموعة البنك على خبرتها السابقة في الاستجابة للأزمات الصحية العالمية (مثل الاستجابة لتفشي فيروس إيبولا عام 2014م، وتنفيذ برنامج القضاء على شلل الأطفال، والمبادرات واسعة النطاق لمكافحة العمى والملاريا، وغير ذلك) لتعزيز أنظمة الصحة العامة في الدول الأعضاء من أجل احتواء الفيروس على المدى القصير والمتوسط.

- دعت مجموعة البنك كل من مجتمع التنمية الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات تمويل التنمية، وكذلك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص إلى مد يد التعاون لدعم المتضررين من فيروس كوفيد-19 ولدعم من هم أكثر عرضة للخطر.

- استجابة البنك الفورية ودعوته إلى اتخاذ إجراءات مشتركة لدعم الدول الأعضاء في المراحل المختلفة من مسار التعافي أفرزت عن حزمة استجابة متكاملة وشاملة بإجمالي يصل إلى 2 مليار دولار أمريكي، **ويقدم هذا المسار إجراءات فورية من خلال عمليات تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب والشمال مع التركيز على:**

1. تعزيز الأنظمة الصحية لتوفير الرعاية للمصابين.
2. بناء القدرات في إنتاج أدوات الفحص المختبري واللقاحات.

3. بناء القدرة على التأهب لمواجهة الجائحة بالتعاون مع المبادرة العالمية لمجموعة العشرين.

- الاستعادة: يقدم هذا المسار إجراءات متوسطة المدى من خلال مصادر تمويل للتجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على النشاط في سلاسل القيمة الاستراتيجية الأساسية ولضمان استمرارية الإمدادات الضرورية خاصةً لقطاع الصحة والأمن الغذائي والسلع الأساسية الأخرى.
- البدء من جديد: يقدم هذا المسار إجراءات طويلة الأجل لبناء اقتصاديات قادرة على الصمود على أسس متينة وتحفيز الاستثمار الخاص من خلال دعم الانتعاش الاقتصادي والإنفاق المعاكس للدورات الاقتصادية مع خط ضمان مستهدف بقيمة 10 مليار دولار أمريكي يهدف إلى إطلاق استثمارات بقيمة 1 تريليون دولار أمريكي.

برامج ومشاريع البنك في مواجهة وباء كورونا:

- إنشاء "مركز التأهب والاستجابة الاستراتيجي" بقيمة 730 مليون دولار أمريكي وذلك للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن فيروس كوفيد-19 على الصعيد الصحي والاجتماعي والاقتصادي. وسيشمل ذلك 280 مليون دولار أمريكي يتكفل بها البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية تخصص للمشاريع والبرامج السيادية، و 300 مليون دولار أمريكي من مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة و 150 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتغطية التأمين.

- خصص البرنامج الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19 مبلغ 2,3 مليار دولار أمريكي للدول الأعضاء، وتبلغ مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في البرنامج 1,520 مليون دولار أمريكي، و50 مليون دولار أمريكي من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، و300 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، و250 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الإسلامية لتنمية للقطاع الخاص، و8.5 مليون دولار أمريكي من برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز للأعمال الخيرية، و1 مليون دولار أمريكي من صندوق دعم الأفكار الرائدة لمكافحة كوفيد-19 للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بنحو 150 مليون دولار أمريكي.

رصد البنك الإسلامي للتنمية مبلغ 500 مليون دولار أمريكي من صندوق دعم الأفكار الرائدة لمكافحة كوفيد-19 للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تأتي تفاصيلها في الجدول التالي:

الدول المدعومة من قبل البنك الإسلامي	مليون دولار أمريكي
السنغال	162
غينيا	20
قيرغيزستان	11
تونس	279
السودان	35
أوزبكستان	143
باكستان	-
موريتانيا	33
نيجيريا	-
إندونيسيا	-
بنين	20
تركيا	250
غينيا بيساو	15
أوغندا	20.2

الدول المدعومة من قبل البنك الإسلامي	مليون دولار أمريكي
مالي	22.5
كوت ديفوار	46.2
المالديف	25.6
سيراليون	25
تشاد	20
الصومال	-
جامبيا	15
فلسطين	35.7
موزمبيق	28.3
سورينام	-
بوركينا فاسو	11
ليبيا	62.5
الأردن	10.5
الكاميرون	-
بنجلاديش	235.5

صندوق الأوبك للتنمية الدولية

الإجراءات لدعم الجهود الدولية في مواجهة جائحة كوفيد-19:

- خلال عام 2020م، تصدى صندوق الأوبك لجائحة كورونا المستجد وذلك للحد من الآثار السلبية على اقتصادات الدول من خلال التمويل المسرّع مما ساهم في مساعدة الدول المستفيدة على التخفيف من آثار الجائحة.

- وافق صندوق الأوبك خلال العام 2020م على تنفيذ أكثر من 20 عملية بقيمة إجمالية تجاوزت 500 مليون دولار أمريكي. وساهم هذا التمويل في دعم جهود 15 دولة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على تلبية الاحتياجات اللازمة لمواجهة الجائحة ومن في أبرزها:

1. إمدادات الرعاية الصحية الفورية والحرجة.

2. زيادة الطاقة الاستيعابية لأنظمة الرعاية الصحية وقدرتها على التكيف مع الظروف الاستثنائية.

3. أكّد صندوق الأوبك على أهمية ضمان وصول المساعدات إلى المجتمعات الأكثر ضعفاً وبشكل أسرع.

4. استمرار الصندوق في مراجعة جهوده مع تطور الوضع وسينسق الصندوق بشكل وثيق مع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف في البلدان الأعضاء، مثل مجموعة التنسيق العربية وكذلك مع مجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

5. الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد للجائحة، وذلك من خلال تعزيز البنية التحتية الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى دعم مؤسسات التمويل المحلية والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

6. التزم الصندوق ببذل كافة الجهود المشتركة متعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من وقع جائحة كورونا واحتوائها والتعافي منها، حيث استهدفت هذه الجهود القطاعين العام والخاص. واستثمار هذه الجهود في حشد مليارات الدولارات الأمريكية من التمويل لدعم الحكومات والمؤسسات الخاصة في توفير إمدادات الرعاية الصحية، وضمان حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على رأس المال، وتعزيز سلاسل الإمدادات العالمية لدعم ملايين العمال في البلدان النامية، وذلك في إطار الجهود لدعم الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى عقد الشراكات لتحقيق الأهداف العالمية.

7. أكد صندوق الأوبك بالإضافة إلى جهوده في حشد الموارد المالية، بذل الجهود في تبادل المعرفة بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية من أجل إعادة البناء على نحو أفضل في السنوات القادمة.

8. أدار صندوق الأوبك 1,5 مليون دولار أمريكي في شكل منح من خلال منظمة الصحة العالمية في عام 2020م.

عمليات تمويل التجارة:

في إطار عمليات تمويل التجارة خصص صندوق الأوبك مبلغ قدره 120 مليون دولار أمريكي يشمل برنامجين غير ممولين لتقاسم المخاطر بقيمة إجمالية قدرها 100 مليون دولا أمريكي، ومبلغ 20 مليون دولار أمريكي لدعم تجارة السلع الغذائية في أفريقيا.

SFD
الصندوق السعودي للتنمية
Saudi Fund for Development

02

معايير الرصد التنموي

2-1 الديون والتدفقات المالية

2-2 قطاع الزراعة

2-3 قطاع الخدمات والبنية الاجتماعية

2-4 قطاع النقل والاتصالات

2-5 قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة

2-6 التجارة الخارجية

الديون والتدفقات المالية

تعدُّ الديون الخارجية من أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية في السنوات الماضية، وتبرز كإحدى المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في البلدان، بل أصبحت للبعض منها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر. لذا تطلّب الأمر البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة، ويعدّ الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية. وقد ظهر ذلك جلياً في الأحجام الضخمة من القروض الخارجية التي حصلت عليها الدول النامية من مختلف المصادر خلال هذه الفترة ومازالت إلى وقتنا هذا تعاني من انعكاسات هذه الديون.

ويقدم هذا الجزء من التقرير، صورة عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية في الدول النامية عامة من خلال مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي، ونظراً لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية فقد اشترك صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في إعطاء تعريف للديون الخارجية : "إن إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين، مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تفضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيمو بلد لصالح غير المقيمين به، والتي تتضمَّن الالتزام بتسديد أصول الديون، مرفقاً بالفوائد أو من دونها أو تسديد الفوائد مع الأصل أو دونه".

وتبرز الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية من خلال الدور الذي يقوم به في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره حركياً ولا سيما أنَّه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة بمتغيّرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة ومعدل النمو والتنمية الاقتصادية. ويعدُّ الاستثمار العامل الرئيس الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى. أي أنَّ معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وما سبق يتوقف على القدرة على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي في أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد ومن ثم التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية.

1-1-2 نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:
إجمالي أرصدة الديون الخارجية إلى إجمالي الدخل القومي. أما إجمالي الدين الخارجي فهو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات. وإجمالي الدين الخارجي هو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجل، يشمل الدين قصير الأجل وهو يشمل كافة الديون التي تبلغ أجل استحقاقها الأصلي في وقت قصير.

2-1-2 نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي:
الاستثمار الأجنبي المباشر، هو صافي تدفقات الاستثمار الوافد للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10% أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها، وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل. كما هو مبيَّن في ميزان المدفوعات في البلد المعني من المستثمرين الأجانب، وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي، ويدل هذا المؤشر على مدى القدرة التنافسية للدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، في ظل نُدرة الموارد المحلية للدول، وكذلك يوضح نوع البيئة الاستثمارية للدول وتصنيفها كبيئة جاذبة أو طاردة للمستثمرين.

3-1-2 صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات إلى الناتج المحلي الإجمالي:
يشمل مفهوم صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل)، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات متعدِّدة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البُلدان والمناطق التي في قائمة اللجنة مستقبلة هذه المساعدات. وهي تشمل قروض عنصر المنح فيها لا يقل عن 25% من إجمالي المبلغ.

قطاع الـزراعة

يعـدّ القطـاع الزراعـي، مـن أهـم القطاعـات الاقتصاديـة فـي أغلـب الـدول النامية وتمثل أكثر من نصف إجمالي الدخل المحلي لتلك الدول، ويوظف ما بين 80 - 50% من الأيدي العاملة في تلك الدول، ومن هذا المنطلق، سـعى الصنـدوق السـعودي للتنميـة منـذ نشـأته علـى دعـم هـذا القطـاع، مـن خـلال تمويـل المشـاريع الزراعيـة ومشـاريع السـدود ومشـاريع الـري، وتوفيـر المعـدات والتقنيـات للمشـاريع الزراعيـة، إضافـة إلـى دعـم القطـاع الزراعـي فـي عـدد مـن الـدول الناميـة، مـن خـلال برنامـج البنـك الدولـي لدعـم القطـاع الزراعـي، والـذي خصـص لـه الصنـدوق مـا يقـارب مـن 750 مليـون دولار أمريكـي خـلال فتـرة الثمانينيـات والتسـعينيات مـن القـرن الماضـي، وفيمـا يلـي عـرض لأبـرز معاييـر الرصـد التنمـوي لقيـاس التقـدم والتنميـة فـي القطـاع الزراعـي بالـدول الفقيـرة والناميـة:

2-2-1 مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي:

هـو إجمالـي مسـاهمة الناتـج الزراعـي فـي إجمالـي الناتـج المحلـي، وتشـير تقديـرات منظمـة الأغذيـة والزراعـة (الفـاو) إلـى أنَّ وجـود معـدل معيـن لنمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي نتيجـة للنمـو الزراعـي، يـؤدى إلـى خفـض الفقـر بقـدر أكبـر خمـس مـرات ممـا تحدثـه جرعـة مماثلـة مـن نمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي، ناجمـة عـن نمـو القطاعـات غيـر الزراعيـة.

2-2-2 مساحة الأراضـي الزراعية من إجمالي المساحة الكلية:

تشير الأراضـي الزراعيـة، إلـى نسـبة الأراضـي التـي تكـون صالحـة للزراعـة ومزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مراع دائمة، وتشمل الأراضـي الصالحة للزراعـة -بحسـب تعريـف منظمـة الأغذيـة والزراعـة (الفـاو)- الأراضـي التـي تكـون مزروعـة بمحاصيـل مؤقتـة (المسـاحات ذات المحاصيـل المزدوجـة تحسـب مـرة واحـدة)، والمـروج المؤقتـة للحصـاد أو الرعـي، وبسـاتين الزهـور والخضـراوات، والأراضـي التـي تمـر بـدورة الإراحـة، ويسـتبعد التعريـف الأراضـي المتروكـة بسـبب الزراعـة المتنقلـة، والأرض المزروعـة بمحاصيـل دائمـة هـي الأرض التـي تـزرع بمحاصيـل تغطـي الأرض فتـرات طويلـة، ولا يجـب إعـادة زرعهـا بعـد كل حصـاد مثـل الـكاكاو والبـن والمطّـاط، وتشـمل هـذه الفئـة الأراضـي المزروعـة بنباتـات الزهـور، وأشـجار الفاكهـة والجـوز والكـروم، ولكنهـا تسـتبعد الأراضـي المزروعـة بأشـجار لإنتـاج الأخشـاب، والمراعـي الدائمـة هـي الأرض التـي تُسـتخدم لمـدة خمسـة أعـوام أو أكثـر، لتوفيـر نبـات العلـف، بمـا فـي ذلـك المحاصيـل الطبيعيـة أو المزروعـة.

3-2-2 مساحة الأراضـي القابلة للزراعة من إجمالي المساحة الكلية:

إجمالـي مسـاحة الأراضـي الصالحـة للزراعـة مـن إجمالـي مسـاحة البلـد الكليـة، وتعـرّف منظمـة الأغذيـة والزراعـة (الفـاو) الأراضـي الصالحـة للزراعـة بأنهـا الأراضـي التـي تكـون مزروعـة بمحاصيـل مؤقتـة (المسـاحات ذات المحاصيـل المزدوجـة تحسـب مـرة واحـدة)، والمـروج المؤقتـة للحصـاد أو الرعـي، وبسـاتين الزهـور والخضـراوات، والأراضـي التـي تمـر بـدورة الإراحـة، ويسـتبعد التعريـف الأراضـي المتروكـة بسـبب الزراعـة المتنقلـة.

4-2-2 العاملـون في قطاع الزراعة:

إجمالـي عـدد الأيـدي العاملـة فـي مجـال الزراعـة مـن إجمالـي العـدد الكلـي للأيـدي العاملـة فـي البلـد، وبحسـب تعريـف ووصـف منظمـة العمـل الدوليـة، فـإنَّ أسـواق العمـل الريفيـة غيـر رسـمية بدرجـة مرتفعـة، فتسـود فيهـا ترتيبـات عمـل عارضـة وعـدم تماثـل فـي المعلومـات، فضـلاً عـن أوجـه لعـدم المسـاواة مـن حيـث نـوع الجنـس والعمـر، وكثيـراً مـا تكـون أوضـاع العمـل فـي الريـف رديئـة، وتكـون إمكانيـة الحصـول علـى الحمايـة الاجتماعيـة محدودة، وكثيـراً مـا لا يجـري بشـأنها إنفـاذ تشـريعات العمـل، كمـا أنَّ العمـال الريفييـن هـم الأقـل تنظيمـاً والأقـل حمايـة مـن جانـب الأُطـر التشـريعية.

قطاع الخدمات والبنية الاجتماعية

يعد قطاع البنية الاجتماعية، من أهم القطاعات الخدمية الحيوية التي تمس بشكل مباشر حياة الأفراد في المجتمع، إذ ترتبط هذه الخدمات ارتباطاً وثيقاً بتلبية حاجات الفرد الأساسية، التي تعد من ضروريات الحياة، ويشكل هذا القطاع مقياساً حقيقاً لتقدم المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية، ويعد الاستثمار فيه شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم بدون استثناء، وتزداد هذه الأهمية في الدول النامية التي تعاني من ضعف واضح في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، فبدون قطاع تعليمي متميز وقطاع صحي يتلاءم مع احتياجات المواطنين ومياه شرب نقية، ومرافق صرف صحي آمنة، وإسكان ملائم لذوي الدخل المحدود، فقد يستحيل تحقيق التنمية في المجتمع، وخلاصة القول: إنَّ قطاع البنية الاجتماعية يعتبر المحرك للنمو الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد، وله تأثير مركزي في تحسين مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للأفراد في المجتمع، ومن هذا المنطلق، يدرك الصندوق السعودي للتنمية وبقية المؤسسات والمنظمات الدولية العاملة في مجال العمل التنموي، أنَّ الاستثمار في مشاريع قطاع البنية الاجتماعية في الدول النامية له دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وله أهمية بالغة في تحقيق النمو والازدهار الذي تتطلع إليه شعوب الدول النامية.

نسبة مساهمة قطاع البنية الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي:

يلعب قطاع الخدمات، دوراً مهماً في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاديات النامية والمتقدمة -على حدٍّ سواء- ويوفر هذا القطاع مدخلات أساسية لجميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى (الزراعة والصناعة) اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، ويشكل قطاع الخدمات حاضنة للابتكار وتوليد المعارف، ونشرها وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، ورفع معدَّلات الدخل، وتحسين مستوى المعيشية في جميع دول العالم -بلا استثناء- ويشمل قطاع الخدمات البنى التحتية الأساسية مثل الاتصالات والنقل والمياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية، والخدمات الإنتاجية مثل الخدمات المَصرفية والمهنية، وتقاس نسبة مساهمة قطاع الخدمات من خلال إحصاء نسبة مساهمة القطاعات الفرعية التي تتشارك في تكوينه من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي عرض لأبرز معايير الرصد التنموي لقياس التقدم والتنمية في قطاعات الخدمات والبنية الاجتماعية بالدول الفقيرة والنامية.

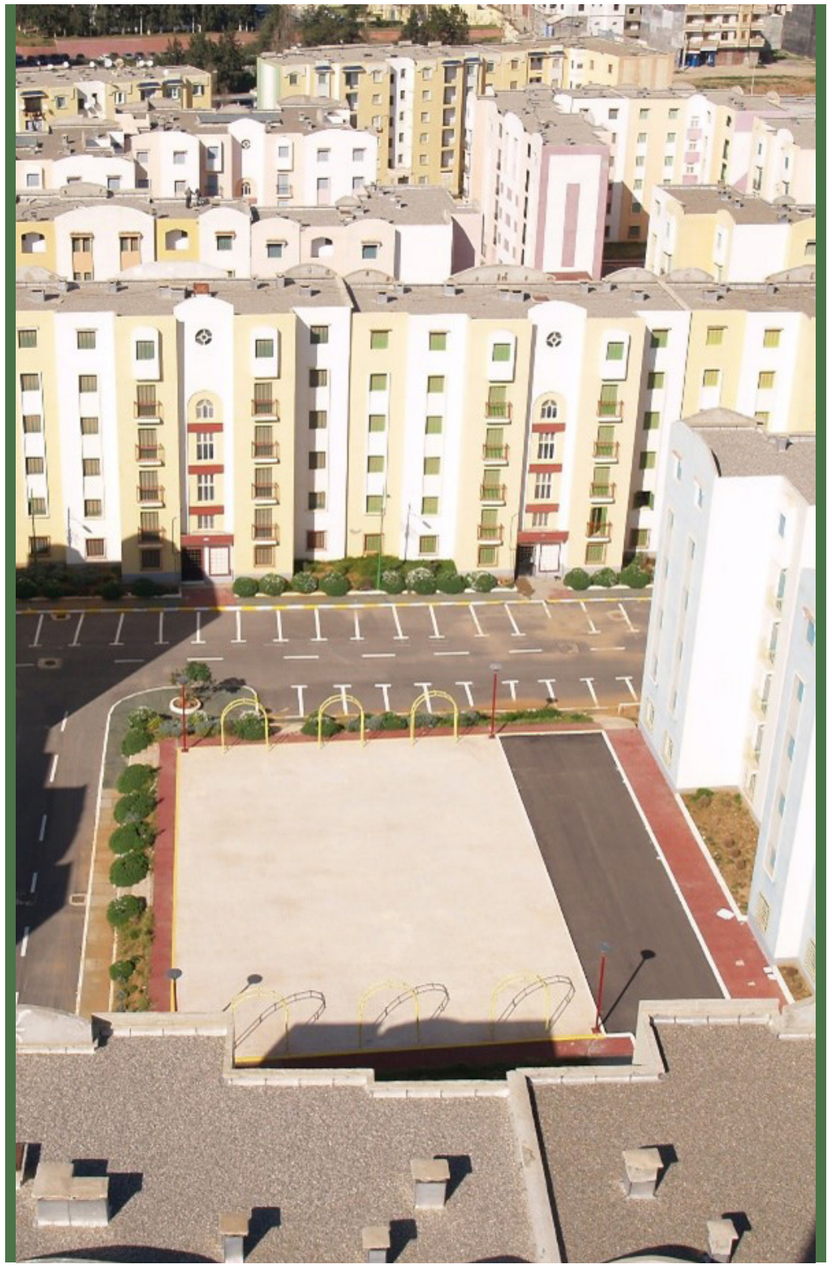

الصندوق السعودي للتنمية | تقرير الرصد التنموي 2020

2-3-1 التعليم:

يشكل قطاع التعليم، اللبنة الأساسية لتنمية المجتمعات وتطورها، ويلعب دوراً حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويبرز ذلك من خلال مساهمته في زيادة الكفاءة الإنتاجية وإكساب الفرد المهارات اللازمة لمواكبة متطّلبات سوق العمل، والحد من نسبة الأمية في المجتمع، ما يساهم في تعزيز مستوى المعيشة والحدّ من انتشار الفقر، ويمثل التعليم بمختلف برامجه وتنوع مخرجاته الأداة الفاعلة لإحداث التغير الاقتصادي والاجتماعي، كما يمثل جوهر عملية التنمية التي ترتكز عليها مقومات النمو الاقتصادي المستدام؛ فالتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان في عالم اليوم الذي يقوم على المعرفة، ويمثل التعليم أفضل استثمار يمكن للدول أنْ ترصده من أجل بناء مجتمعات تتمتع بالازدهار والنمو الاقتصادي القائم على المعرفة، وتعتمد المنظمات الدولية معايير عِدَّة لقياس التنمية والتقدم في قطاع التعليم، بدءاً من المؤشرات المالية إلى مؤشرات الإعداد الفعلية في قطاع التعليم:

2-3-1-1 نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من إجمالي الناتج المحلي :
يُقصد بذلك إجمالي الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) على التعليم، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في العام، ويشمل الإنفاق العام على التعليم بنود الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم (الحكومية والخاصة)، وإدارة التعليم بالإضافة إلى التحويلات/الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة (الطلاب/ الأسر المعيشية، والكيانات الخاصة الأخرى).

2-3-1-2 نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي:
هو إجمالي الإنفاق العام على التعليم (الجاري والرأسمالي)، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي لجميع القطاعات في سنة مالية، ويشمل الإنفاق العام على التعليم بنود الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم (الحكومية والخاصة)، وإدارة التعليم بالإضافة إلى الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة (الطلاب/ الأسر المعيشية، والكيانات الخاصة الأخرى).

2-3-1-3 نسبة صافي الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية:
هو نسبة عدد الأطفال في السن الرسمية للقبول بالمدارس الملتحقين حالياً بالتعليم الابتدائي، إلى إجمالي السكان في السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

2-3-1-4 إجمالي معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي:
هو معدل القيد الإجمالي بالسنة الأخيرة من التعليم الابتدائي، ويمكن أنْ تتجاوز هذه النسبة 100% بسبب التحاق الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرَّر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرَّر بمدارس التعليم الابتدائي، في سن متأخرة أو مبكرة و/أو بسبب إعادتهم الصفوف.

2-3-1-5 نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية:
يُقصد بذلك نسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية، مقسوماً على عدد معلمي هذه المدارس.

2-3-1-6 نسبة الالتحاق بالتعليم العالي:
هي إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي -بصرف النظر عن السن- معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الفئة العمرية الخماسية التالية لإتمام مرحلة التعليم الثانوي.

2-3-2 الصحة:

يمثل القطاع الصحي، أحد أهم قطاعات البنية الاجتماعية التي تعتمد عليها الدول في تقدمها وتطورها، و يشكل هذا القطاع ركيزة مهمة في منظومة التنمية المستدامة؛ وذلك لارتباطه المباشر بتحسين جودة الحياة للمواطنين، والمساهمة في بناء القوى العاملة المنتجة القادرة على العطاء، وينعكس ذلك إيجابياً على زيادة الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية للإسهام في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمستدام، فالقطاع الصحي المتميز والخدمات التي يقدمها تشكل المرتكز الرئيس لتحقيق رفاهية الإنسان وتقدمه، وهذا بلا أدنى شك يعتبر من أسمى أهداف التنمية، وتقوم المؤشرات المتبعة لقياس التنمية والتقدم في قطاع الصحة على الأخذ بالمؤشرات المالية ومؤشرات الأعداد الفعلية في قطاع الصحة:

2-3-2-1 الإنفاق على الرعاية الصحية من إجمالي الإنفاق:
يتكون الإنفاق العام على الصحة، من الإنفاق المتكرر والإنفاق الرأسمالي من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، والقروض والمنح الخارجية -بما في ذلك التبرعات المقدمة من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية- وصناديق التأمينات الصحية والاجتماعية (أو الإجبارية) كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي.

2-3-2-2 الإنفاق على الرعاية الصحية من إجمالي الناتج المحلي:
يُقصد بذلك، مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية، ولكنها لا تشمل خدمات تقديم المياه والصرف الصحي.

2-3-2-3 نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية:
هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، معبّراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان، وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية، ولكنها لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي، والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار أمريكي الأمريكي.

2-3-2-4 معدّل وفيات الأطفال الرضع:
يشير معدل وفيات الرضع إلى عدد وفيات الأطفال الرضع قبل بلوغهم عمر سنة لكل 1000 مولود حي في سنة معينة.

2-3-2-5 نسبة وفيات الأمهات:
يُقصد بها عدد النساء اللائي يتعرّضن للوفاة أثناء الحَمْل والولادة لكل 100 ألف مولود حي، ويتم تقدير البيانات بنموذج انحدار باستخدام معلومات عن الخصوبة، والقابلات، ومعدل انتشار فيروس الإيدز.

2-3-2-6 معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات:
احتمال أنَّ المولود الجديد سوف يموت قبل بلوغ سن الخامسة من السنة المحددة.

2-3-2-7 العمر المتوقع عند الميلاد:
الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طوال حياته.

2-3-2-8 معدّل انتشار فيروس الإيدز:
يشير معدّل انتشار فيروس ومرض الإيدز، إلى النسبة المئوية للسكان المصابين بفيروس الإيدز في الشريحة العمرية من 15 إلى 49 عاماً.

2-3-3 المياه:

تشكل خدمات المياه والصرف الصحي، شرطاً ضرورياً لتقدم المجتمع وتطوره، ولا سيما أنَّ تنفيذ تلك الخدمات ينعكس تأثيرها بشكل مباشر على صحة الإنسان العامة، وزيادة كفاءة إنتاجيته، ويزداد الأمر إلحاحاً في المناطق الريفية النائية والمدن الكبرى ذات الكثافة السكانية، والتجمعات السكنية الكبيرة المكتظة بالسكان، وما يصاحبها من نقص كبير في توفر مصادر مياه الشرب، وانعدام مرافق الصرف الصحي، مما يزيد من ارتفاع معدلات الوفيات بين السكان بسبب انتشار الأمراض المتصلة بتلوث المياه وانعدام شبكات الصرف الصحي، ويوفر بيئة خصبة تساعد على انتشار الأمراض المعدية واستفحالها، وتعتمد المؤشرات المتبعة لقياس التنمية والتقدم في قطاع المياه على الأخذ بالمؤشرات السكانية:

2-3-3-1 نسبة من يحصلون على مياه شرب محسنة من إجمالي عدد السكان:
يُقصد بذلك النسبة المئوية من السكان، الذين ينتفعون بأي من أنواع إمدادات المياه لشربهم مثل المياه المنقولة عبر أنابيب أو المناهل العامة والآبار المحفورة أو المضخات من بئر محمية أو المطر.

2-3-3-2 نسبة الوصول إلى مرفق صرف صحي محسن من إجمالي عدد السكان:
يشير توافر مرافق الصرف الصحي المحسنة، إلى نسبة السكان الذين تتاح لهم على الأقل إمكانية استخدام مرافق مناسبة للصرف الصحي، يمكن أنْ تمنع بفعالية اختلاط البشر والحيوانات والحشرات بالفضلات الآدمية، وتتراوح المرافق المناسبة من المراحيض المقامة في حفر أرضية بسيطة لكن محمية، إلى المراحيض المزودة بصندوق الطرد (السيفون) والموصلة بشبكة الصرف الصحي، ولضمان الفعالية، يجب أنْ تكون المرافق كافة مبنية بالطريقة الصحيحة مع صيانتها بالشكل السليم.

2-3-4 الإسكان والتنمية الحضرية:
يعد توفير السكن الملائم لذوي الدخل المحدود من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وهو بذلك يشكل أحد أهم دعائم البناء الحضاري والتقدم الاجتماعي للمجتمعات البشرية، ويلعب قطاع الإسكان دوراً

مهماً في تحقيق الرفاهية على مستوى الأفراد وتحقيق الأمان والاستقرار الاجتماعي على مستوى التجمعات البشرية، وفي ظل التغيرات الديموغرافية التي تشهدها الدول النامية مؤخراً، والتي من أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني والخصوبة والهجرة من الريف إلى المدن، وما صاحبها من اكتظاظ المدن الرئيسة بالسكان وانتشار العشوائيات والأحياء الفقيرة، فقد أصبح تأمين السكن الملائم لكل مواطن وجعل التجمعات السكنية أكثر أمناً وصحة وملائمة للعيش وأكثر مساواة واستدامة ضرورة ملحة وهدفاً استراتيجياً مهماً لتلك الدول، ويعد مؤشر نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان من أهم المؤشرات المتبعة لقياس التنمية والتقدم في قطاع الإسكان والتنمية الحضرية.

2-3-4-1 نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان:
يشير مصطلح سكان الحضر، إلى السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية -حسبما هو مُعرّف من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية - ويتم احتساب ذلك باستخدام تقديرات البنك الدولي لعدد السكان ونسب المناطق الحضرية، الواردة في تقرير الأمم المتحدة لآفاق التحضر في العالم.

قطاع النقل والمواصلات

اهتم الصندوق بدعم مشاريع قطاع النقل والمواصلات إدراكاً منه بالدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع، في ربط وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة، وتفتقر العديد من البلدان النامية إلى شبكات نقل آمنة وكافية لأحداث نمو اقتصادي في القطاعات الأخرى، بسبب عدم توفر القدرات المالية، خاصة عندما نعلم أنَّ تكاليف إنشاء الطرق مثلاً في الدول ذات التضاريس الصعبة مثل أفغانستان ونيبال وغيرها من الدول ذات الطبيعة الجبلية تكون كبيرة، إضافة إلى تزايد عدد السكان والتركيز الاقتصادي في المناطق الحضرية، ما يتطلب معه زيادة الاستثمارات في إنشاء شبكات الطرق في هذه المناطق، وفي الحقيقة هناك مشكلة تعاني منها مؤسسات التنمية التي تمول مشاريع النقل، وخاصة الطرق في تحديد تكلفة هذه المشاريع نظراً للتفاوت الكبير في تكلفة كل مشروع حتى في داخل الدولة الواحدة، وعدم وجود تحركات واضحة وممارسات مشتركة لقياس تكلفة الإنفاق بعين القياس الدقيقة لكيفية ارتباط الإنفاق بالنمو الاقتصادي ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أقل كفاءة، والمؤشرات التالية تحدد مدى توفر بنية تحتية للنقل ومعرفة إمكانية الدولة وحجم قطاع النقل وقدرته الاستيعابية.

2-4-1 نسبة الطرق الغير معبدة إلى إجمالي الطرق:
يُقصد به نسبة أطوال الطرق المعبدة إلى إجمالي مساحة البلد، ومن ذلك نستنتج حجم الطرق في بلد ما.

2-4-2 مجموع أطوال الطرق إلى إجمالي المساحة:
هو مجموع أطوال الطرق المعبَّدة وغير المعبَّدة مقسوماً على إجمالي المساحة، ومن خلالها يمكن أنْ نستنتج مدى تطور الدولة في مجال النقل والمواصلات.

قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة

يعد قطاع الطاقة، قطاعاً محورياً ورافداً أساسياً بالنسبة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وبالإضافة لكونه تحدياً رئيساً يواجه العالم وخصوصاً الاقتصادات النامية، إلا أنه يمثل فرصاً متاحة أمام العالم الآن لتوجيه الاستثمارات نحو مجالات مستدامة تساهم في تحقيق التنمية، فحصول الجميع على الطاقة أمر ضروري، ويساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وزيادة الدخل واستقرار الأمن، كما أنَّ له تأثيراً على تغيُّر المُناخ وإنتاج الغذاء، ومع التزايد المستمر في أعداد السكان ورغبة حكومات الدول بتحقيق معدَّلات نمو اقتصادي، يحتاج الاقتصاد العالمي إلى كميات متزايدة من موارد الطاقة من أجل تحقيق أهدافه ورفع مستوى المعيشة ومواجهةُ معدَّلات الفقر، إلا أنَّ التوجه الحالي في استخدام الطاقة هو توجه غير مستدام، إضافة إلى أنَّ الإنتاج الصناعي يعتمد أساساً على مصادر الطاقة، وهذا يتطلب البحث عن مصادر متجددة للطاقة بأسعار أقل وكفاءة أعلى.

أما القطاع الصناعي، فإنه لا يأخذ حّيزاً كبيراً في معظم اقتصادات الدول النامية لارتفاع تكاليف تأسيس القطاع وصعوبة توفير رؤوس الأموال التي تزيد من فعاليته، وبالتالي تتناقص أهميته في الدول التي تعاني أساساً من صعوبة تسيير اقتصادها وتجاوز التحديات التي تواجهها سواء كانت تتعلق بالديون أو الفقر، أو تدنّي مستوى الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية وفق الموارد المتاحة.

2-5-1 مساهمة قطاعي الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي:
تظهر نسبة القيمة المضافة لقطاعات التعدين والصناعات التحويلية والإنشاءات وإنتاج الطاقة والمياه والغاز في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يُحسب ناتج القطاعات بعد جمع المخرجات كافة وطرح المدخلات الوسيطة، ويؤدي ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر دخل الدولة.

2-5-2 معدَّل نمو الإنتاج الصناعي:
يبين هذا المؤشر، نسبة الزيادة السنوية في الإنتاج الصناعي بما في ذلك الصناعات التحويلية والتعدين والبناء.

2-5-3 العاملون في قطاع الصناعة من إجمالي العمالة:
يبين هذا المؤشر، النسبة المئوية لمجموع العاملين في قطاعات التعدين والصناعات التحويلية وإنتاج الطاقة والبناء من إجمالي العمالة في القطاعات الأخرى.

2-5-4 إنتاج الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة):
يبين هذا المؤشر، قدرة الإنتاج السنوية في قطاع الطاقة الكهربائية في كل دولة بحيث يعكس مدى قدرة البلد على تغطية الطلب من الكهرباء، ويعتبر الفارق بين مقدار الطاقة المنتجة والمستوردة والمستهلكة خسارةً في النقل والتوزيع.

2-5-5 استهلاك الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة):
يبين هذا المؤشر إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة سنوياً سواء المنتجة محلياً أم المستوردة مخصوماً منها الطاقة الكهربائية المصدرة.

2-5-6 استيراد الطاقة الكهربائية (مليون كيلو وات / الساعة):
كمية الطاقة الكهربائية المستوردة تعكس مدى حاجة البلد إلى سد العجز بين الإنتاج والاستهلاك، وربما يعكس أيضاً حاجة بعض المناطق الحدودية التي تكون تكاليف استيرادها أقل من تكاليف التوصيل إليها، كما أنه قد يعبر عن حاجة بعض المناطق إلى قدرات كهربائية محددة لا تنتجها محطات تلك المناطق.

2-5-7 نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء:
يوضح هذا المؤشر النسبة المئوية من السكان الذين تتوفر لديهم الكهرباء سواء للاستخدام السكاني أم الصناعي وفق المسموحات الوطنية المحلية وبيانات وكالة الطاقة الدولية خلال عام 2012م.

2-5-8 نسبة استخدام الطاقة البديلة والنووية من إجمالي استخدام الطاقة:
يعكس هذا المؤشر، نسبة استخدام الطاقة النظيفة التي تتولد من مواد غير هيدروكربونية ولا تنتج ثاني أكسيد الكربون عند إنتاجها كالطاقة الشمسية والكهرومائية والنووية والحرارية الأرضية من إجمالي استخدام الطاقة.

2-5-9 عدد السكان الذين لا تصلهم الطاقة الكهربائية:
تم احتساب هذا المؤشر، من خلال نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء وطرح الناتج من إجمالي عدد السكان، وتكمُن أهمية هذا المؤشر، في توضيح العدد الحقيقي للسكان الذين لا تصلهم الطاقة الكهربائية، وربما ترتفع نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء في دولة، ولكن العدد الممثل لهذه النسبة يكون قليلاً مقارنة بدولة أخرى نسبة السكان الحاصلين فيها على الطاقة الكهربائية قليلة ولكن عدد سكانها كبير.

التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية، الركائز المهمة في تحقيق التنمية في بلد ما، وهي مساهم حقيقي في النهوض بالتنمية الاقتصادية، وهي مرتبطة بشكل كبير وكامل، في تحقيق النمو والتنمية، وقد أصبحت اليوم إحدى الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، وعنصراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد ارتبطت التجارة بمؤشرات تدل على مساهمتها في عملية النمو من خلال سلاسل التوريد أو العرض، وكذلك ظهور أقطاب نمو جديدة، وقد ساهمت سلاسل التوريد في نمو التجارة الدولية بشكل أكبر، وبذلك زادت تجارة بعض الدول بشكل أسرع من غيرها.

2-6-1 حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي:
هو إجمالي (الصادرات + الواردات) مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، من خلال هذه المعادلة يتبين لنا أنه إذا كان الناتج سلبياً (-) فإنّ هذا يدل على أنّ الدولة أقل انكشافاً للأسواق والمتغيّرات الدولية، أما إذا كان إيجابياً (+) فيدل على أنّ الدولة أكثر انكشافاً وتداخلاً تجارياً بالأسواق والمتغيرات الدولية.

2-6-2 نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:
تمثل واردات السلع والخدمات، قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم، فكلما كانت النسبة كبيرة، فهذا يدل على أنّ الناتج المحلي الإجمالي للبلد معتمد اعتماداً كبيراً على الدول الأخرى والعكس صحيح، وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية، وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية.

2-6-3 نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:
تمثل صادرات السلع والخدمات، قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم، فكلما كانت النسبة كبيرة، فهذا يدل على أنّ الناتج المحلي الإجمالي للبلد أقل اعتماداً على الدول الأخرى، وأنّ صادرات

هذا البلد ذات أثر أكبر في الدول الأخرى والعكس صحيح، وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية، وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية.

2-6-4 الميزان التجاري:
هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما وبين قيمة صادراته خلال فترة زمنية معينة، وهو من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وتكمن قيمته في تحليل مكوّناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي الواردات أو الصادرات.

2-6-5 نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:
تمثل التجارة السلعية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي عبر صافي قيمة الصادرات، مقسوماً على قيمة إجمالي الناتج المحلي.

03

الاتجاهات الإنمائية لقروض الصندوق التنموية

3-1 جهود الصندوق نحو المساهمة في تخفيف الديون والتدفقات المالية

3-2 جهود الصندوق في تنمية قطاع الزراعة

3-3 جهود الصندوق في تنمية قطاعات البنية الاجتماعية

3-4 جهود الصندوق في تنمية قطاعات النقل والاتصالات

3-5 جهود الصندوق في تنمية قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة

3-6 جهود الصندوق في دعم القطاعات الأخرى

3-7 جهود الصندوق في تنمية التبادل التجاري

3-8 توافق تمويل الصندوق مع أهداف التنمية المستدامة

الخاتمة

جهـود الصنـدوق نحـو المسـاهمة فـي تخفيـف الديـون والتدفقـات الماليـة

يركـز الصنـدوق فـي سياسـته التنمويـة علـى دعـم مشـاريع البنيـة التحتيـة حيـث قـدم الصنـدوق السـعودي للتنميـة 430 قرضـاً خصصـت لتمويـل 694 مشـروعاً إنمائيـاً وبرنامجـاً تنمويـاً بمبلـغ إجمالـي 69095.63 مليـون ريـال اسـتفادت منهـا 84 دولـة فـي مناطـق مختلفـة مـن العالـم، حيـث بلغـت مسـاهمة الصنـدوق فـي قـارة أفريقيـا 39093.80 مليـون ريـال لتمويـل 406 مشـروعاً، وفـي قـارة آسـيا بمبلـغ 27554.94 مليـون ريـال لتمويـل 265 مشـروعاً، فـي حيـن مـوّل الصنـدوق 21 مشـروعاً بمبلـغ 1541.88 مليـون ريـال فـي مناطـق أخـرى مـن العالـم.

وعلـى الرغـم أن مؤشـر نسـبة الديـن الخارجـي إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي والتـي بلغـت 21.09% فـي عـام 2019م، وبالنسـبة للـدول التـي يمولهـا الصنـدوق لازال متدنيـاً إلا أن هنـاك دول تجـاوزت ديونهـا إجمالـي الناتـج المحلـي مثـل لبنـان، موزمبيـق، وزامبيـا بنسـب 142.30%، 133.11%، 117.30% علـى التوالـي.

قـدم الصنـدوق قـروض لإحـدى وعشـرين دولـة تقـع ضمـن نطـاق الـدول المرتفعـة فـي مؤشـر نسـبة الديـن الخارجـي إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي (أكثـر مـن 50%) فـي مناطـق مختلفـة مـن العالـم منهـا ثمـان دول آسـيوية بمبلـغ إجمالـي قـدرة 7114.67 مليـون ريـال، وعشـر دول أفريقيـة بمبلـغ إجمالـي قـدرة 12787.37 مليـون ريـال، وثـلاث دول مـن المناطـق الأخـرى وبلغـت القيمـة الإجماليـة للقـروض المقدمـة لهـا 626.32 مليـون ريـال.

أمـا الـدول الواقعـة ضمـن نطـاق الـدول المتوسـطة فـي هـذا المؤشـر تتـراوح فيهـا نسـبة الديـن الخارجـي إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي بيـن (50% - 25%) حيـث يبلـغ عددهـا سـتة وثلاثيـن دولـة منهـا ثمـان دول آسـيوية سـاهم الصنـدوق فيهـا بمبلـغ إجمالـي قـدره 9681.66 مليـون ريـال. وخمسـة وعشـرين دولـة فـي قـارة أفريقيـا بإجمالـي قـدرة 21999.84 ريـال. وثـلاث دول فـي مناطـق مختلفـة مـن المناطـق الأخـرى وبإجمالـي قـدرة 187.06 مليـون ريـال.

أمـا الـدول فـي نطـاق الـدول المنخفضـة وتكـون نسـبة الديـن فيهـا (أقـل مـن 25%) فيبلـغ عددهـا أربعـة عشـر دولـة منهـا سـبعة دول فـي قـارة آسـيا بإجمالـي قـدرة 5903.74 مليـون ريـال، وسـبعة دول فـي قـارة أفريقيـا بإجمالـي قـدرة 3048.43 مليـون ريـال.

وكذلـك كان للصنـدوق مسـاهمة فـي الـدول التـي حققـت نقطـة الإنجـاز فـي مبـادرة الهيبـك (HIPC)* حيـث قـام الصنـدوق بتقديـم قـروض لـ 32 دولـة فـي القـارة الأفريقيـة ودولـة واحـدة فـي آسـيا لتمويـل 282 مشـروعاً وبرنامجـاً إنمائيـاً بمبلـغ إجمالـي قـدره 17,875.45 مليـون ريـال تشـكل مـا نسـبته 25.87% مـن إجمالـي مسـاهمات الصنـدوق التراكميـة وهنـاك دولـة واحـدة لـم تبلـغ نقطـة الإنجـاز لأنهـا لـم تسـتوفي المؤهـلات المطلوبـة لتخفيـف الديـون بموجـب مبـادرة الهيبـك وهـي إريتريـا، وغالبـاً يكـون السـبب هـو عـدم الاسـتقرار لهـذه الدولـة. كمـا يتضـح مـن الجـدول التالـي:

*مبـادرة البلـدان الفقيـرة المثقلـة بالديـون - هيبـك (HIPC) هـي مبـادرة أقرّهـا كلاً مـن البنـك الدولـي وصنـدوق النقـد الدولـي بمسـمى مبـادرة البلـدان الفقيـرة المثقلـة بالديـون فـي عـام 1996م وذلـك بعـد أن اتضـح لهمـا معانـاة البلـدان الأكثـر فقـراً مـن تراكـم مديونياتهـا. تعمـل هـذه المبـادرة مـن خـلال تعهـد الحكومـات المسـتفيدة بالقيـام بسلسـلة مـن الإصلاحـات الرئيسـية التـي تسـتهدف تشـجيع النمـو الاقتصـادي المسـتدام مـن أجـل تخفيـض مسـتويات الفقـر. وللاطـلاع علـى تفاصيـل أكثـر الرجـوع لتقريـر الرصـد التنمـوي لعـام 2015م .

جدول نشاط الصندوق في الدول التي بلغت نقطة الإنجاز في مبادرة الهيبك				ملايين الريالات
الرقم	الدولة	المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ
1	أفغانستان	آسيا	5	810.00
2	بنين	أفريقيا	6	394.93
3	بوركينا فاسو	أفريقيا	14	751.87
4	بوروندي	أفريقيا	13	413.42
5	الكاميرون	أفريقيا	8	362.43
6	افريقيا الوسطى	أفريقيا	4	333.75
7	تشاد	أفريقيا	7	492.00
8	القمر المتحدة	أفريقيا	5	229.62
9	الكونغو الديمقراطية	أفريقيا	2	70.04
10	الكونغو الشعبية	أفريقيا	2	164.89
11	كوت ديفوار	أفريقيا	7	392.45
12	إثيوبيا	أفريقيا	8	852.50
13	جامبيا	أفريقيا	14	643.80
14	غانا	أفريقيا	11	466.66
15	غينيا	أفريقيا	16	851.38
16	غينيا بيساو	أفريقيا	6	122.00

جدول نشاط الصندوق في الدول التي بلغت نقطة الإنجاز في مبادرة الهيبك				ملايين الريالات
الرقم	الدولة	المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ
17	ليبيريا	أفريقيا	4	220.60
18	مدغشقر	أفريقيا	6	258.90
19	ملاوي	أفريقيا	3	135.00
20	مالي	أفريقيا	16	761.84
21	موريتانيا	أفريقيا	18	1,969.85
22	موزمبيق	أفريقيا	4	172.50
23	النيجر	أفريقيا	12	487.00
24	رواندا	أفريقيا	11	452.74
25	الصومال	أفريقيا	4	352.50
26	السنغال	أفريقيا	25	1,298.12
27	سيراليون	أفريقيا	5	124.50
28	تنزانيا	أفريقيا	9	345.40
29	توجو	أفريقيا	6	177.99
30	أوغندا	أفريقيا	6	191.86
31	زامبيا	أفريقيا	4	506.76
32	السودان	أفريقيا	21	3,068.15
	الإجمالي		282	17,875.45

جهود الصندوق في تنمية قطاع الزراعة

نظـراً لأهميـة المشـاريع الزراعيـة فـي دعـم جهـود التنميـة، فقـد بلغـت عـدد المشـاريع التنمويـة المقدمّـة مـن الصنـدوق للقطـاع الزراعـي 97 مشـروعاً حتـى عـام 2020م، حيـث اسـتفادت 39 دولـة ناميـة مـن أصـل 84 دولـة مـن مشـاريع الصنـدوق فـي القطـاع الزراعـي، بمبلـغ إجمالـي قـدره 9405.23 مليـون ريـال تشـكل مـا نسـبته 13.61% مـن إجمالـي مسـاهمات الصنـدوق لتمويـل جميـع القطاعـات، موزعـة بيـن مشـاريع الزراعـة المرويـة واسـتصلاح الأراضـي، وبنـاء السـدود الزراعيـة، والتصنيـع الزراعـي، والثـروة الحيوانيـة، وتلقـت مالـي والسـودان العـدد الأكبـر مـن قـروض الصنـدوق الموجهـة لدعـم القطـاع الزراعـي فـي الـدول الناميـة، بحصـول كل منهمـا علـى ثمانيـة قـروض، بينمـا قـام الصنـدوق بتمويـل تونـس والمغـرب ومصـر بسـبعة قـروض زراعيـة لـكل واحـدة منهـا، وقـدم الصنـدوق سـتة قـروض تنمويـة لجمهوريـة السـنغال، كمـا قـدم الصنـدوق خمسـة قـروض تنمويـة لـكل مـن موريتانيـا وبوركينـا فاسـو فـي قطـاع الزراعـة، كذلـك سـاهم الصنـدوق فـي تمويـل كل مـن الجزائـر ونيبـال بأربعـة قـروض لـكل منهـا، فـي حيـن سـاهم الصنـدوق بثلاثـة قـروض تنمويـة لـكل مـن إندونيسـيا وسـيرلانكا، كمـا سـاهم الصنـدوق فـي كل مـن أفريقيـا الوسـطى وتوجـو وباكسـتان وبنجلاديـش واليمـن، بقرضيـن لـكل منهـا، كمـا سـاهم الصنـدوق فـي 19 دولـة أخـرى بمشـروع واحـد لـكل دولـة.

أهم القطاعات الزراعية الممولة من الصندوق

التوزيع القطاعي للمشاريع الزراعية	عدد القروض	المبلغ (مليون ريال)	النسبة
الزراعة	93	9132.61	%97.1
الثروة الحيوانية	3	149.26	%1.59
أخرى	6	123.36	%1.31
الإجمالي	102	9405.23	%100

كانـت مسـاهمة الصنـدوق فـي الـدول الواقعـة فـي قـارة أفريقيـا هـي الأكبـر مـن حيـث التمويـل الموجّـه للقطـاع الزراعـي بحصـول 24 دولـة فـي أفريقيـا علـى 72 مشـروعاً زراعيـاً مـن أصـل 97 مشـروعاً قدمهـا الصنـدوق فـي هـذا القطـاع، وقـد بلغـت المخصصـات الماليـة لتلـك المشـاريع 6994.18 مليـون ريـال وبنسـبة 74.36% مـن إجمالـي القـروض المقدمـة مـن الصنـدوق لهـذا القطـاع، بينمـا سـاهم الصنـدوق فـي تمويـل 15 دولـة فـي قـارة آسـيا بعـدد 25 مشـروعاً زراعيـاً بمبلـغ 2411.05 مليـون ريـال وبنسبـــة 25.64% مـن إجمالـي القـروض المقدمـة للقطـاع الزراعـي، كمـا هـو موضّـح فـي الأشـكال البيانيـة التاليـة:

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق في القطاع الزراعي

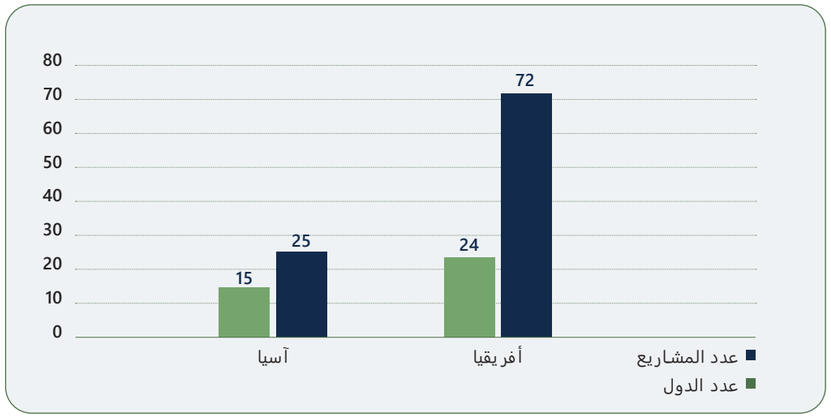

التمويل المقدم من الصندوق للقطاع الزراعي حسب التوزيع الجغرافي

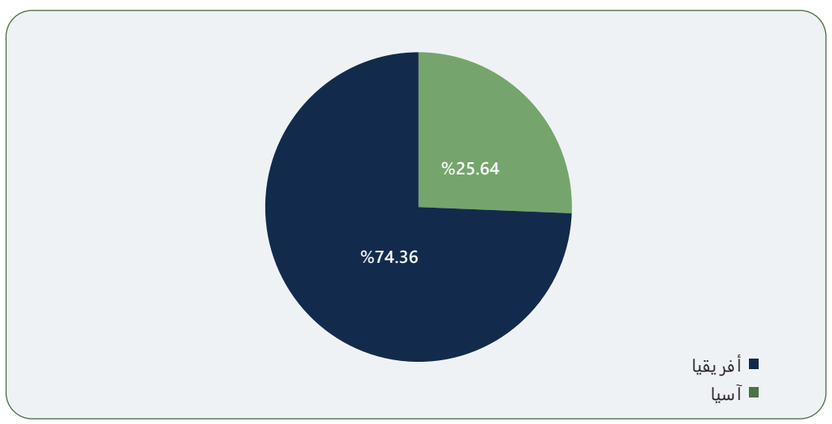

وتُعد مساهمة ناتج القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي من أهمّ مؤشرات نمو القطاع الزراعي لكل دولة. وعند النظر إلى الدول التي يقرضها الصندوق، نجد أنَّ الصومال وسيراليون وغينيا بيساو وتشاد وليبيريا هي الأعلى نسبة من حيث مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت في عام 2019م ما نسبته 62.7% لدولة الصومال، و 54.3% لدولة سيراليون، و 52.5% لدولة غينيا بيساو، و 42.6% في تشاد، و 39.1% في ليبيريا، وهذا يدل على أنَّ هذه الدول تعتمد على القطاع الزراعي بشكل أكبر من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. ونظراً لأهمية مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي فقد قدَّم الصندوق قروضاً زراعيةً عِدة لعدد من تلك الدول، في حين تُعد مساهمة القطاع الزراعي الأقل نسبة في دول البحرين ومالطا وجيبوتي والعراق وكوريا الجنوبية حيث تتراوح هذه النسبة بين 0.3% و 1.6%.

ونظراً لأهمية نسبة مساحة الأراضي الزراعية إلى إجمالي المساحة الكلية، تبرز كل من دول كازاخستان وبوروندي وليسوتو وسورية وإريتريا كأعلى الدول النامية التي أقرضها الصندوق من حيث نسبة مساحة الأراضي الزراعية، وتتراوح ما بين 75.2% و 80.4%. ويتضح من هذه النسب أنَّ هذه الدول معظم مساحاتها أراضٍ زراعية ولكن لم تُستَغلْ في الإنتاج الزراعي. في حين تتصف سيشل ومصر وسلطنة عمان وأفريقيا الوسطى والبحرين من أقل الدول من حيث نسبة مساحة الأراضي الزراعية من إجمالي المساحة الكلية لكل منها، حيث تتراوح ما بين 3.4% و 11.1%، إلا أنَّ الصندوق أيضاً ساهم في إقراض كل من مصر وأفريقيا الوسطى، بسبب اعتماد تلك الدول على الإنتاج الزراعي المتزايد بالرغم من انخفاض مساحة الأراضي الزراعية.

وعند النظر إلى مؤشر مساحة الأراضي القابلة للزراعة إلى إجمالي المساحة الكلية فنجد أن أعلى الدول هي بنجلاديش والهند وتوجو وبوروندي ورواندا وبنسب تتراوح بين 46.7% و 59.6%، وبذلك تحتوي هذه الدول على مساحات كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة يمكن استغلالها في زيادة الإنتاج الزراعي، وكان للصندوق مساهمة لتمويل القطاع الزراعي فيها، كما أن الدول التي تتسم بأقل مساحة للأراضي القابلة للزراعة هي كل من جيبوتي وسلطنة عمان وسيشل وموريتانيا وبوتسوانا والجابون، وكانت نسب مساحة الأراضي

القابلة للزراعة فيها إلى إجمالي المساحة الكلية أقل من 1.3%، وقد ساهم الصندوق في تمويل القطاع الزراعي في بعض تلك الدول.

وساهم الصندوق في تمويل مشاريع القطاع الزراعي في بوروندي والصومال وملاوي وتشاد، وهي من ضمن دول عدَّة مثل النيجر وأوغندا وأفريقيا الوسطى، التي يشكِّل فيها العاملون في القطاع الزراعي إلى إجمالي الأيدي العاملة نسبة مرتفعة جداً، حيث تتراوح ما بين 70% و 86%، وهذا يدل على أنَّ هذه الدول تعتمد على القطاع الزراعي بشكل أساسي، وهو القطاع الذي يحتوي على العدد الأكبر من الأيدي العاملة، بينما نجد نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي الأيدي العاملة منخفضة جداً في كل من البحرين ومالطا والأردن وسلطنة عمان حيث تتراوح النسب ما بين 1% و 4%، وهذا يعني أنَّ هذه الدول لا تعتمد كثيراً على القطاع الزراعي في توفير فرص العمل.

جهود الصندوق في تنمية قطاعات البنية الاجتماعية

يمثل قطاع البنية الاجتماعية أهمية كبيرة وذلك لارتباطه بشكل مباشر بحياة الأفراد، وخاصة الفقراء منهم، كما يعد ركيزة أساسية في استراتيجيات مكافحة الفقر، نظراً للدور الأساسي الذي يلعبه في زيادة القدرات المعرفية والعلمية، وفي تحسين الأوضاع الصحية والسكنية، كما أنه يسهم في زيادة الدخل والتقدُّم الاجتماعي. لذلك أولى الصندوق أهمية كبيرة لقطاع البنية الاجتماعية والذي يتكون من قطاعات عدَّة: التعليم، الصحة، المياه والصرف الصحي، والإسكان والتنمية الحضرية. حيث موَّل الصندوق هذا القطاع بمبلغ 20381.56 مليون ريال أي ما يعادل 29.49% من إجمالي مساعدات الصندوق التراكمية حتى نهاية عام 2020م، ساهمت في تمويل 223 مشروعاً منها 118 مشروعاً في أفريقيا بلغت قيمتها الإجمالية 12018.18 مليون ريال، و95 مشروعاً في آسيا بإجمالي بلغ 7514.50 مليون ريال، وفي مناطق أخرى من العالم موَّل الصندوق 10 مشاريع فيها بمبلغ إجمالي قدره 848.88 مليون ريال.

1-3-3 قطاع التعليم:

ساهم الصندوق في تمويل 77 مشروعاً في قطاع التعليم حتى نهاية عام 2020م من خلال توقيع 77 اتفاقية تمويل قرض مع 40 دولة بلغت قيمتها الإجمالية 6339.25 مليون ريال وهي تعادل ما نسبته 9.17% من إجمالي قيمة مساهمات الصندوق في شتى القطاعات. وتُعد جمهورية الجزائر ولبنان والصين من أكثر الدول التي نفذ الصندوق فيها مشاريع في قطاع التعليم بعدد 5 مشاريع، تليها طاجيكستان بـ 4 مشاريع، ومن ثم اليمن وإندونيسيا وماليزيا والأردن والنيجر وتونس ومصر وغينيا بيساو بـ 3 مشاريع. أما عن التوزيع الجغرافي فقد كانت مساهمة الصندوق في دول أفريقيا هي الأكبر، فقد تم تمويل 38 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 3302.96 مليون ريال أي ما يعادل نسبة 52.10% من إجمالي المساهمات في قطاع التعليم، تليها دول قارة آسيا بـ 39 مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية 3036.29مليون ريال أي ما يعادل نسبة 47.90% كما هو موضَّح في الأشكال البيانية التالية:

مبالغ قروض الصندوق في قطاع التعليم حسب المناطق الجغرافية

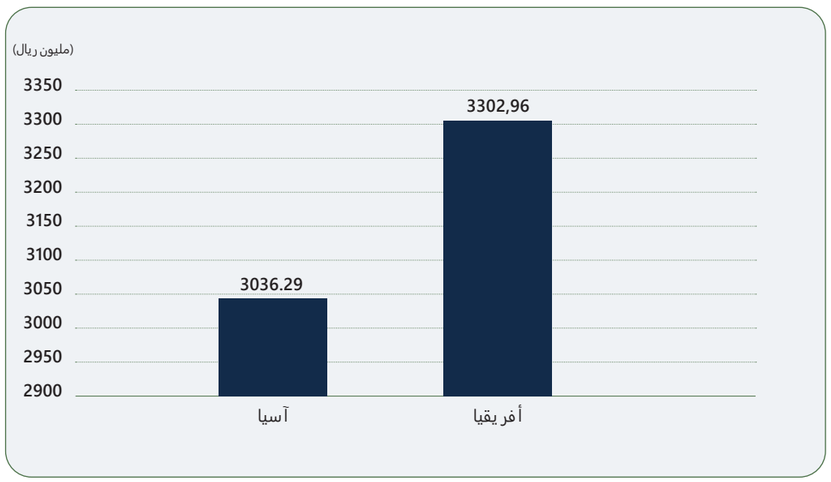

التوزيع الجغرافي لعدد قروض الصندوق في قطاع التعليم

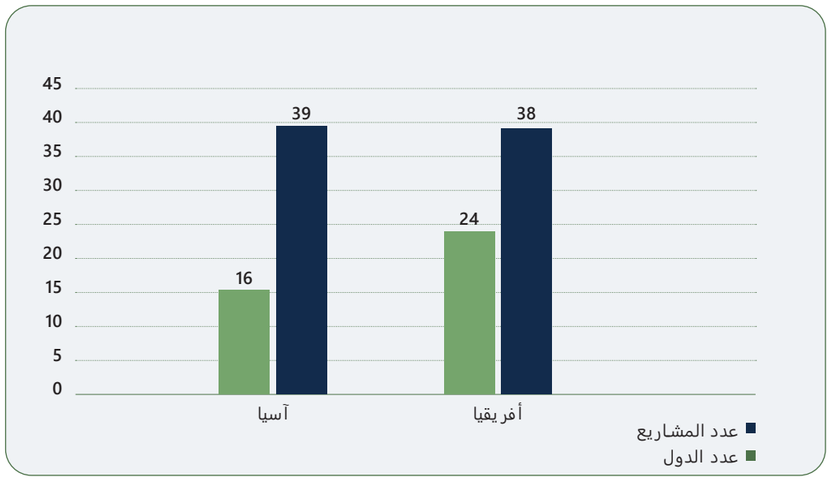

عدد القروض لكل دولة

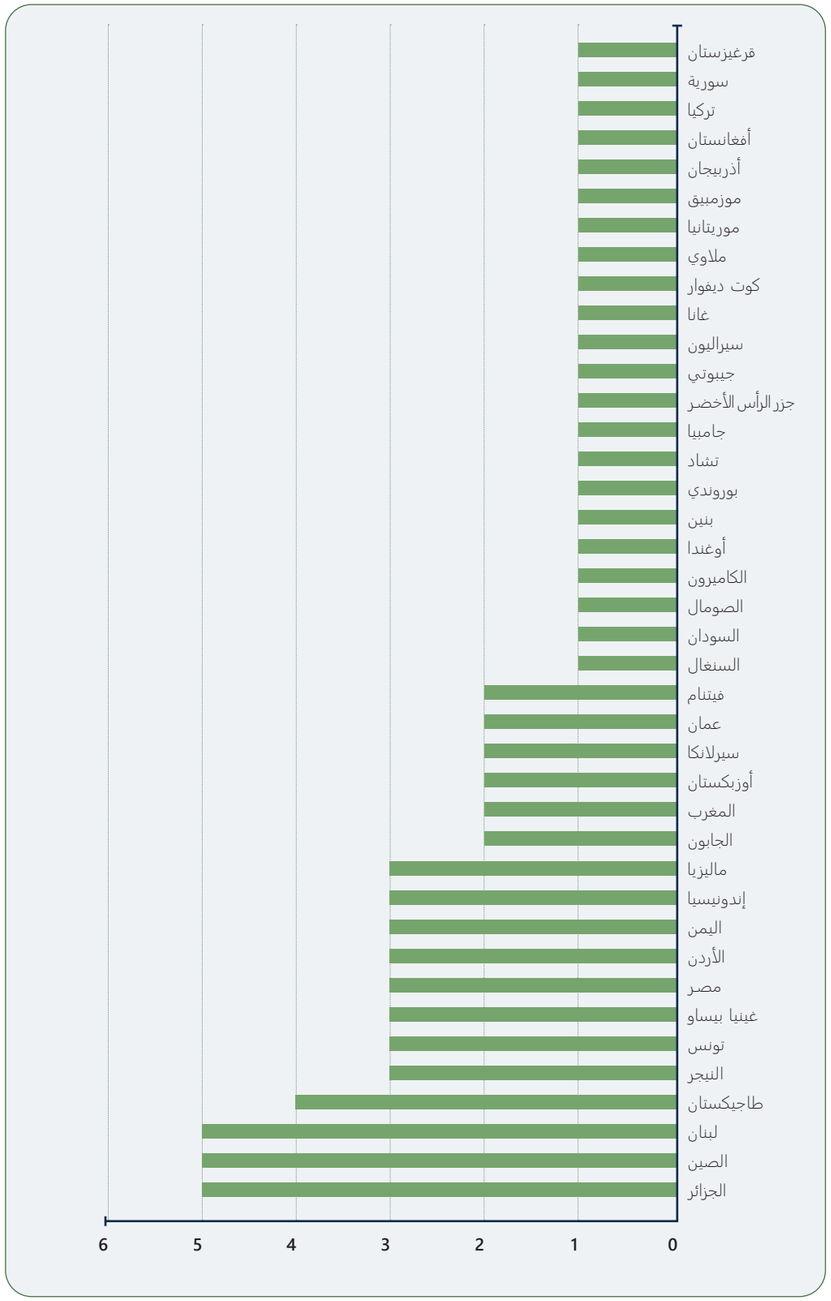

وتنوَّعت المشاريع المموَّلة من قبل الصندوق في قطاع التعليم ما بين التعليم الأساسي والتعليم المهني والتعليم العالي، حيث بلغ عدد المشاريع الموقعة لتمويل التعليم الأساسي 30 مشروعاً، بلغت قيمتها الإجمالية 1773.72 مليون ريال وتعادل نسبة 27.98% من إجمالي مساهمات الصندوق في القطاع. كما ساهم الصندوق في تمويل 21 مشروعاً في التعليم المهني بلغت قيمتها الإجمالية 1220.38 مليون ريال وتعادل ما نسبته 19.25% من إجمالي مساهمات الصندوق في القطاع، كما ساهم الصندوق في تمويل 26 مشروعاً في التعليم العالي بمبلغ إجمالي 3345.15 مليون ريال أي ما نسبته 52.77% من إجمالي مساهمات الصندوق في القطاع.

كما هو موضَّح في الجدول مساهمة الصندوق في قطاع التعليم موزعة حسب القطاعات

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ
التعليم الأساسي	30	1773.72
التعليم المهني والتقني	21	1220.38
التعليم العالي	26	3345.15
المجموع	**77**	**6339.25**

وتُعد دول مثل قيرغيزستان وأوزباكستان وسيراليون وموزمبيق، من الدول التي تتسم بنسبة إنفاق أعلى على قطاع التعليم من إجمالي الناتج المحلي، إذ تتراوح النسبة ما بين 5.3 إلى 12.8% من إجمالي ناتجها المحلي. وقد كان للصندوق نشاط في دعم قطاع التعليم فيها، كما كانت للصندوق مساهمة في تمويل قطاع التعليم في كل من سيرلانكا وأذربيجان وموريتانيا وأوغندا وتشاد وجامبيا، والتي تتسم بكونها أقل الدول إنفاقاً على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتراوح النسبة ما بين 1.3 إلى 2.6% من إجمالي ناتجها المحلي، كما هو موضَّح في الشكل البياني التالي:

نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي

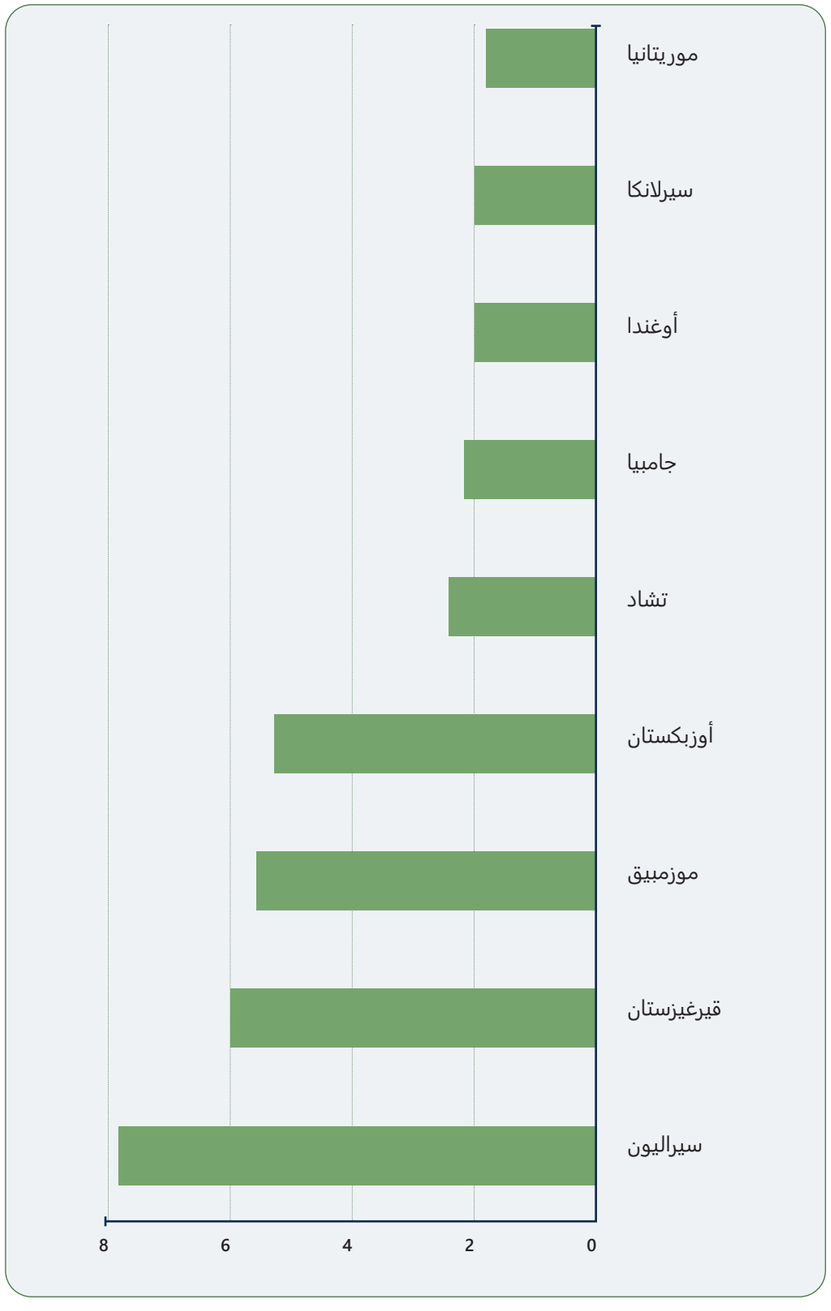

كما تعد كلاً من أوزبكستان وماليزيا وسيراليون والسنغال وغانا وموزمبيق وبنين وكوت ديفوار، من أعلى الدول في نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة تتراوح ما بين 17 إلى 33.9% من إجمالي الإنفاق عليه من الميزانية، وكان للصندوق دوراً في تمويل قطاع التعليم فيها. كما ساهم الصندوق في تمويل قطاع التعليم في كل من أذربيجان والأردن وموريتانيا وأوغندا، التي يعد لديها أقلُّ نسب الإنفاق العام على التعليم من الميزانية، بنسبة تتراوح ما بين 7.2 إلى 10.9% من إجمالي الإنفاق، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي

أما فيما يتعلق بالدول التي تتسم بنسب عالية في الالتحاق في المدارس الابتدائية، مثل ماليزيا وطاجيكستان وأوزبكستان والمغرب ومصر والجزائر وبنين وسيرلانكا حيث تتراوح نسبة فيها ما بين 95 إلى 100% فقد قام الصندوق بالمساهمة في تمويل في قطاع التعليم فيها. كما ساهم الصندوق في تمويل قطاع التعليم في كل من الأردن وموريتانيا وجامبيا والسنغال وجيبوتي والسودان والنيجر والتي تتسم بأقل الدول في نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية بنسبة تتراوح ما بين 44 إلى 81%، مع عدم توفرُّ البيانات عن صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية لبعض الدول، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية (صافي)

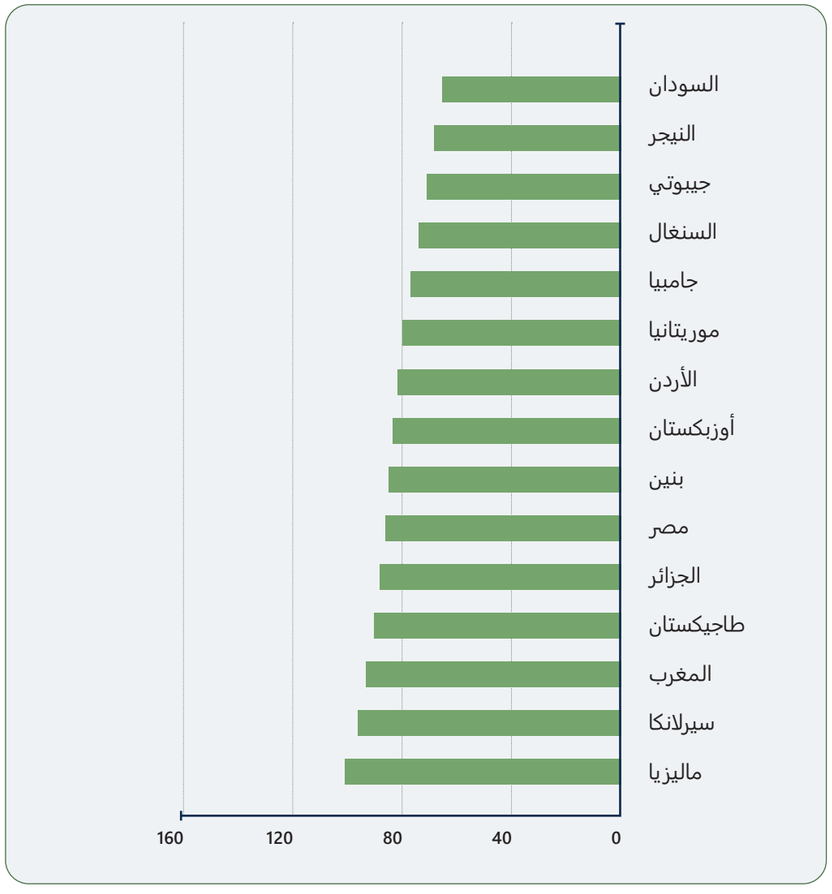

عند النظر إلى الدول التي حققت نسباً متقدمة في معدّل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، والتي تتراوح النسبة ما بين 100 إلى 120%. فقد كان للصندوق دور في المساهمة في تمويل قطاع التعليم فيها وهي فيتنام وأوزبكستان وسيرلانكا وإندونيسيا وأذربيجان ومصر والجزائر، إضافة إلى قيام الصندوق بتمويل مشاريع في قطاع التعليم للدول التي لديها أقلُّ نسبة في معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي مثل النيجر والسودان والسنغال وبوروندي وموزمبيق وأوغندا وتشاد، بنسبة تتراوح ما بين 41 إلى 62%، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

إجمالي معدّل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي

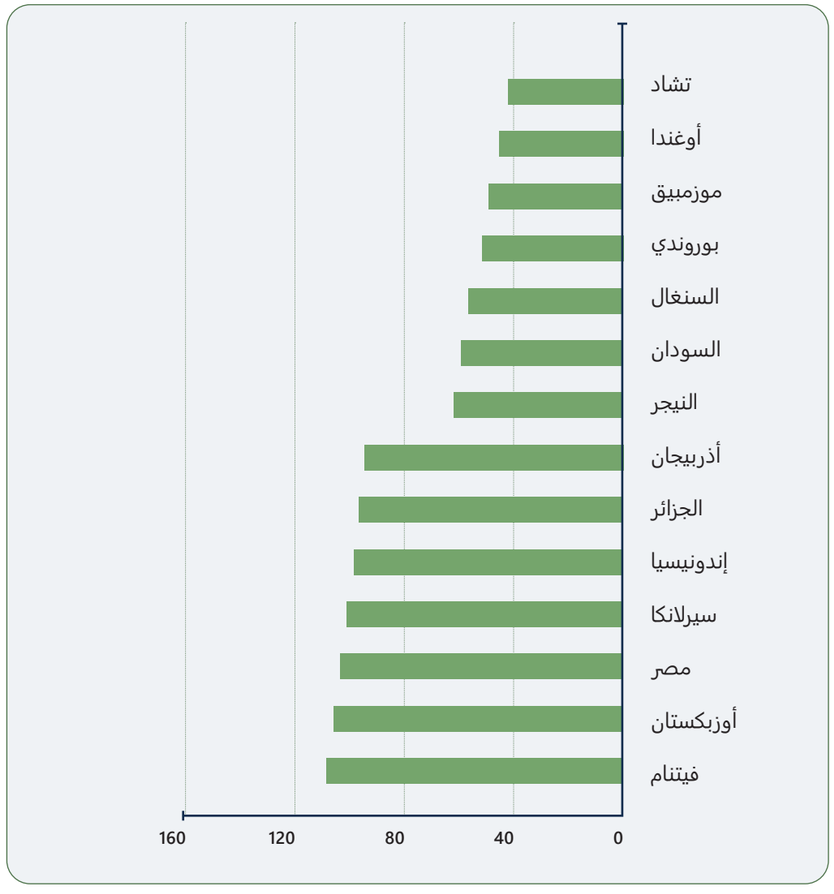

تعـدُ كلٌّ مـن أفغانسـتان ومـلاوي وموزمبيـق والكاميـرون وبوروونـدي وأوغنـدا، مـن أعلـى الـدول التـي يقرضهـا الصنـدوق فـي قطـاع التعليـم مـن حيـث نسـب المعلمّيـن إلـى التلاميـذ فـي المرحلـة الابتدائيـة، والتـي تراوحـت نسـبها مـا بيـن 43 إلـى 60%. كمـا سـاهم الصنـدوق فـي قطـاع التعليـم فـي كل مـن عمـان والصيـن وأذربيجـان ولبنـان وماليزيـا، حيـث تتسـم بانخفـاض فـي نسـب المعلمّيـن إلـى التلاميـذ فـي مرحلـة التعليـم الابتدائـي، حيـث تتـراوح النسـبة مـا بيـن 9 إلـى 12%، كمـا هـو موضّـح فـي الشـكل البيانـي التالـي:

نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية

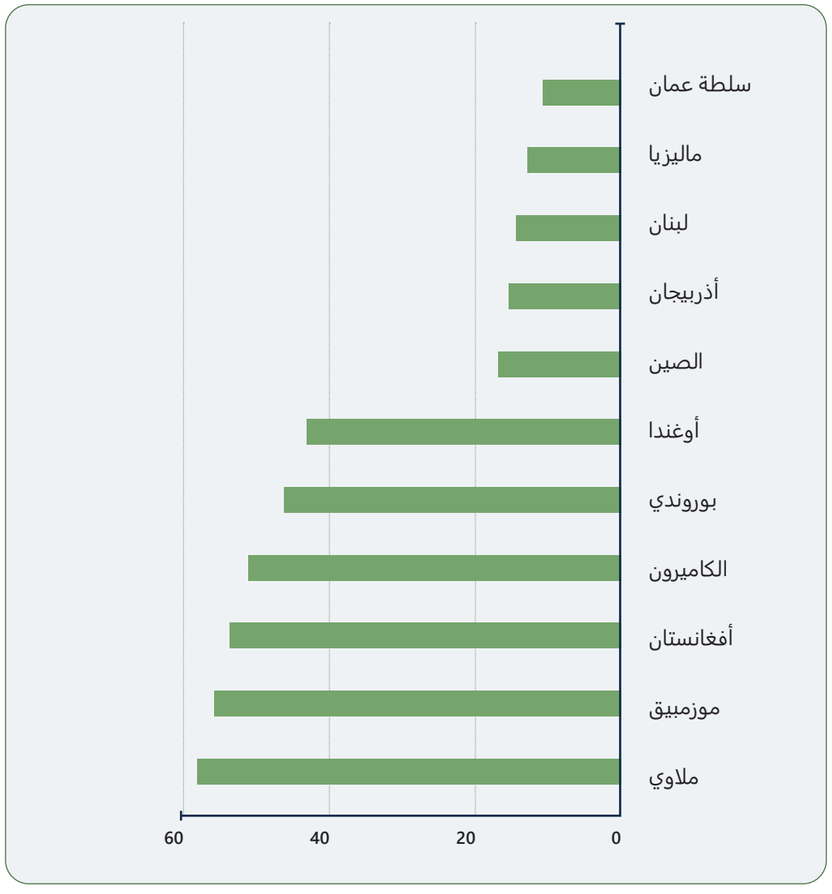

وتُعدُ كلّ من الصين وماليزيا وقيرغيزستان والجزائر والمغرب وعمان، في قائمة الدول التي يقرضها الصندوق وهي تتميز بأعلى نسب التحاق الطلاب بالتعليم العالي، إذ تتراوح تلك نسبة ما بين 39 إلى 113% في حين كان للصندوق نشاط في قطاع التعليم في دول مثل أفغانستان وكوت ديفوار وبوروندي وموريتانيا والنيجر وموزمبيق حيث تتسم هذه الدول بأنها من أقل الدول في نسب الالتحاق بالتعليم العالي، إذ تتراوح نسب الالتحاق ما بين 3 إلى 10%، وهو ما يعكس نتائج نشاط الصندوق مع اتجاهات الدول نحو التنمية الداخلية، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

نسبة الالتحاق بالتعليم العالي

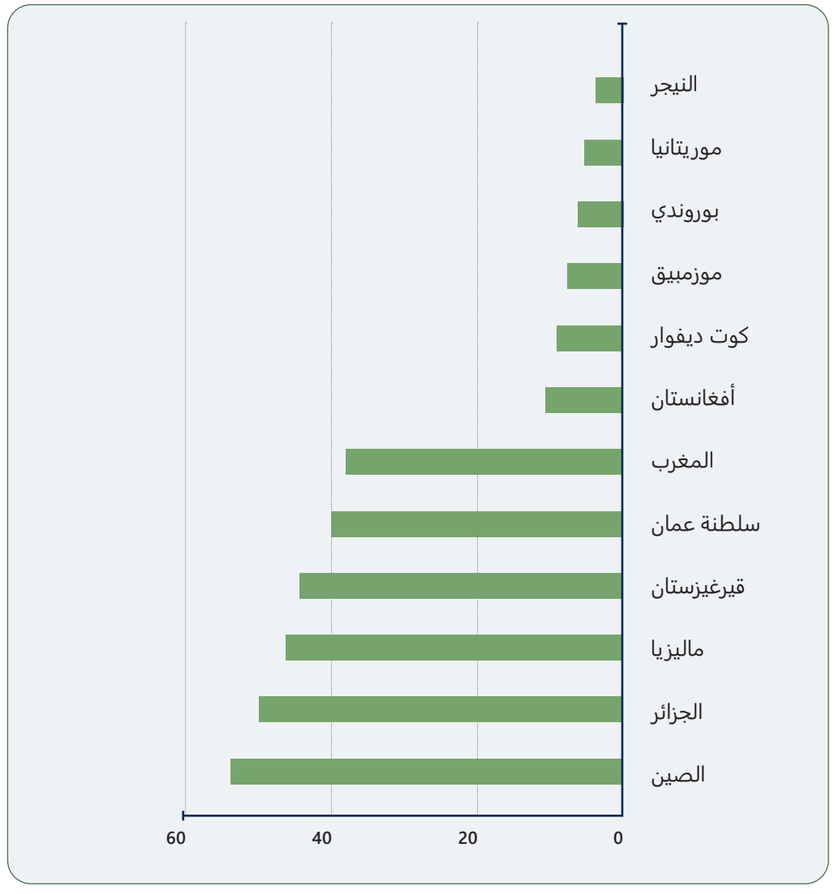

2-3-3 قطاع الصحة:

قدم الصندوق في قطاع الصحة 73 قرضاً لتمويل 65 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً استفاد منها 40 دولة نامية، وهذه القروض الإنمائية تشكل ما نسبته 7.86 % من مساهمة الصندوق في هذا القطاع من إجمالي المساهمات بمبلغ إجمالي 5434.32 مليون ريال وذلك حتى نهاية عام 2020م.

وتُعد الصين من أكثر الدول التي ساهم الصندوق فيها بمشاريع في قطاع الصحة حيث مول فيها 5 مشاريع، ثم تلتها كل من سيرلانكا والمغرب وغانا بـ 4 مشاريع ومن ثم الأردن وطاجيكستان ولبنان والسنغال وغينيا بيساو بـ 3 مشاريع. أما من ناحية قيمة القروض فتُعد مساهمة الصندوق في كل من الأردن والصين والمغرب ومصر وزامبيا وموريشيوس وغانا الأعلى من بين قائمة الدول المتلقية للقروض. أما عن التوزيع الجغرافي لمساهمات الصندوق فقد كانت مساهمة الصندوق في دول قارة أفريقيا هي الأكبر فقد تم تمويل 33 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 2846.21 مليون ريال أي ما يعادل نسبة 52.38% من إجمالي المساهمات في قطاع الصحة، تلتها دول قارة آسيا بـ29 مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية 2346.23 مليون ريال أي ما يعادل نسبة 43.17 % من إجمالي مساهمات الصندوق في قطاع الصحة، وأخيراً دول المناطق الأخرى من العالم فكانت مساهمة الصندوق فيها بمبلغ 241.88 مليون ريال لتمويل 3 مشاريع وهي تعادل ما نسبته 4.45 % من إجمالي المساهمات الموجهة إلى قطاع الصحة، كما هو موضّح في الأشكال البيانية التالية:

التوزيع الجغرافي لمبالغ قروض الصندوق في قطاع الصحة

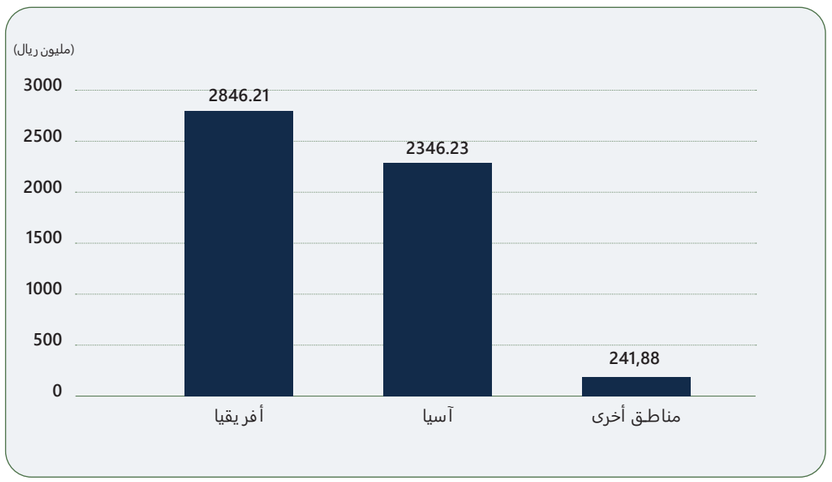

عدد قروض الصندوق وعدد الدول في قطاع الصحة حسب المناطق الجغرافية

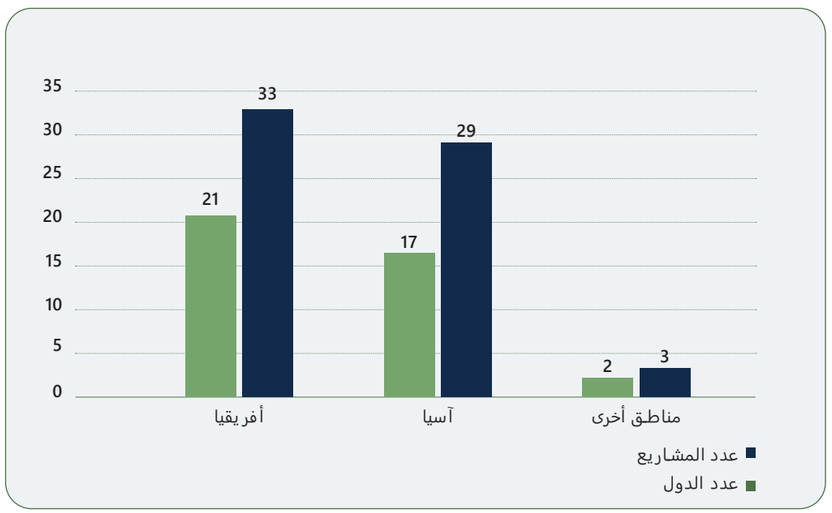

عدد القروض لكل دولة

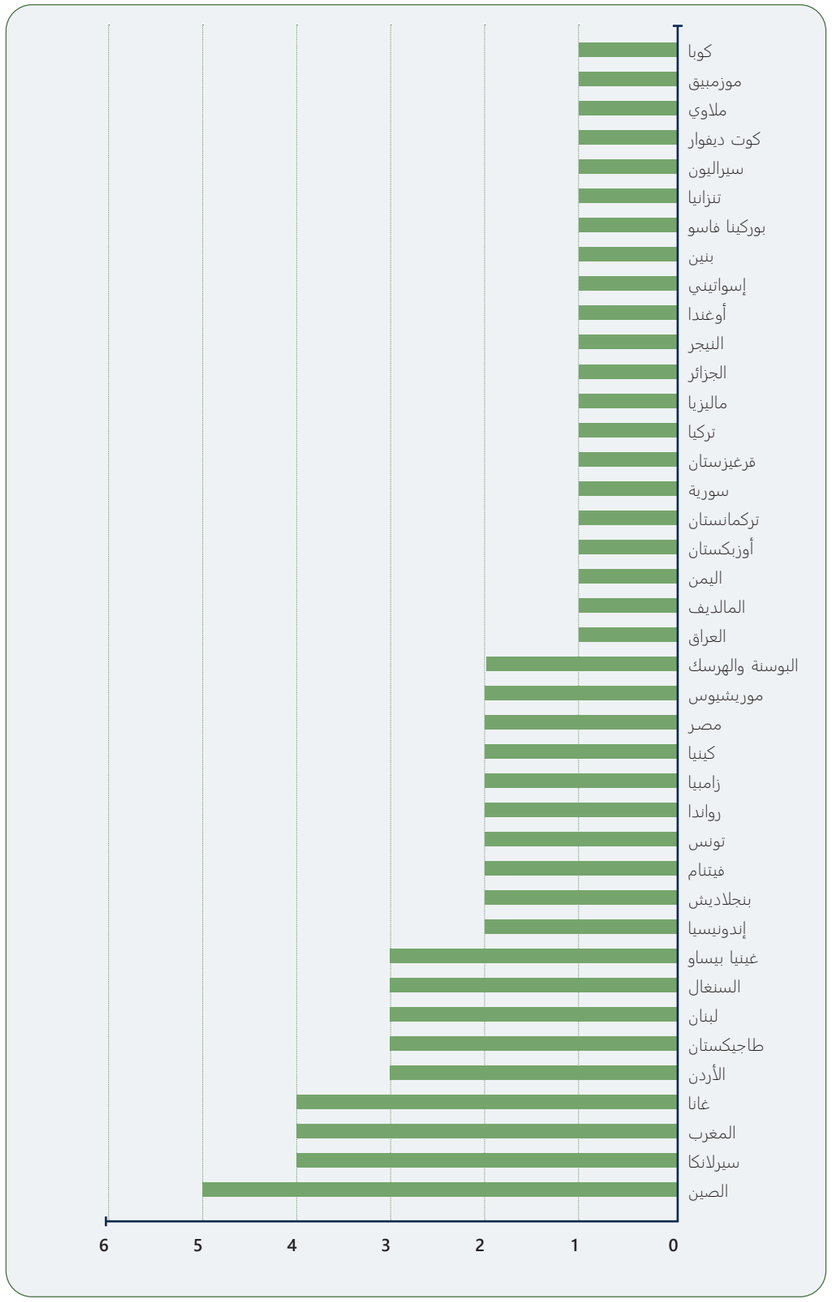

وتنوعت المشاريع الممولة من الصندوق في قطاع الصحة ما بين المستشفيات والمراكز الصحية وأخرى. كما تُعد المستشفيات من أعلى مساهمات الصندوق في قطاع الصحة حيث بلغت عدد الاتفاقيات الموقعة لتمويل المستشفيات 64 اتفاقية لتمويل 57 مشروعاً بقيمة إجمالية 5002.56 مليون ريال، تعادل ما نسبته 92.06% من إجمالي مساهمات الصندوق في قطاع الصحة، تليها مشاريع أخرى في قطاع الصحة حيث مول الصندوق فيها 3 مشاريع بمبلغ إجمالي قدره 218.09 مليون ريال تعادل ما نسبته 4.01% من إجمالي مساهمات الصندوق في قطاع الصحة. كما قام الصندوق في تمويل 5 مشاريع للمراكز الصحية بقيمة إجمالية 213.67 مليون ريال تعادل ما نسبته 3.93% من إجمالي مساهمات الصندوق في هذا القطاع، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

التمويل المقدم من الصندوق لقطاع الصحة حسب التوزيع الجغرافي

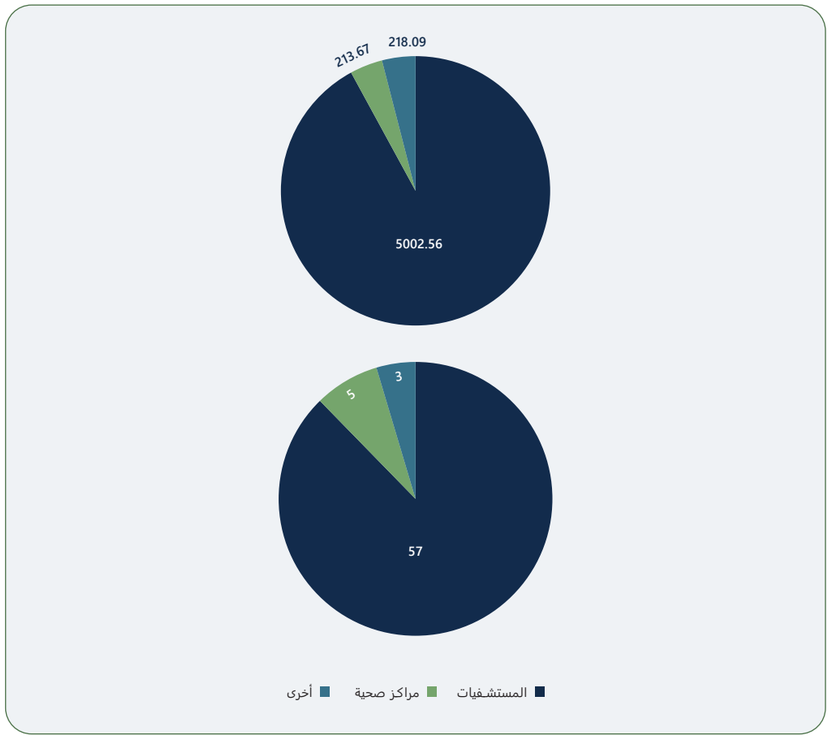

وتُعد كل من سيراليون وكوبا والمالديف وملاوي من الدول التي ساهم الصندوق في تمويل قطاع الصحة فيها وهي تتسم بأعلى نسبة إنفاق على القطاع الصحي من إجمالي الناتج المحلي، بنسبه تتراوح بين 9.28 إلى 16.06%. كما قام الصندوق بتمويل مشاريع في قطاع الصحة في الدول التي تحتل المراتب الدنيا من حيث الانفاق على القطاع الصحي من إجمالي الناتج المحلي مثل إندونيسيا وبنين وبنجلاديش حيث بلغت النسبة ما بين 2.14 إلى 2.92 %، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

نسبة إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية من إجمالي الناتج المحلي

كما تُعد كل من كوبا والمالديف ولبنان وموريشيوس من أعلى الدول التي تتسم بارتفاع مؤشر نصيب الفرد من الانفاق على الرعاية الصحية بالدولار الأمريكي، إذ يتراوح ما بين 653.35 إلى 2753.51 دولار أمريكي. في حين تُعد كل من النيجر وبنين وملاوي وتنزانيا من بين أقل الدول المقترضة من الصندوق في مؤشر نصيب الفرد من الانفاق على الرعاية الصحية بالدولار أمريكي، والتي تتراوح ما بين 18.51 إلى 38.32 دولار أمريكي، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية

كما قام الصندوق بتمويل كل من كوبا ولبنان والمالديف وتركيا والبوسنه والهرسك وسيرلانكا والصين والمغرب والجزائر وتونس في قطاع الصحة وهي من الدول التي تتميز بارتفاع في مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد والذي يتراوح ما بين 77 إلى 83 سنة، كما كان للصندوق دوراً في الدول التي تعاني من انخفاض في مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد مثل سيراليون وكوت ديفوار وغينيا بيساو وإسواتيني وموزمبيق والذي يتراوح ما بين 53 إلى 61 سنة، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

العمر المتوقع عند الميلاد

فيما كانت كل من سيراليون وبنين وبوركينا فاسو و غينيا بيساو والنيجر وكوت ديفوار وموزمبيق من بين الدول الأولى من حيث ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات والتي ساهم الصندوق في تمويل قطاع الصحة فيها بمعدل يتراوح ما بين 73 إلى 117 حالة وفاة لكل 1000 حالة، في حين كانت كوبا والبوسنه والهرسك ولبنان وسيرلانكا والمالديف والصين وماليزيا وتركيا في مقدمة الدول التي ساهم الصندوق في تمويل قطاع الصحة فيها وهي التي تتميز بانخفاض في معدل وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات والذي يتراوح ما بين 3 إلى 10 حالة وفاة لكل 1000 حالة، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات

كما قام الصندوق بالمساهمة في تمويل قطاع الصحة في 6 دول وهي سيراليون وبنين وغينيا بيساو وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وموزمبيق والتي تعاني من ارتفاع في معدل وفيات الأطفال الرضع حيث يتراوح ما بين 50 إلى 81 حالة وفاة لكل 1000 حالة، وكذلك ساهم الصندوق في تمويل مشاريع صحية في كل من كوبا والبوسنه والهرسك ولبنان وسيرلانكا وماليزيا والمالديف والصين وتركيا والتي تتميز بانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع حيث تتراوح معدلاته ما بين 3 إلى 9 حالة وفاة لكل 1000 حالة، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

معدل وفيات الأطفال الرضع

من جهة أخرى فقد كانت هناك مساهمة من الصندوق لتمويل مشاريع بالقطاع الصحي في دول سيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار والنيجر وتنزانيا والتي تُعد من أعلى الدول في ارتفاع مؤشر وفيات الأمهات والتي تتراوح معدلاتها ما بين 509 إلى 1140 حالة وفاة لكل 100 ألف حالة، في حين كانت تركمانستان والبوسنه والهرسك وتركيا وطاجيكستان من أقل الدول في انخفاض معدل وفيات الأمهات والتي تتراوح معدلات الوفيات فيها ما بين 6 إلى 17 حالة وفاة لكل 100 ألف حالة والتي ساهم الصندوق في تمويل مشاريع صحية فيها، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

نسبة وفيات الأمهات

وقد ساهم الصندوق في تمويل مشاريع في القطاع الصحي في دول إسواتيني وأوغندا وكينيا وتنزانيا وهي من أعلى الدول التي تعاني من معدل انتشار فيروس الإيدز فيها، وتتراوح معدلات انتشاره بين السكان ما بين 3.5 إلى 27%، كما أن الصندوق له اسهامات في الدول التي انخفض فيها معدل انتشار الفيروس مثل اليمن ومصر ولبنان وسيرلانكا وتونس والمغرب والجزائر وقيرغيزستان والنيجر وطاجيكستان، حيث بلغ معدل انتشار فيروس الإيدز بين السكان 0.1 و0.2%، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

معدل انتشار فيروس الإيدز

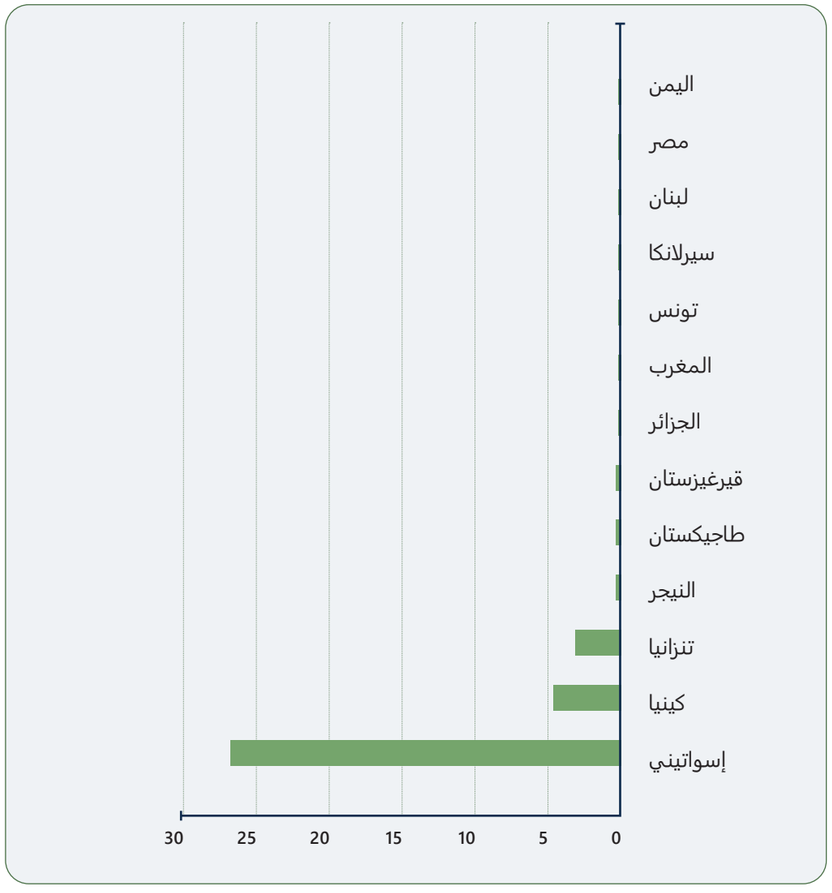

3-3-3 قطاع المياه والصرف الصحي:

ساهم الصندوق السعودي للتنمية، في تمويل 49 مشروعاً في قطاع المياه والصرف الصحي حتى نهاية عام 2020م، بلغت قيمتها الإجمالية 4808.74 مليون ريال، وهي تعادل ما نسبته 6.95% من إجمالي قيمة مساهمات الصندوق في شتى القطاعات. وتعد تونس من أكثر الدول التي نفَّذ الصندوق فيها مشاريع في قطاع المياه والصرف الصحي بعدد 5 مشاريع، تليها كلٌ من السنغال وكينيا وكوبا بعدد 3 مشاريع. أما من ناحية قيمة القروض، ف تعد مساهمة الصندوق في كل من مصر والسودان وكوبا وتونس وموريتانيا الأعلى من بين قائمة الدول المتلقية لمساهمات الصندوق. أما عن التوزيع الجغرافي فقد كانت مساهمة الصندوق بشكل أكبر في دول قارّة أفريقيا فقد تم تمويل 28 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 3170.92 مليون ريال أي ما يعادل نسبة 94.65% من إجمالي المساهمات في قطاع المياه والصرف الصحي، تليها قارّة آسيا بتمويل 16 مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية 1198.32مليون ريال أي ما يعادل نسبة 24.91% من إجمالي مساهمات الصندوق في قطاع المياه والصرف الصحي، ثم دول المناطق الأخرى بتمويل 5 مشاريع بقيمة إجمالية بلغت 439.5 مليون ريال وهي تعادل نسبة 8.36% من إجمالي المساهمات الموجهة إلى قطاع المياه والصرف الصحي. كما يوضح في الشكل التالي:

أعلى الدول المتلقية لمساهمات الصندوق في قطاع المياه والصرف الصحي

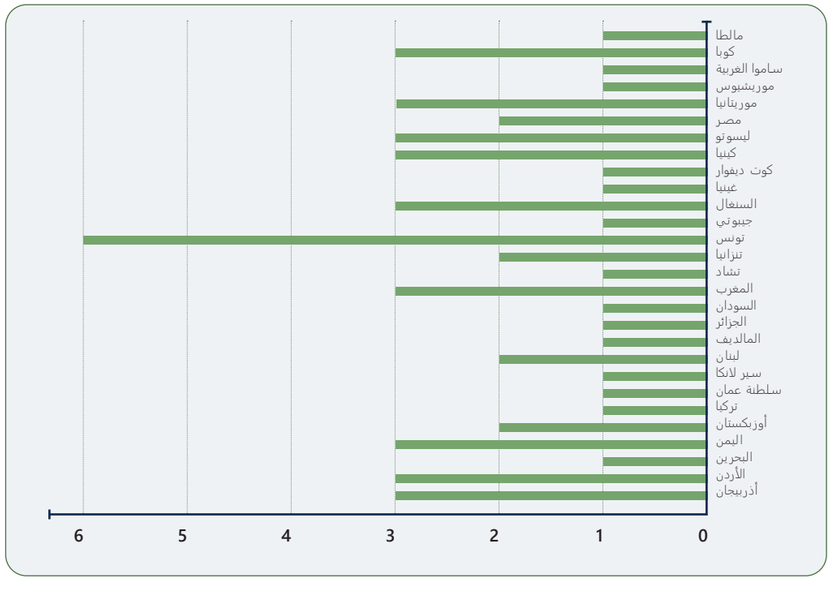

ساهم الصندوق في تمويل مشاريع بهذا القطاع في كل من مصر وتونس وموريشيوس والبحرين ولبنان، وهي التي تتسم بارتفاع مؤشر نسبة عدد السكان الذين يحصلون على مياه شرب محسَّنة، من إجمالي عدد السكان بنسبة 98 إلى 100%. كما قام الصندوق بتمويل الدول التي تحتل المراتب المتأخرة في نسبة من يحصلون على مياه شرب محسنة من إجمالي السكان في دول مثل موريتانيا وكينيا، والتي تراوحت النسبة ما بين 59 إلى 71% كما هو موضَّح في الشكل البياني التالي:

نسبة من يحصلون على مياه شرب محسنة من إجمالي عدد السكان

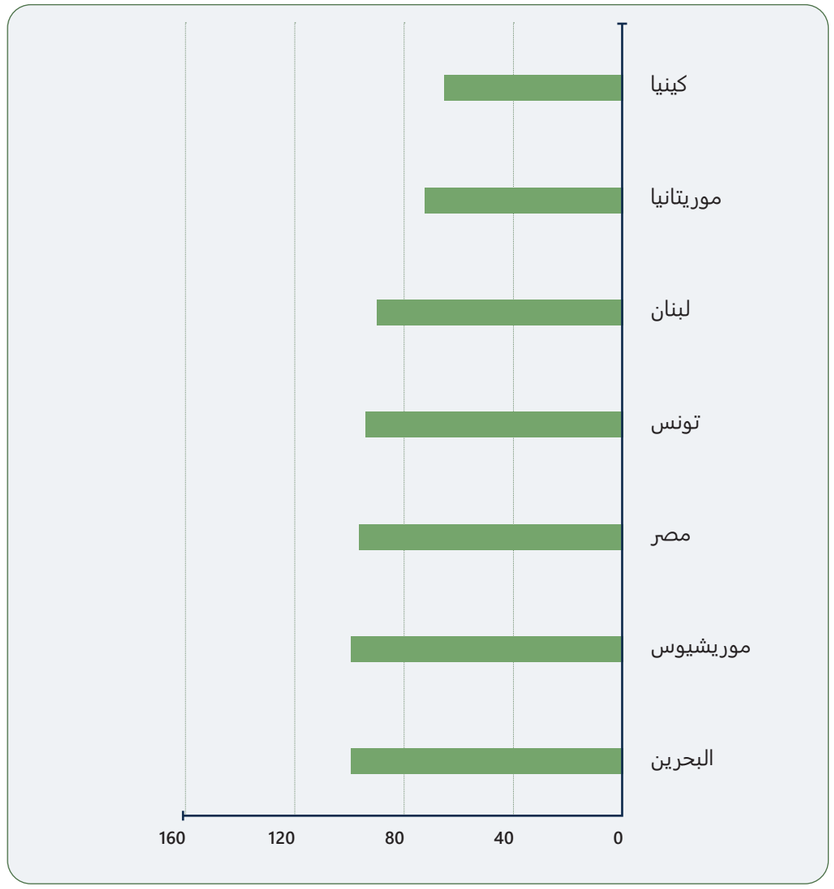

وقد كان للصندوق مساهمات في تمويل مشاريع في هذا القطاع في الدول التي تتسم بارتفاع نسبة الوصول إلى مرفق صحي محسَّن من إجمالي عدد السكان. كما شملت مساهمة الصندوق دولاً مثل لبنان وكوت ديفوار والجزائر اللَّتين تقعان في ذيل القائمة من حيث انخفاض مؤشر نسبة الوصول إلى مرفق صحي محسن بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 32%، كما هو موضَّح في الشكل البياني التالي:

نسبة الوصول إلى مرفق صحي محسن من إجمالي عدد السكان

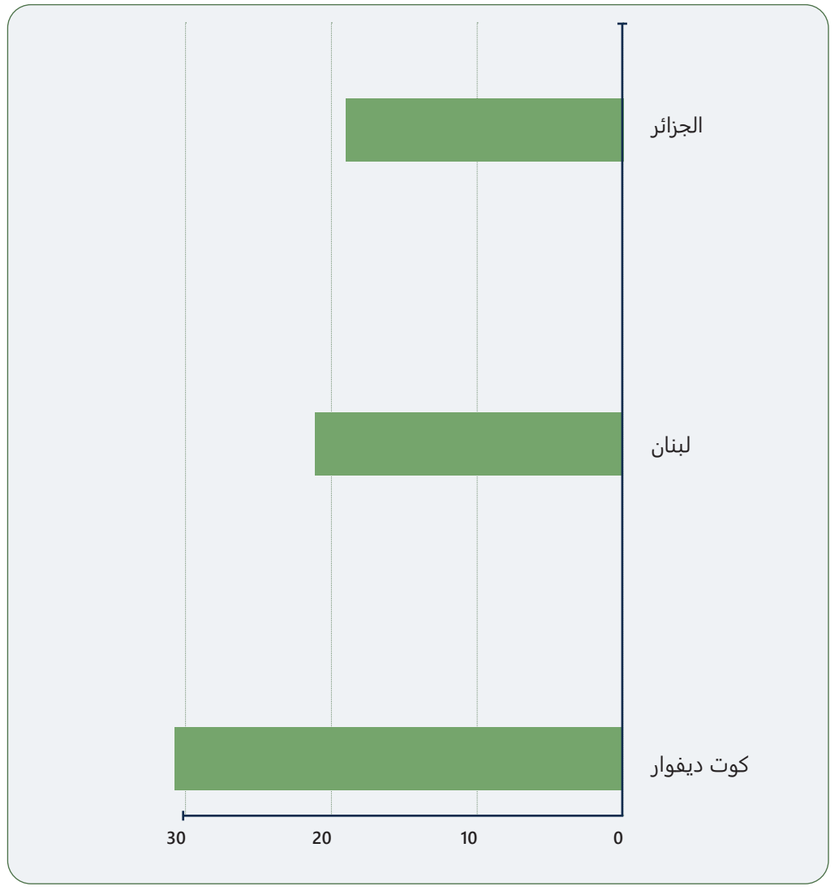

4-3-3 قطاع الإسكان والتنمية الحضرية:

واصل الصندوق إسهاماته في تمويل مشاريع في قطاع الإسكان والتنمية الحضرية، بعدد 32 مشروعاً حتى نهاية عام 2020م في 18 دولة، بلغت قيمتها الإجمالية 3799.25 مليون ريال، وهي تعادل ما نسبته 5.49% من إجمالي قيمة مساهمات الصندوق في شتى القطاعات. وتعد الجزائر من أكثر الدول التي نفذ الصندوق فيها مشاريع في قطاع الإسكان والتنمية الحضرية بعدد 5 مشاريع تليها كلٌ من أوزباكستان وماليزيا والصين بعدد 2-3-3 مشاريع لكل منها على التوالي. أما من ناحية قيمة القروض، فقد كانت مساهمة الصندوق أكبر في كلٌ من تونس والجزائر وأوزبكستان وماليزيا، وهي الدول الأعلى من بين قائمة الدول المتلقية لمساهمات الصندوق. أما عن التوزيع الجغرافي فقد كانت مساهمة الصندوق أكبر في دول القارة الأفريقية فقد تم تمويل 19 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 2698.09 مليون ريال أي ما يعادل نسبة 71.01% من إجمالي المساهمات في قطاع الإسكان والتنمية الحضرية، تليها القارة الآسيوية بعدد 11 مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية 933.66 مليون ريال أي ما يعادل نسبة 24.51% من إجمالي مساهمات الصندوق في قطاع الإسكان والتنمية الحضرية، ثم دول المناطق الأخرى مشروعين بقيمة إجمالية بلغت 167.5 مليون ريال وهي تعادل نسبة 4.4% من إجمالي المساهمات الموجَّهة إلى قطاع الإسكان والتنمية الحضرية. كما هو موضَّح في الشكل البياني التالي:

أعلى الدول المتلقِّية لمساهمات الصندوق في قطاع الإسكان والتنمية الحضرية

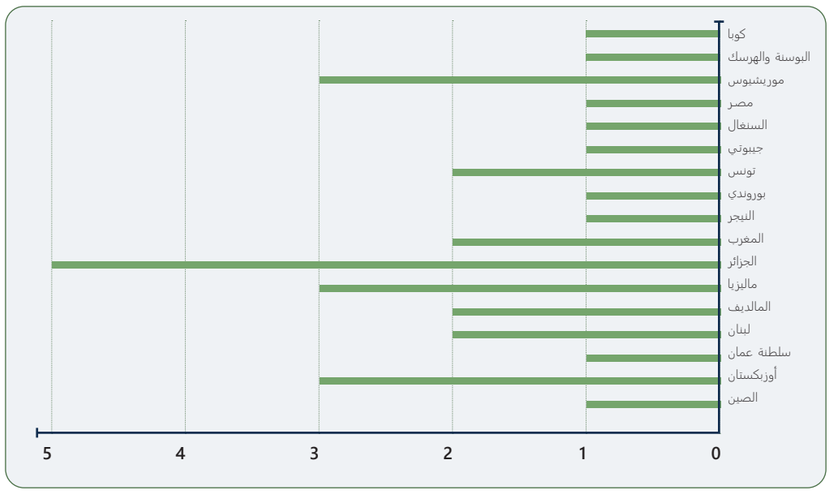

وعند النظر للدول التي تتسم بارتفاع نسبة عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان وهي كل من الجزائر وجيبوتي ولبنان وسلطنة عمان وماليزيا والتي تتراوح فيها النسب ما بين 70 إلى 89%، فقد كان للصندوق مساهمات في تمويل مشاريع فيها، كما قام الصندوق بتمويل مشاريع في قطاع الإسكان والتنمية الحضرية وخصوصاً في الدول التي تعاني من انخفاض في عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية نسبةً إلى عدد السكان، حيث تراوحت النسبة ما بين 14 إلى 25%، كما هو موضَّحَ في الشكل البياني التالي:

نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان

جهود الصندوق في تنمية قطاعات النقل والاتصالات

يعد قطاع النقل والاتصالات من أعلى القطاعات التنموية التي يساهم فيها الصندوق، وذلك لكونه محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يربط جميع القطاعات ويسهل انتقال السكان للوظائف والتعليم والخدمات الصحية، ويتيح توفر السلع والخدمات في جميع أنحاء العالم. وبدعم وتنمية قطاع النقل والاتصالات تتمكن الشعوب من التفاعل والمشاركة في إنتاج ونقل المعرفة والحلول وتتعزز فرص النمو المستدام. لذا فإن الصندوق يولي هذا القطاع أهمية كبيرة حيث يزيد عدد مشاريعه عن المشاريع الممولة في قطاع البنية الاجتماعية والتي تبلغ 226 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً كأعلى القطاعات من حيث عدد المشاريع، واستفادت من هذه المساهمات 68 دولة نامية، وبلغت اجمالي قيمتها 19381.49 مليون ريال، وتشكل هذه القيمة نسبة 28.05% من إجمالي مساهمات الصندوق حتى نهاية عام 2020م.

كما قام الصندوق في العام 2020م بتمويل 5 مشاريع في قطاع النقل والاتصالات، وجه معظمها للقارة الأفريقية نظراً لحاجتها وضعف قطاع النقل والاتصالات بها، ليصبح بذلك إجمالي عدد المشاريع المموَّلة فيها منذ بداية نشاط الصندوق وحتى نهاية عام 2020م ما مجموعه 140مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً استفادت منها 40 دولة، بإجمالي بلغ 10894.62مليون ريال، تمثل نسبة 56% من إجمالي تمويل قطاع النقل والاتصالات.

في حين موّل الصندوق في قارة آسيا 79 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً لتعزيز إمكانيات الدول في هذا القطاع، والإسهام من خلال هذا الدعم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث استفادت منها 23 دولة، بإجمالي بلغ 8069.93 مليون ريال تشكل نسبة 42%. أما المناطق الأخرى من العالم، فقد ساهم الصندوق في تمويل 7 مشاريع وبرامج إنمائية فيها، بمبلغ إجمالي قدره 416.94 مليون ريال استفادت منها 5 دول، تشكل ما نسبته 2% من إجمالي تمويل قطاع النقل والاتصالات، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

التوزيع الجغرافي لمبالغ قروض الصندوق في قطاع النقل والاتصالات

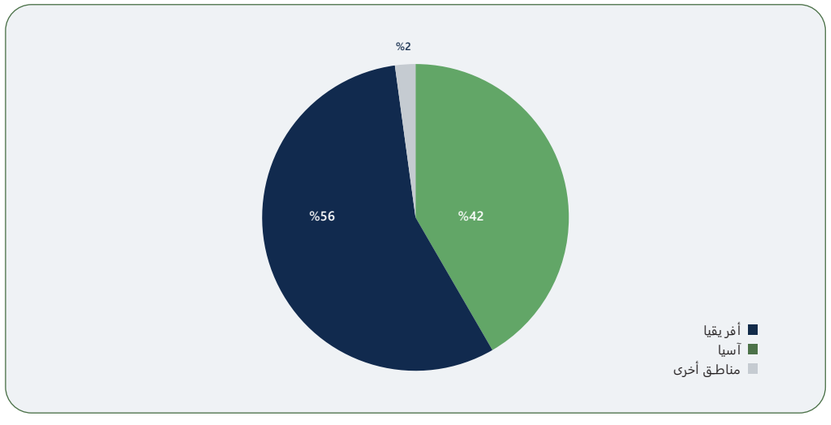

3-4-1 النقل:

3-4-1-1 الطرق:

استحوذت مشاريع الطرق على النسبة الأكبر من حيث عدد المشاريع المموّلة في قطاع النقل والاتصالات، حيث بلغت نسبة المساهمات فيها 73.78% من إجمالي التمويلات المقدمة للقطاع، بإجمالي بلغ 14301.42مليون ريال وذلك حتى نهاية عام 2020م ، وقد بلغت المشاريع المموَّلة في دول القارّة الأفريقية 104 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً في 31 دولة بمبلغ 8016.30 مليون ريال، تمثل نسبة 56% من إجمالي المبالغ الموجهة لقطاع الطرق، في حين موّل الصندوق 56 مشروعاً نفذت في 21 دولة في القارة الآسيوية بمبلغ إجمالي قدره 5980.78 مليون ريال، تمثل ما نسبته 42% من إجمالي المبالغ الموجهة في قطاع الطرق، كما ساهم الصندوق في تمويل 5 مشاريع تنموية في 4 دول في مناطق أخرى من العالم بلغت قيمة المساهمات فيها 304.34 مليون ريال، تمثل ما نسبتُه 2%، كما هو موضّحَ في الشكل البياني التالي:

التوزيع الجغرافي لمبالغ قروض الصندوق في قطاع الطرق

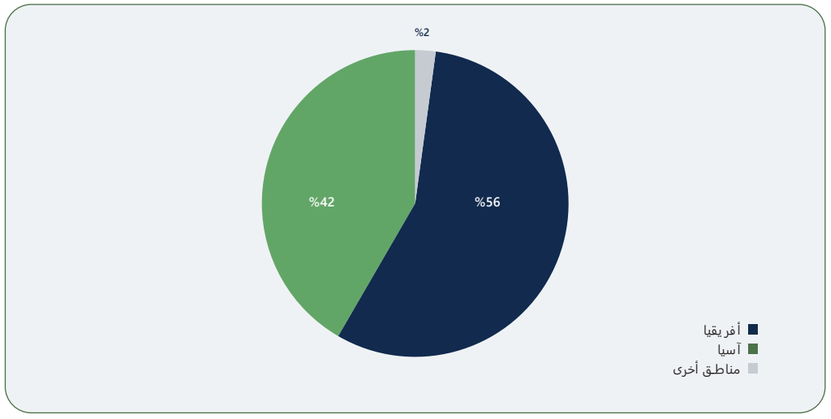

- وبالنظر إلى بيانات ومؤشرات قطاع الطرق نجد أن الصين من أكثر الدول امتلاكاً للطرق وكان للصندوق دور في تمويل مشاريع الطرق فيها، حيث بلغ إجمالي أطوال الطرق بشكل عام -سواءً المُعبَّدة أو غير المُعبَّدة- 4,96 مليون كيلومتراً، تليها الهند بمجموع أطوال يتجاوز 4,69 مليون كيلومتراً، ثم البرازيل بأطوال تصل إلى 2 مليون كيلومتراً، ثم إندونيسيا وبنجلاديش بأطوال تتجاوز 496.6 و 369.1 ألف كيلومتراً، أما جمهورية القمر المتحدة

فقد كانت أقل الدول المتلقية لمساهمات الصندوق من حيث إجمالي أطوال الطرق، حيث بلغ 880 كيلومتراً، تليها جزر الرأس الأخضر بمجموع يصل إلى 1350 كيلوا متراً وكوسوفو 2012 وساموا الغربية 2337 وموريشيوس 2428 كيلومتراً، وتظهر هذه البيانات تفاوتاً كبيراً بين الدول المستفيدة من نشاط الصندوق، حيث أن تدني أطوال الطرق لا يعكس بالضرورة تأخر تلك الدول بقدر ما هو نتيجة لصغر مساحتها، حيث تظهر البيانات العديد من الدول الأفريقية في قائمة أقل الدول من ناحية أطوال الطرق وذلك نتيجة لعدة أسباب منها صغر مساحات المدن، وصعوبة التضاريس، وضعف القدرات الاقتصادية لعدد من بلدان القارة الأفريقية، ولذلك فإنَّ مشاريع الطرق مكلفة ولا تجذب المستثمرين بسبب بطء العائد المادي لها، لذا نجد ارتفاع عدد المشاريع الممولة في قارة

أفريقيا، فمثلاً جامبيا التي لا تملك إلا 711 كيلومتراً من الطرق المُعبَّدة، فقد ساهم الصندوق فيها بعدد 5 مشاريع طرق بإجمالي 358.66 مليون ريال، كما ساهم الصندوق في القمر المتحدة بتمويل أربعة مشاريع طرق بقيمة إجمالية 220.25 مليون ريال، وفي غينيا بيساو بمشروعين بقيمة إجمالية بلغت 24.8 مليون ريال، وجزر الرأس الأخضر بمشروعٍ واحد بطول 80.6 كيلو متر وبقيمة إجمالية 37.50 مليون ريال.

- وتظهر بيانات مجموع أطوال الطرق المعبدة أن هناك 7 دول من الدول المستفيدة من نشاط الصندوق في مختلف القطاعات وفي غالبيتها دول أفريقية لا تتجاوز أطوال الطرق المعبدة فيها 1000 كيلومتراً، وذلك إما بسبب صغر مساحة الدولة أو ضعف البنية التحتية للطرق بشكل عام، والتي كما تمت الإشارة سابقاً في ثنايا هذا الجزء، تعاني من ضعف كبير في قطاع النقل بشكل عام والطرق بشكل خاص. وتعد تشاد من أقل الدول التي ساهم فيها الصندوق في قطاع النقل من حيث أطوال الطرق المعبدة حيث بلغ إجمالي الطرق المعبدة فيها 206 كيلومتراً، وتليها غينيا بيساو بطول يصل إلى 453 كيلومتراً، ثم ليبيريا بمجموع أطوال يبلغ 657 كيلومتراً، فالقمر المتحدة بمجموع يبلغ 673 كيلومتراً، وجامبيا بمجموع يبلغ 711 كيلومتراً، وسيراليون 904 كيلومتر، وقد ساهم الصندوق في هذه الدول بعدة مشاريع لدعم وتنمية هذا القطاع سواءً بتشييد طرق جديدة أو إعادة تهيئة شبكة الطرق لديها.

- ويبين مؤشر الطرق غير المُعبَّدة إلى إجمالي الطرق أن 11 دولة من مجموع الدول التي ساهم فيها الصندوق في مختلف القطاعات تتجاوز نسبة الطرق غير المعبدة فيها من إجمالي الطرق 90 %، حيث أنها تبلغ في تشاد 99.48 %، أما الكونغو الديمقراطية 98 %، ثم تنخفض النسبة تدريجياً لتشمل دول مالي وليبيريا والكاميرون وكوت ديفوار وغينيا وسيراليون وبنين واليمن وإريتريا، أما تايوان فهي من أقل الدول من حيث نسبة الطرق غير المعبدة إلى إجمالي الطرق حيث تبلغ النسبة فيها 0.96 %، تليها مصر بنسبة 4.43 %، بينما تبلغ النسبة في كوسوفو 4.52 %، وفي كوريا الجنوبية 7.6 %، أما سورية 9.75 % وكازاخستان 10.55 %. ويظهر الجدول التالي قائمة بأعلى الدول من حيث نسبة الطرق غير المعبدة إلى إجمالي الطرق وقيمة مساهمات الصندوق فيها:

الدولة	نسبة الطرق غير المعبدة % إلى إجمالي الطرق	مساهمات الصندوق في قطاع الطرق (مليون ريال)
إريتريا	90	34.03
اليمن	91.3	797.5
بنين	91.25	60
سيراليون	92	37.5
غينيا	92.45	321.3
كوت ديفوار	92.07	157.5
الكاميرون	93.38	183.75
ليبيريا	93.80	106.8
مالي	96.03	259.81
الكونغو الديمقراطية	98	50.34
تشاد	99.48	135

أما من حيث إجمالي أطوال الطرق التي ساهم الصندوق في تمويلها من إجمالي أطوال الطرق للدولة، فقد ساهم الصندوق في تمويل تشييد وتحسين 5 مشاريع إنمائية في اليمن، بطول إجمالي يصل إلى 1833 كيلومتراً، تليها باكستان حيث بلغ مجموع أطوال الطرق التي ساهم الصندوق في تمويلها 1239 كيلومتراً وذلك بتمويل 3 مشاريع، وكذلك أفغانستان بطول يصل إلى 1200 كيلومتراً عن طريق تمويل 3 مشاريع، ثم ملاوي بطول يصل إلى 1044 كيلومتراً عن طريق تمويل مشروع واحد، ثم كينيا بمجموع يصل إلى 1018 كيلومتراً وذلك بتمويل 4 مشاريع، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

إجمالي أطوال مساهمة الصندوق في الطرق /كيلومتر

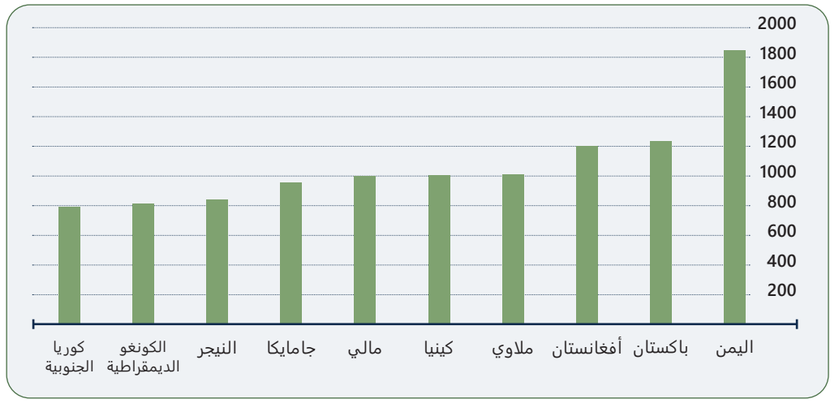

وعند الحديث عن نسبة أطوال الطرق التي ساهم الصندوق فيها من إجمالي الطرق للدولة، فإنّ نسبة مساهمة الصندوق في القمر المتحدة بلغت 11.38% من إجمالي أطوال الطرق فيها، وتليها جيبوتي بنسبة 6.88%، ثم ملاوي بنسبة 6.76%، فرواندا بنسبة 6.7% فموريتانيا بنسبة 6.48%، وفي الدول الآسيوية بلغت النسبة في الأردن 5.38%، وفي مملكة البحرين 4.85%، وأفغانستان 3.4%، واليمن 2.57%، بالإضافة إلى المناطق الأخرى من العالم حيث بلغت نسبة مساهمة الصندوق من إجمالي أطوال الطرق في جامايكا 4.26% كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

مؤشر نسبة مساهمة الصندوق من إجمالي الطرق للدولة

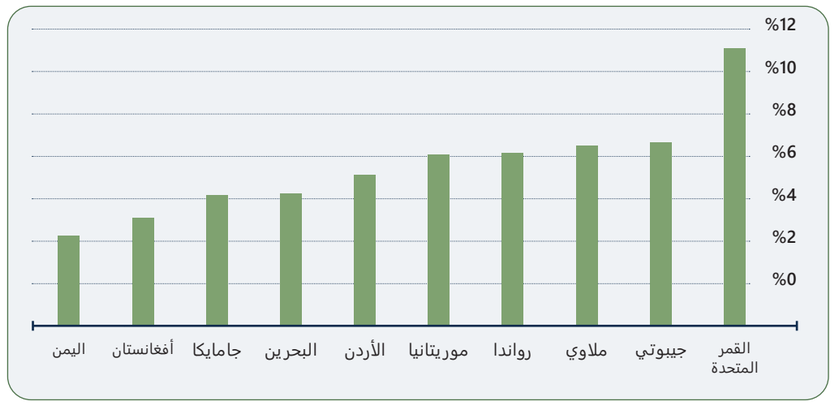

بيانات ومؤشرات قطاع الطرق

الدولة	الطرق المعبدة (كم)	الطرق غير معبدة (كم)	مجموع أطوال الطرق (كم)	إجمالي أطوال مساهمة الصندوق (كم)	نسبة مساهمة الصندوق من الإجمالي (%)	نسبة الطرق المعبدة إلى الطرق الغير معبدة (%)	نسبة الطرق الغير معبدة إلى إجمالي الطرق (%)
إثيوبيا	24,111	96,060	120,171	645.7	0.54	25.10	79.94
إريتريا	1600	14,400	16,000	200	1.25	11.11	90.00
بنين	1400	14,600	16,000	116	0.73	9.59	91.25
بوركينا فاسو	3642	11,662	15,304	856.8	5.60	31.23	76.20
بوروندي	1500	10,822	12,322	502.3	4.08	13.86	87.83
تنزانيا	10,025	77,556	87,581	402.6	0.46	12.93	88.55
تشاد	206	39,790	40,000	60	0.15	0.52	99.48
توجو	2447	9205	11,652	165	1.42	26.58	79.00
جامبيا	711	3029	3740	239.6	6.41	23.47	80.99
جزر الرأس الأخضر	932	418	1350	80.6	5.97	222.97	30.96
القمر المتحدة	673	207	880	100.1	11.38	325.12	23.52
جيبوتي	1379	1686	3065	211	6.88	81.79	55.01
رواندا	1207	3493	4700	314.9	6.70	34.55	74.32
زامبيا	14,888	52,783	67,671	4361	6.44	28.21	78.00
السنغال	6126	10,539	16,665	584.44	3.51	58.13	63.24
السودان	8000	23000	31000	644	2.08	34.78	74.19
سيراليون	904	10,396	11,300	86	0.76	8.70	92.00
غانا	13,787	95,728	109,515	40.42	0.04	14.40	87.41
غينيا	3346	40,955	44,301	508.12	1.15	8.17	92.45
غينيا بيساو	453	3947	4400	152	3.45	11.48	89.70
الكاميرون	5133	72,456	77,589	358.1	0.46	7.08	93.38
كوت ديفوار	6502	75,494	81,996	176.7	0.22	8.61	92.07
الكونغو الديمقراطية	3047	326,149	152,373	840	0.55	2.04	98.00
كينيا	14,420	147,032	177,800	1018	0.57	9.81	82.70
ليبيريا	657	9943	10,600	142	1.34	6.61	93.80
مالي	5522	133,585	139,107	1012.6	0.73	4.13	96.03
مدغشقر	6253	25,387	31,640	185.48	0.59	24.63	80.24

الدولة	الطرق المعبدة (كم)	الطرق غير معبدة (كم)	مجموع أطوال الطرق (كم)
مصر	179,906	8341	188,247
المغرب	41,116	17,279	58,395
ملاوي	6951	8499	15,450
موريتانيا	3988	8265	12,253
النيجر	3912	15,037	18,949
أذربيجان	26,789	26,153	52,942
الأردن	7,203	-	7,203
أفغانستان	17,903	17,000	34,903
إندونيسيا	283,102	213,505	496,607
أوزبكستان	75,511	10,985	86,496
باكستان	185,063	78,712	263,755
البحرين	3392	730	4122
بنجلاديش	110,311	258,794	369,105
تركيا	24,082	43,251	67,333
سيرلانكا	16,977	97,116	114,093
سلطنة عمان	29,685	30,545	60,230
سوريّة	63,060	6,813	69,873
الصين	4,338,600	622,000	4,960,600
طاجيكستان	-	-	30,000
الفلبين	61,093	155,294	216,387
فيتنام	148,338	47,130	195,468
كازاخستان	87,140	10,278	97,418
قيرغيزستان	-	-	34000
كوريا الجنوبية	92,795	7,633	100,428
لبنان	-	-	21,705
اليمن	6,200	65,100	71,300
تايوان	42,793	413	43,206
ألبانيا	7,960	10,980	18,094
البوسنه والهرسك	19,426	3,500	22,926
جامايكا	16,148	5,973	22,121
كوسوفو	1,921	91	2,012

إجمالي أطوال مساهمة الصندوق (كم)	نسبة مساهمة الصندوق من الإجمالي (%)	نسبة الطرق المعبدة إلى الطرق الغير معبدة (%)	نسبة الطرق الغير معبدة إلى إجمالي الطرق (%)
524	0.28	2156.89	4.43
91	0.16	237.95	29.59
1044	6.76	81.79	55.01
794.4	6.48	48.25	67.45
855.4	4.51	26.02	79.36
50	0.09	102.43	49.40
387.5	5.38	-	-
1200	3.44	105.31	48.71
262.5	0.05	132.60	42.99
73	0.08	687.40	12.70
1239	0.47	235.11	29.84
200	4.85	464.66	17.71
81.54	0.02	42.63	70.11
167.75	0.25	55.68	64.23
719.19	0.63	17.48	85.12
153	0.25	97.18	50.71
187.57	0.27	925.58	9.75
182	0.00	697.52	12.54
266.5	0.89	-	-
224.8	0.10	39.34	71.77
228.07	0.12	314.74	24.11
183	0.19	847.83	10.55
678.5	2.00	-	-
796	0.79	1215.71	7.60
429.6	1.98	-	-
1833	2.57	9.52	91.30
50	0.12	10361.50	0.96
169.4	0.94	72.50	60.68
7.85	0.03	555.03	15.27
941.9	4.26	270.35	27.00
26.7	1.33	2110.99	4.52

3-4-1-2 السكك الحديدة:

بلغ عدد المشاريع التي موّلها الصندوق في هذا القطاع 14 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً، استفادت منها 11 دولة بإجمالي تمويل بلغ 2041.98 مليون ريال، تمثّل نسبة 10.53% من إجمالي تمويلات الصندوق في قطاع النقل والاتصالات وذلك حتى نهاية عام 2020م، وقد ساهم الصندوق بتمويل مشاريع هذا القطاع في قارتي آسيا وأفريقيا حيث حصلت الدول في أفريقيا على مجموع مساهمات بلغت 1291.08 مليون ريال، استفادت منها 7 دول في القارة الأفريقية، في حين استفادت 4 دول في قارة آسيا بقيمة إجمالية بلغت 750.90مليون ريال، كما هو موضّحَ في الشكل البياني التالي:

التوزيع الجغرافي لمبالغ قروض الصندوق في قطاع السكك الحديدية

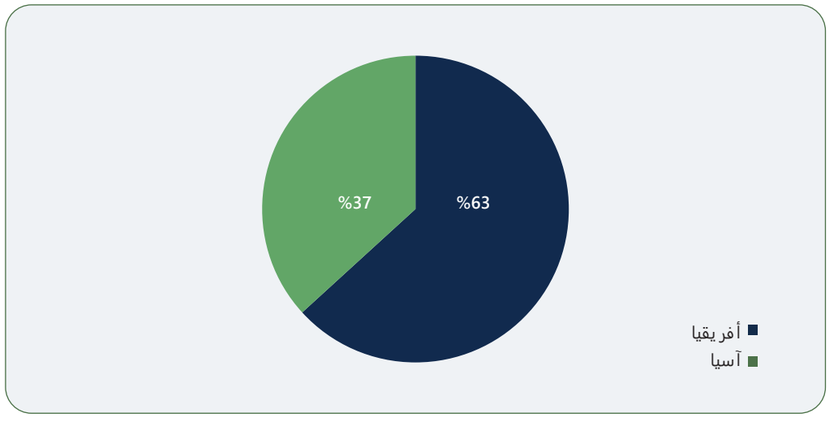

وتعد الجابون من أعلى الدول من حيث نسبة مساهمة الصندوق من إجمالي أطوال السكك الحديدية بنسبة 86%، تليها بنجلاديش بنسبة 65% ثم الكونغو الشعبية بنسبة 38% فالمغرب ومصر بنسبة 32% و16% على التوالي، أما الهند فهي من أقل الدول من حيث نسبة مساهمة الصندوق في أطوال السكك الحديدية وذلك بنسبة 0.26% تليها كل من الصين بنسبة 0.35% ثم الكاميرون 3% فتونس والأردن بنسبة 5% وتركيا 8%، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

مؤشر نسبة مساهمة الصندوق من إجمالي أطوال السكك الحديدية (الترتيب حسب قيمة أطوال السكك الحديدية)

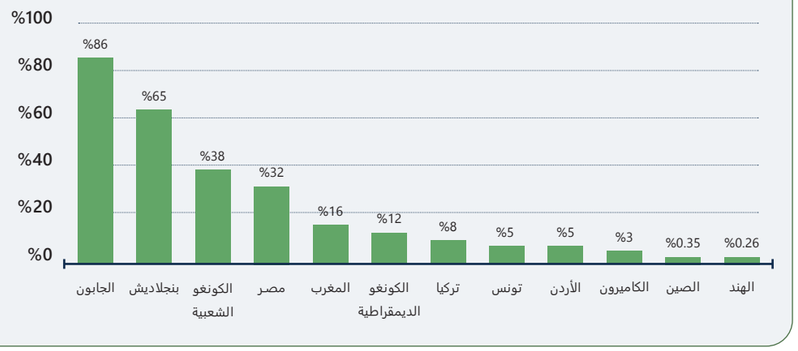

ويعكس إجماليُّ أطوال مساهمة الصندوق مدى استفادة الدول من المساهمات التي يقدمها الصندوق لقطاع السكك الحديدية بالكيلو متر، ففي مصر وصلت مساهمة الصندوق فيها إلى 1625 كيلومتر، تليها بنجلاديش بمجموع 1609 كيلومتر، ثم الجابون 993 كيلومتر، فتركيا 949 كيلومتر، والكونغو الديمقراطية 495 كيلومتر، في حين ساهم الصندوق في تمويل مشاريع في الصين بطول 5.6 كيلومتر، والكاميرون 25.2 كيلومتر، والأردن 26 كيلومتر، وتونس 113 كيلومتر، والهند 175 كيلومتر الكونغو الشعبية 194 كيلومتر، والمغرب 326 كيلومتر، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

إجمالي أطوال مساهمة الصندوق في السكك الحديدية / كيلومتر

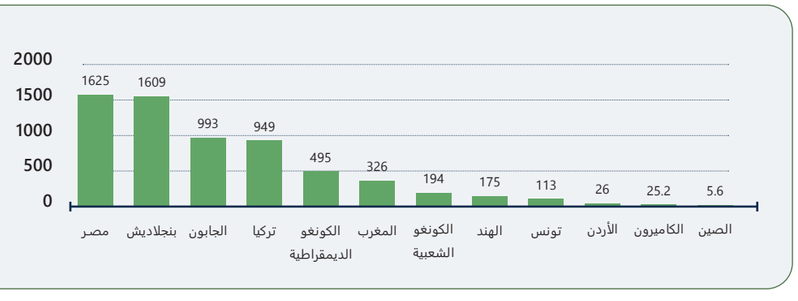

أما من حيث مجموع أطوال السكك الحديدية، فإنَّ دول قارة آسيا تتسم بأطوال سكك حديدية كبيرة، ويأتي في مقدمة تلك الدول الهند بطول يصل إلى 68 ألف كيلومتر، ثم كازاخستان بأكثر من 16 ألف كيلومتر، فتركيا بأكثر من 10 ألف كيلومتر. وتعد جمهورية نيبال من أقل الدول التي ساهم الصندوق فيها من حيث أطوال السكك الحديدية والتي بلغ مجموع أطوالها 53 كيلومتر، تليها جيبوتي بحوالي 100 كيلومتر، وإريتريا 306 كيلومتر، كما هو موضَّح في الشكل البياني التالي:

مجموع أطوال السكك الحديدية / كيلومتر

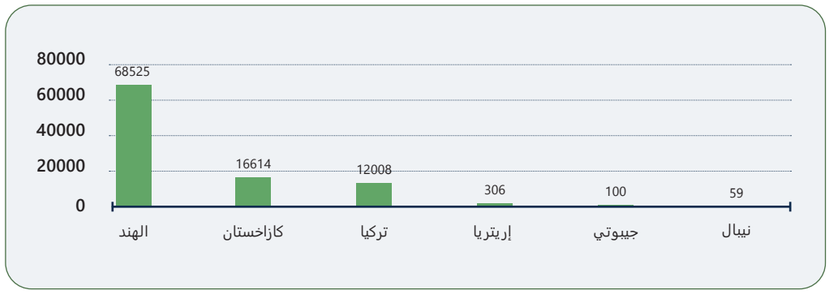

3-1-4-3 المطارات

بلغ عدد المشاريع التي مولها الصندوق في هذا القطاع 20 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً، استفادت منها 13 دولةً، بقيمة إجمالية بلغت 1101.03 مليون ريال وذلك حتى نهاية عام 2020م. وقد ساهم الصندوق بشكل أكبر من حيث عدد المشاريع في القارَّة الأفريقية بعدد 13 مشروعاً استفادت منها 10 دول أفريقية بإجمالي بلغ 585.78 مليون ريال، تمثل نسبة 53% من إجمالي المبالغ الموجهة لمشاريع المطارات. بينما كانت مساهمة الصندوق في قارة آسيا بعدد 7 مشاريع، استفادت منها 3 دول آسيوية بإجمالي بلغ 515.25 مليون ريال، تمثل ما نسبته 47% من إجمالي المبالغ الموجهة لمشاريع المطارات، كما هو موضَّح في الشكل البياني التالي:

التوزيع الجغرافي لمبالغ قروض الصندوق في قطاع المطارات

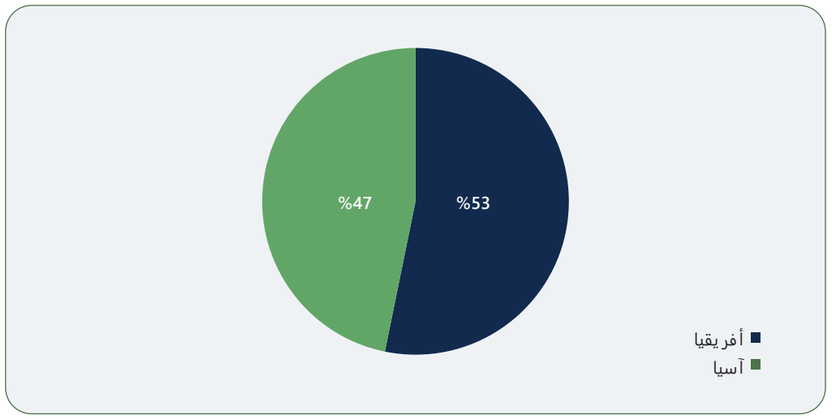

وبلـغ عـدد القـروض المقدَّمـة للـدول المسـتفيدة 22 قرضـاً لتمويـل 20 مشـروعاً إنمائياً، حيث إنَّ بعض المشاريع حصلت على قروض إضافية لاستكمال تنفيذها، كالمالديـف التـي اسـتفادت مـن تمويـل الصنـدوق بعـدد 5 قـروض لتمويـل ثـلاث مطارات، وجامبيا بعدد 6 مشاريع وذلك لتمويل مطارين، وحصلت كل من ليبيريا، سـورية، تركيا، ليسـوتو، السـودان، تونـس، تنزانيـا، بوركينـا فاسـو، بوتسـوانا، أفريقيـا الوسـطى، وجيبوتـي علـى قـرض واحـد فقـط لتمويـل مطـار واحـد فـي تلـك الـدول السـابق ذكرهـا. كمـا هـو موضَّـح فـي الجـدول التالـي:

عدد القروض التي مولها الصندوق في قطاع المطارات

الدولة	عدد القروض	عدد المطارات التي مولها الصندوق	إجمالي عدد المطارات في الدولة
أفريقيا الوسطى	1	1	1
بوتسـوانا	1	1	10
بوركينـا فاسـو	1	1	2
تنزانيـا	1	1	10
تونس	1	1	15
جامبيـا	6	2	1
جيبوتـي	1	1	3
السودان	1	1	17
ليسـوتو	1	1	3
تركيا	1	1	91
سورية	1	1	29
المالديـف	5	3	7
ليبيريـا	1	1	2

وبالنظـر إلـى عـدد المطـارات فـي الـدول المسـتفيدة مـن تمويـل الصنـدوق، فـإن الـدول الواقعـة فـي قـارة آسـيا تعـد مـن أكثـر الـدول امتلاكاً للمطـارات وذلـك لكبـر مسـاحتها وكثافـة السـكان فيهـا، كالصيـن التـي بلـغ عـدد المطـارات فيهـا 510 مطـار، والهنـد 253، وإندونيسـيا 186، وباكسـتان 108 مطـار، وكوسـوفو 91 مطـار. أمـا فـي القـارة الأفريقيـة وبالأخـص الـدول الواقعـة فـي جنـوب الصحـراء فهـي تفتقـر لهـذه الوسـيلة حيـث أن بعـض الـدول لا تملـك إلا مطـاراً واحـداً مثـل: كينيـا وليبيريـا وجامبيـا وبورنـدي وبنيـن، وهنالـك دول تمتلـك مطاريـن مثـل: جيبوتـي وليسـوتو وأفريقيـا الوسـطى وتوجـو، وقـد كان للصنـدوق مسـاهمة فـي الدعـم والتنمية عبـر تمويـل عـدد مـن المشـاريع فـي بعـض الـدول السـابق ذكرهـا، كمـا هـو موضَّـح فـي الشـكل البيانـي التالـي:

مؤشر عدد المطارات للدول المستفيدة

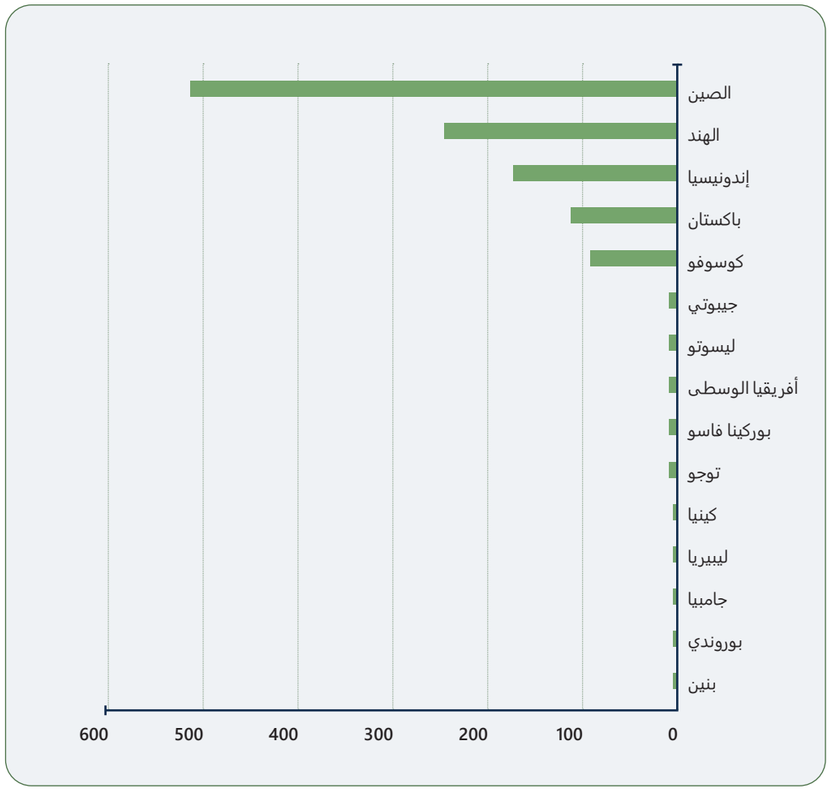

3-4-1-4 الموانئ البحرية

بلـغ عـدد المشـاريع التـي موّلهـا الصنـدوق فـي هـذا القطـاع 21 مشـروعاً وبرنامجـاً إنمائيـاً، اسـتفادت منهـا 15 دولـة، قـدم لهـا الصنـدوق قروضـاً إنمائيـة بقيمـة إجماليـة بلغـت 1660.44 مليـون ريـال، تمثـل نسـبة 8.56% مـن إجمالـي مساهمة الصنـدوق في قطـاع النقـل والاتصـالات حتـى نهايـة عـام 2020م. وقـد سـاهم الصنـدوق بتمويـل مشـاريع فـي 8 دول بالقـارة الأفريقيـة. وبلـغ عـدد المشاريع فيها 11 مشـروعاً بإجمالي بلـغ 858.77 مليـون ريـال، تمثـل نسـبة 52% مـن إجمالـي المبالـغ المسـجلة للموانـئ البحريـة. فـي حيـن مـوّل الصنـدوق 8 مشـاريع فـي قـارة آسـيا، اسـتفادت منهـا 6 دول، بإجمالـي بلـغ 689.07 مليـون ريـال، تمثـل مـا نسـبته 41% مـن المبالـغ المسـجلة للموانـئ البحريـة، ومشـروعين اسـتفادت منهمـا دولـة واحـدة مـن دول المناطـق الأخـرى بإجمالـي بلـغ 112.60 مليـون ريـال، تمثـل نسـبة 7% مـن إجمالـي المبالـغ المسـجلة للموانـئ البحريـة، كمـا هـو موضّـح فـي الشـكل البيانـي التالـي:

التوزيع الجغرافي لمبالغ قروض الصندوق في قطاع الموانئ البحرية

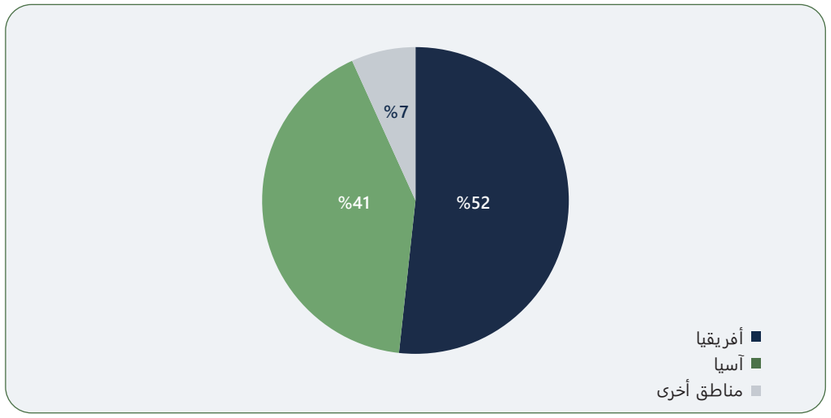

وعنـد الحديـث عـن عـدد القـروض التـي موّلهـا الصنـدوق للـدول المسـتفيدة، تعـد جيبوتـي مـن أعلـى الـدول التـي اسـتفادت مـن دعـم الصنـدوق فـي هـذا القطـاع، حيـث حصلـت علـى 4 قـروض إنمائيـة منهـا قـرض إضافـي لتمويـل مشـروعين، واسـتفادت كل مـن مالطـا، كوريـا الجنوبيـة، سـورية، ومصـر علـى قرضيـن لتمويـل

مشـروعين لـكل منهـا، وحصلـت كل مـن توجـو، تونـس، الجزائـر، غانـا، غينيـا بيسـاو، المغـرب، الأردن، الهنـد، اليمـن، وإندونيسـيا علـى قـرضٍ واحـد لتمويـل مشـروع واحـد لـكل منهـا، كمـا هـو موضّـح فـي الشـكل البيانـي التالـي:

عدد القروض للدول المستفيدة

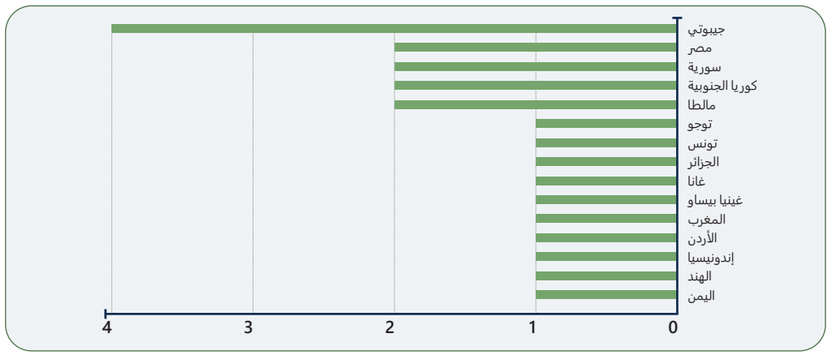

عدد المشاريع التي موّلها الصندوق في قطاع الموانئ البحرية

الدولة	إجمالي عدد الموانئ في الدولة	عدد القروض المقدمة من الصندوق لمشاريع الموانئ البحرية
توجو	2	1
تونس	5	1
الجزائر	9	1
جيبوتي	1	4
غانا	2	1
غينيا بيساو	4	1
مصر	5	2
المغرب	5	1
الأردن	1	1
إندونيسيا	9	1
سورية	3	2
كوريا الجنوبية	8	2
الهند	7	1
اليمن	3	1
مالطا	2	1
إجمالي القروض		21

عند الحديث عن عدد الموانئ البحرية فإن تركيا وإندونيسيا والجزائر تعد من أعلى الدول التي تمتلك موانئ بحرية بعدد 9 موانئ لكل منهما، وكوبا وكوريا الجنوبية تمتلكان 8 موانئ بحرية. أما أقل الدول المستفيدة من مساهمات الصندوق امتلاكاً للموانئ البحرية، فهنالك 12 دولة لا تمتلك إلا ميناء واحد فقط، و17 دولة تمتلك ميناءين فقط، وقد كان للصندوق مساهمة في دعم التنمية والنهضة في قطاع الموانئ البحرية عبر تمويل عدد من المشاريع في جيبوتي والجزائر والأردن وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

عدد الموانئ البحرية

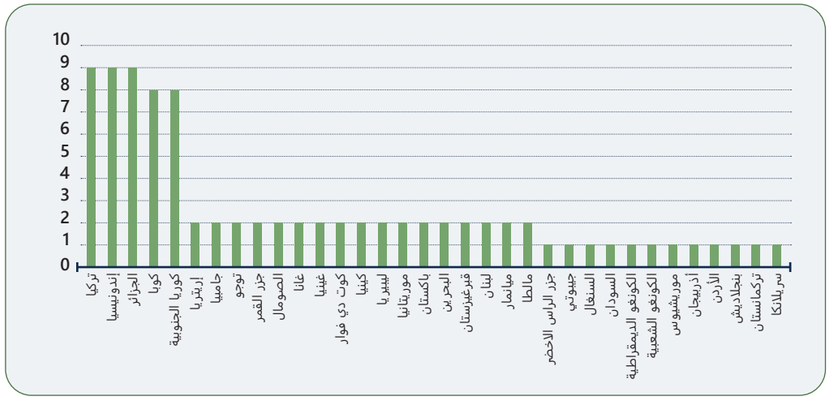

2-4-3 الاتصالات:

بلغ عدد المشاريع التي موّلها الصندوق في هذا القطاع 6 مشاريع وبرامج إنمائية، استفادت منها 5 دول، بقيمة إجمالية بلغت 276.62 مليون ريال، وذلك حتى نهاية عام 2020م. وقد ساهم الصندوق بشكل أكبر في الدول الأفريقية، حيث بلغ عدد المشاريع المموّلة فيها 4 مشاريع استفادت منها 3 دول بإجمالي يبلغ 142.69 مليون ريال، تمثل ما نسبته 52% من إجمالي المبالغ المسجلة لقطاع الاتصالات. بينما ساهم الصندوق في تمويل مشروعين في قارة آسيا استفادت منها دولتان بإجمالي يبلغ 133.93 مليون ريال، تمثل ما نسبته 48% من إجمالي المبالغ المسجلة لقطاع الاتصالات، كما هو موضّح في الاشكال البيانية التالية:

التوزيع الجغرافي لمبالغ قروض الصندوق في قطاع الاتصالات

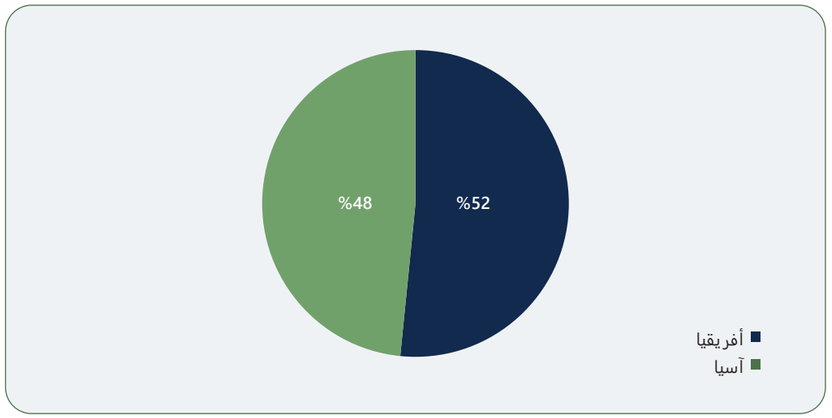

عدد المشاريع التي ساهم فيها الصندوق ومبالغها

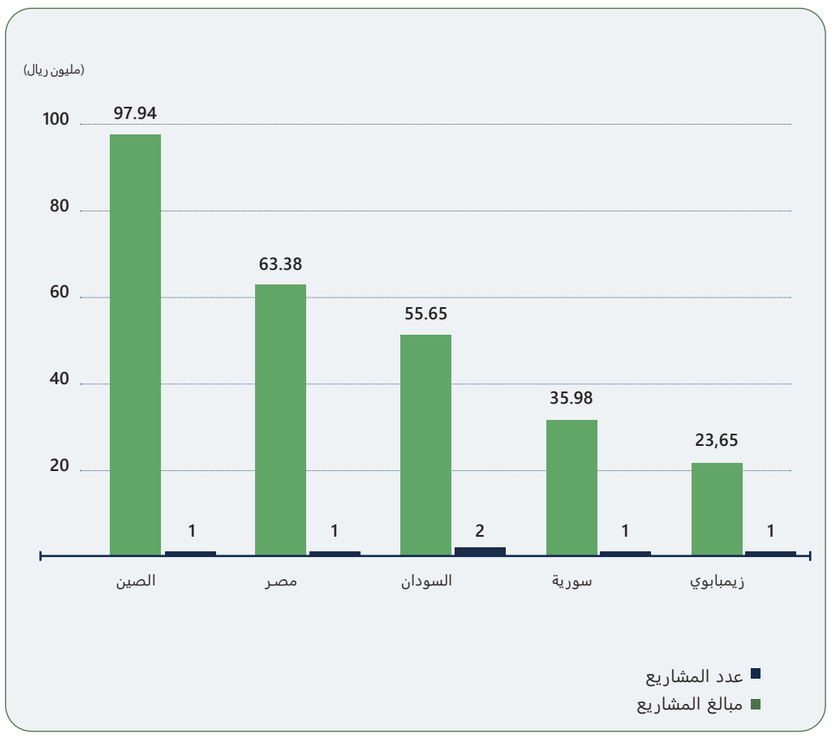

جهود الصندوق في تنمية قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة

3-5-1 قطاع الصناعة والتعدين:

قدَّم الصندوق في قطاع الصناعة والتعدين 17 قرضاً لتمويل 16 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً، استفادت منها 11 دولة نامية قدَّم لها الصندوق قروضاً إنمائية، وذلك حتى نهاية عام 2020م. وتُعد نسبة القروض الموجهة إلى هذا القطاع من إجمالي مساهمات الصندوق من أقلّ النسب، لكون هذا القطاع لا يُعد من أولويات برامج التنمية لدى غالبية الدول النامية التي تسعى إلى تأمين البنية الأساسية للخدمات الاجتماعية الأساسية، بدلاً من التوجه إلى الإنتاج الصناعي المكلف في مُناخ اقتصادي غير جاذب للاستثمار الأجنبي برؤوس أموال ضخمة في الغالب، ويتطلب وجود قطاع خاص يؤدي دوراً مهماً في هذا المجال. وتشكل نسبة مساهمة الصندوق في هذا القطاع من إجمالي المساهمات حوالي 2.52% بمبلغ يعادل 1738.47 مليون ريال، وتُعد بنجلاديش من أكثر الدول التي ساهم الصندوق فيها بمشاريع صناعية بعدد ثلاثة مشاريع ، وبقيمة بلغت 315.47 مليون ريال ، يليها كلٌ من مصر وموريتانيا والسودان بمشروعين صناعيين بلغت مساهمة الصندوق فيها بقيمة 292.9 و 238 و 201.9 مليون ريال على التوالي، بينما كانت مساهمة الصندوق في كلٍ من إندونيسيا والصومال وباكستان وأوغندا وغينيا بيساو والأردن ومدغشقر بمشروع واحد لكل دولة، تتراوح قيمة المساهمات فيها بين 287.3 و 12 مليون ريال. وفي التوزيع الجغرافي لمساهمات الصندوق فقد ساهم الصندوق في تمويل 10 مشاريع في قارة أفريقيا وذلك في سبع دول بقيمة إجمالية بلغت 1073.08مليون ريال، بينما بلغ عدد مساهماته في قارة آسيا 6 مشاريع صناعية في أربع دول، بلغ إجماليٌّ قيمتها 665.39 مليون ريال كما هو موضَّح في الأشكال البيانية التالية:

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق في قطاع الصناعة والتعدين

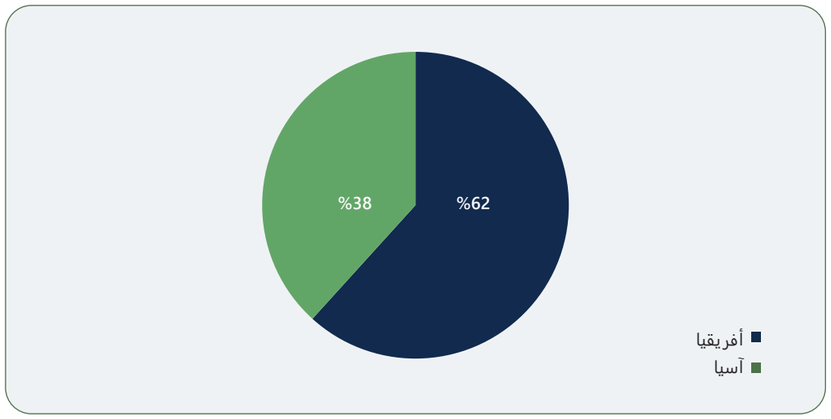

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق في قطاع الصناعة والتعدين حسب الدول

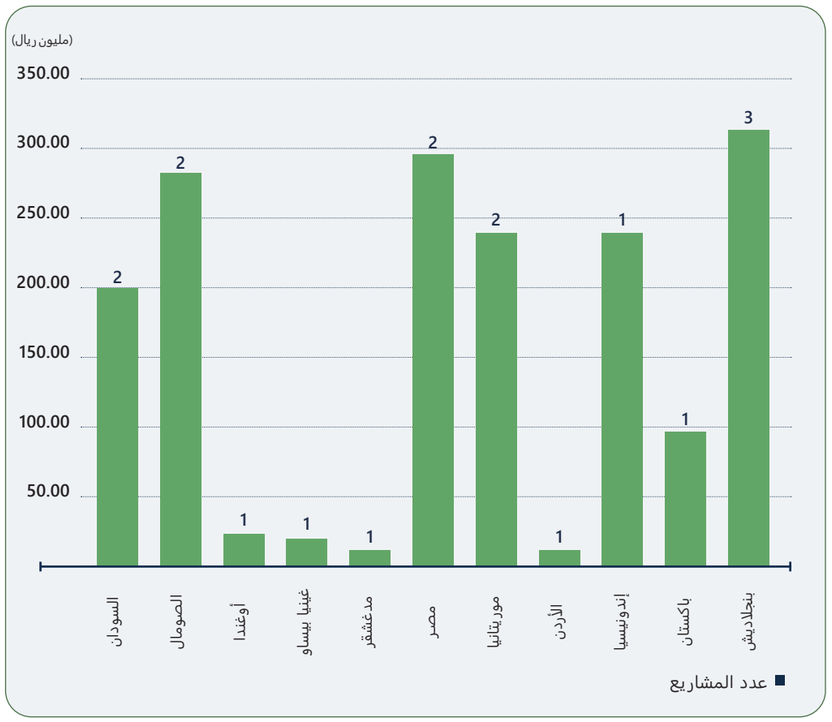

وتُعد المنشآت الصناعية الموجهة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، من أبرز المشاريع الحاصلة على التمويل من الصندوق مثل مصانع السكر، التي بلغ عددها 5 مشاريع في كل من السودان والصومال وأوغندا ومصر، حيث تم تمويلها بست اتفاقيات قروض بلغ إجمالي قيمتها حوالي 721.24 مليون ريال، بينما بلغ عدد مشاريع السَّماد الكيماوي 3 مشاريع في إندونيسيا وبنجلاديش وباكستان. وبلغ إجمالي القروض الموجهة لها 614,71 مليون ريال. أما قطاع التُعدين الذي يُعد رافداً أساسياً لبعض الدول النامية كما سيرد ذكره لاحقاً، فقد ساهم الصندوق في تمويل 4 مشاريع فقط في بنجلاديش وموريتانيا، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 273.50 مليون ريال، وذلك لكون أغلب مشاريع هذا القطاع تدار عبر الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية.

تُعد كلٌ من سلطنة عمان والعراق وزامبيا وتركمانستان والجابون من أعلى الدول التي أقرضها الصندوق من ناحية مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 53.7% و 41.5%، في حين جاءت كلٌ من

سيراليون ولبنان والقمر المتحدة والصومال وبوروندي، كأقل الدول من ناحية مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح نسب تلك الدول ما بين 6.2% و 10.7%. ويعكس هذا المؤشر أهمية قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان النامية غير الصناعية خصوصاً في أفريقيا، حيث تغلب مساهمة القطاع الاستخراجي على الصناعات التحويلية، وهو ما يجعلها في مراتب متقدمة كزامبيا، التي يمثل النحاس ما يزيد عن 70 % من صادراتها، أما جمهورية الكونغو الشعبية فتُعد من أكبر منتجي خام الكوبالت في العالم ومنتجاً رئيساً للنحاس والماس الصناعي، أما الجابون فهي عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط، ويشكل النفط نسبة 66 % من إجمالي صادراتها، وفي آسيا فتتمتع أذربيجان بثروة معدنية ونفطية تساهم بما يزيد عن 70% من صادرات البلاد، بالإضافة إلى العراق وسلطنة عمان من حيث مساهمة قطاعي النفط والغاز في ناتجهما المحلي الإجمالي.

وتُعد كلٌ من تركمانستان وتايوان والبحرين وتونس وبوركينا فاسو أعلى خمس دول في قائمة الدول المقترضة من الصندوق من ناحية نسبة العمالة في قطاع الصناعة والتعدين من إجمالي العمالة في تلك البلدان، بنسب تتراوح ما بين 40% و 32%. بينما حلت كلٌ من تشاد والصومال وبوروندي وملاوي وأفريقيا الوسطى في أدنى القائمة، بنسب تتراوح ما بين 2% و 6%، مع الإشارة إلى انعدام بيانات بعض الدول في هذا المؤشر. ويلاحظ في هذا المؤشر أنَّ دولاً مثل تركمانستان وتايوان وسلطنة عمان والجزائر وماليزيا -التي تُعد من أعلى الدول في هذا المؤشر- يساهم قطاع الصناعة والتُعدين فيها بنسبة تتجاوز 30%، ما يعطي القطاع أهمية متزايدة كونه يُعد قطاعاً رائداً يساهم في ثلث الاقتصاد ويحتوي ثلث العمالة، إلا أنَّ هذه الملاحظة لا تتوافق بشكل كبير مع باقي الدول، فنجد على سبيل المثال دولة مثل الجابون استفاد القطاع فيها بما نسبته 11% من إجمالي العمالة، على الرغم من مساهمته في الناتج بنسبة 47.2%، وفي زامبيا أيضاً تبلغ نسبة العمالة 11% بينما يساهم القطاع بنسبة 34.9%ما يعني أنَّ هناك اعتلالاً في نسبة توزيع العمالة نحو قطاعات أخرى أقل إنتاجية.

وفي معدَّل نمو الانتاج الصناعي، نجد أنَّ غينيا وجامبيا وكوت ديفوار وإثيوبيا وطاجيكستان، أعلى خمس دول في هذا المؤشر بنسب تتراوح ما بين 21.5% إلى 9.2%، ويلاحظ تراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي في 41 دولة استفادت من نشاط الصندوق في مختلف القطاعات، حيث يواجه القطاع تحديات كبيرة جراء جائحة COVID-19 والتي عصفت باقتصادات العالم منذ تفشيها في ديسمبر 2019م، وتسببت في تراجع الأنشطة الاقتصادية بسبب القيود المفروضة على حركة الطيران وتطبيق الإغلاق العام وتراجع معدلات الإنتاج والتجارة الدولية التي تسببت بواحدة من أكبر الكوارث الاقتصادية العالمية، وتعد كل من المالديف ومدغشقر وموريشيوس وبوتسوانا والفلبين من أبرز الدول التي انكمش فيها نشاط الإنتاج

الصناعي بنسب تتراوح ما بين (21.3%) و (13.1%)، بينما حققت 11 دولة نسبة نمو لم تتجاوز 2%.

3-5-2 قطاع الطاقة:

ساهم الصندوق في تمويل 76 مشروعاً في قطاع الطاقة حتى نهاية عام 2020م من خلال توقيع 81 اتفاقية تمويل قروض في 39 دولة بلغت قيمتها الإجمالية 11625.20 مليون ريال، وهي تعادل نسبة 16.83% من إجمالي قيمة مساهمات الصندوق في شتى القطاعات، ويحتل قطاع الطاقة المرتبة الثالثة من حيث إجماليٌّ قيمة القروض الموجهة في كافة القطاعات بعد قطاعي النقل والاتصالات والبنية الاجتماعية. وتُعد الجمهورية اليمنية من أكثر الدول التي نفذ الصندوق فيها مشاريع في قطاع الطاقة بعدد 7 مشاريع، تليها تركيا بعدد 6 مشاريع، ثم كل من سورية والأردن بعدد 5 مشاريع، وباكستان ومصر بعدد 4 مشاريع. أما من ناحية قيمة القروض، فتُعد مساهمة الصندوق في كلٍّ من سورية وباكستان وتونس والسودان وتركيا الأعلى من بين قائمة الدول المتلقية. أما عن التوزيع الجغرافي فقد تم تمويل 33 مشروعاً في قارة افريقيا عبر توقيع 36 اتفاقية قرض بقيمة إجمالية بلغت 4646.66 مليون ريال وهي تعادل نسبة 40% من إجمالي المساهمات الموجهة إلى قطاع الطاقة، و42 مشروعاً في قارة آسيا عبر توقيع 44 اتفاقية تمويل، بلغت قيمتها الإجمالية 6867.48 مليون ريال، أي ما يعادل نسبة 59% من إجمالي المساهمات في قطاع الطاقة، ومشروعٍ واحدٍ في أمريكا الجنوبية بلغت قيمته 111.06 مليون ريال أي ما يعادل نسبة 1% من إجمالي المساهمات في قطاع الطاقة، كما هو موضّح في الشكل البياني التالي:

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق في قطاع الطاقة

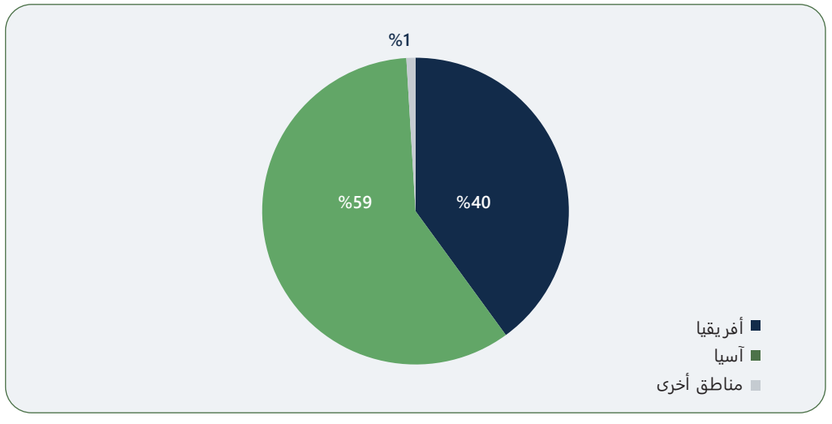

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق في قطاع الطاقة حسب الدول

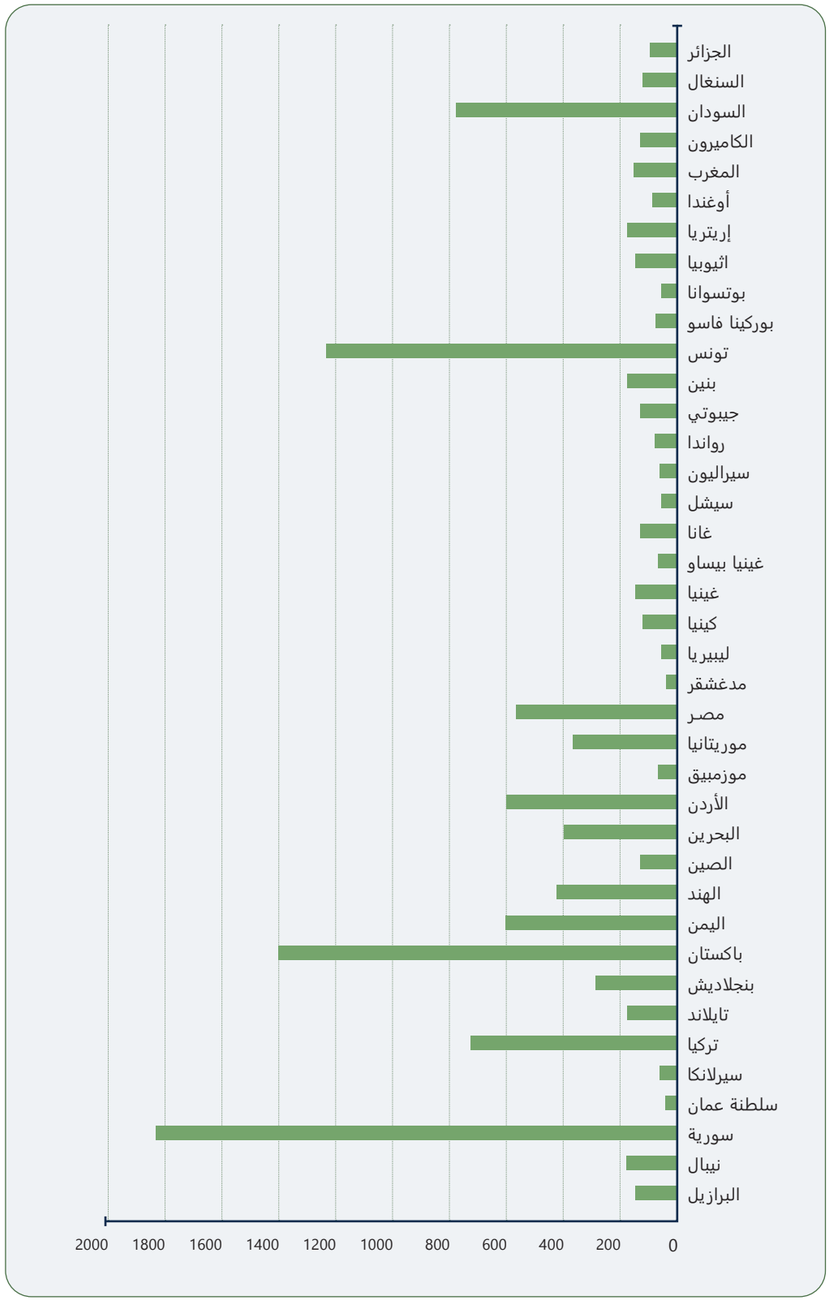

وتنوَّعت المشاريع المموَّلة من قبل الصندوق في قطاع الطاقة، ما بين محطات توليد كهرباء وخطوط نقل داخل المدن، ومشاريع ريفية، تشتمل على محطات توليد وخطوط نقل، تهدف إلى توسيع رقعة استخدام الطاقة والوصول إلى المناطق الريفية والقرى البعيدة التي تقطنُها نسبة كبيرة من سكان دول العالم النامي، بالإضافة إلى مشاريع السدود التي توفر الطاقة الكهرومائية النظيفة التي تساهم في مواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة من خلال إيجاد مصادر فعالة ونظيفة ومتجدِّدة ومستدامة أيضاً. وقد بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة لتمويل محطات الكهرباء 36 اتفاقية لتمويل 33 مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية 6710.81 مليون ريال تعادل نسبة 58% من إجمالي مساهمات الصندوق في القطاع. من هذه المشاريع 24 مشروعاً في قارة آسيا بلغت قيمتها الإجمالية 5025.62 مليون ريال، بينما ساهم الصندوق في تمويل 12 مشروعاً في قارة أفريقيا بلغت قيمتها الإجمالية 1684.18 مليون ريال. كما ساهم الصندوق في تمويل 16 مشروعاً لنقل الطاقة الكهربائية من خلال مدِّ شبكات نقل الطاقة بين المحطات الرئيسة والفرعية، بلغت قيمتها الإجمالية 2044.73 مليون ريال تعادل نسبة 17% من إجمالي مساهمات الصندوق في القطاع. من هذه المشاريع 10 مشاريع في قارة آسيا بلغت قيمتها الإجمالية 1100.72 مليون ريال، و6 مشاريع في قارة أفريقيا بلغت قيمتها حوالي 994 مليون ريال منها مشروع وحيد لنقل الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة. بالإضافة لذلك فقد ساهم الصندوق في 11 مشروع تشمل محطات توليد وخطوط نقل بلغت قيمتها الإجمالية 1092.43مليون ريال بما يعادل 9% من إجمالي مساهمات الصندوق في القطاع، منها 6 مشاريع في قارة آسيا، بلغت قيمتها 518.87 مليون ريال و4 مشاريع في قارة أفريقيا بقيمة بلغت 462.50، ومشروع واحد في أمريكا الجنوبية بقيمة 111.06 مليون ريال، وتمَّت الإشارة لهذه المشاريع في الرسم البياني باسم (المشروع الشامل).

كما ساهم الصندوق أيضاً، في مشاريع شاملة ولكنها تختص بالمناطق الريفية لهدف إيصال الطاقة إلى مناطق بعيدة عن التجمُّعات السكانية داخل المدن، وعلى الرغم من ارتفاع عدد سكان المناطق الريفية الذين يغلب عليهم طابع الفقر ولا تصلهم العديد من الخدمات الأساسية، إلا أنَّ الصندوق ساهم في تمويل 6 مشاريع لكهربة الريف، بلغت قيمتها الإجمالية 302.40 مليون ريال تعادل نسبة 3% من إجمالي المساهمات في القطاع، منهـــا مشروعين في قارة آسيا بلغت قيمتهما الإجمالية 107.40 مليون ريال، و4 مشاريع في قارة أفريقيا بلغت قيمتها الإجمالية 195 مليون ريال، بالإضافة لذلك فقد وقع الصندوق 12 اتفاقية قرض لتمويل بناء وتحسين 10 سدود لإنتاج الطاقة الكهرومائية، تشمل تحويل مسارات الأنهار، وبناء مَصدَّات وسدود ومولدات لتحويل القوة المائية إلى مصدر مستدام ومتجدد ونظيف للطاقة. وقد بلغ إجماليُّ القروض المقدمة لذلك 1474.81مليون ريال تعادل نسبة 13% من إجمالي قروض

الموجهة للقطاع، منها مشروعين نفذت في قارة آسيا، بلغت قيمة اتفاقيات قروضها حوالي 113.85مليون ريال، و8 مشاريع في قارة أفريقيا نفذت من خلال توقيع 10 اتفاقيات قروض بلغت قيمتها الإجمالية 1360.96مليون ريال، كما هو موضّح في الأشكال البيانية التالية:

التوزيع النوعي لقروض الصندوق في قطاع الطاقة

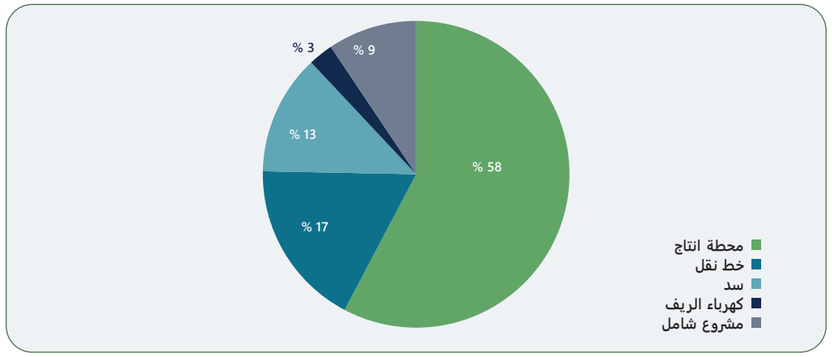

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق في قطاع الطاقة بحسب القارة

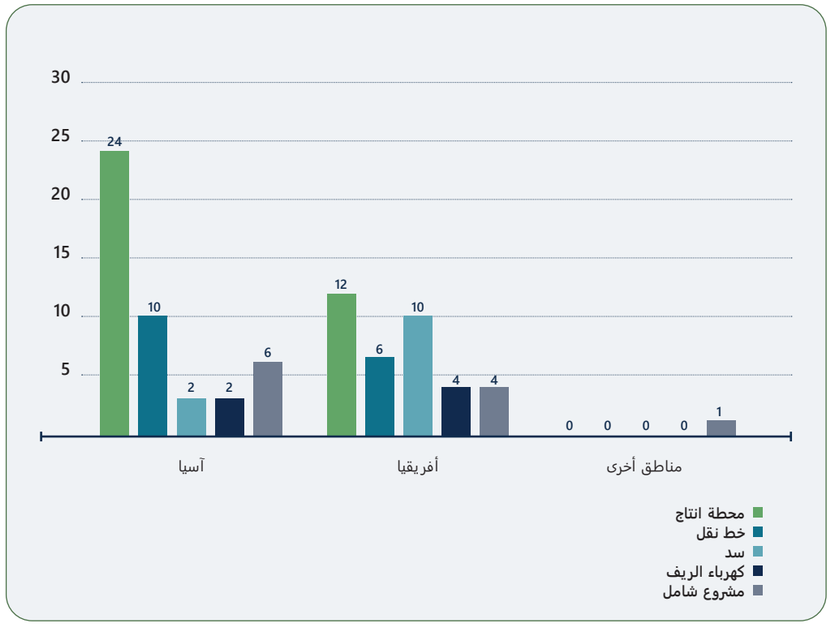

بالنظر إلى مؤشرات الطاقة لدى الدول المستفيدة من نشاط الصندوق، نجد أنَّ إنتاج الصين من الكهرباء تجاوز 5.88 تريليون كيلو وات في الساعة، كأكثر الدول المستفيدة من نشاط الصندوق في مجالِ إنتاج الطاقة، تليها كل من الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا، بمقدار يتراوح ما بين 1.38 تريليون كيلو وات و216.90 مليار كيلو وات في الساعة، وتأتي كل من غينيا بيساو والقمر المتحدة وساموا الغربية وأفريقيا الوسطى وتشاد، كأقل الدول إنتاجاً للطاقة الكهربائية بكمية تتراوح ما بين 39 إلى 224 مليون كيلو وات في الساعة.

أما في جانب كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة، فنجد أنَّ أعلى الدول استهلاكاً هي الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان على التوالي، بكميات تتراوح ما بين 5.56 تريليون و237.40 مليار كيلو وات في الساعة. ومن أقل الدول استهلاكاً تأتي غينيا بيساو والقمر المتحدة وساموا الغربية وأفريقيا الوسطى وتشاد، بكمية تتراوح ما بين 36 و208.6 مليون كيلو وات في الساعة. وتُعد كل من البرازيل وتايلاند وأوزبكستان وموزمبيق وتركيا، من أعلى الدول استيراداً للطاقة الكهربائية، بكميات تتراوح ما بين 41.31 و6.33 مليار كيلو وات، بينما لا تستورد 34 دولة الطاقة من الدول المجاورة.

تُعد تشاد وبوروندي وملاوي وأفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو، من أقلّ الدول من ناحية نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء بنسب تتراوح ما بين 8.4% و 18.4%، كما أنَّ 25 دولة مستفيدة من نشاط الصندوق لم تتجاوز نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء لديها 50% وجميع هذه الدول في أفريقيا، و12 دول تراوحت النسبة فيها ما بين 51% و 75%، كما حققت 22 دولة مستفيدة نسبة 100% من السكان الحاصلين على الطاقة الكهربائية.

أما من ناحية عدد السكان الذين لا تصلهم الطاقة الكهربائية، فقد أظهرت بيانات البنك الدولي في عام 2018م أن مليار شخص أو ما يعادل 13% من سكان العالم يعيشون بلا كهرباء، ولا تزال بلدان جنوب الصحراء في أفريقيا ووسط آسيا وجنوبها تعاني من أكبر حالات عجز في الحصول على الطاقة، ويتزايد عدد السكان الحاصلين على الكهرباء منذ عام 2010م إلا أن هذا الرقم بحاجة إلى تعزيز ودعم للوصول إلى أهداف الطاقة العالمية لعام 2030م ضمن أهداف التنمية المستدامة، حيث أن استمرار وتيرة النمو بنفس المستويات الحالية منذ 2010م فإن ما يقدر بنحو 674 مليون نسمة سيكونون عاجزين عن الحصول على الطاقة في عام 2030م. وتعد الكونغو الديمقراطية من أعلى

الدول حيث يتجاوز عدد السكان الذين لا تصلهم الطاقة الكهربائية فيها 70 مليون نسمة يشكلون حوالي 80% من السكان، تليها كلاً من إثيوبيا وباكستان وتنزانيا والهند بأعداد تتراوح ما بين 37.3 إلى 65.5 مليون نسمة.

وفي نسبة استخدام الطاقة البديلة والنووية من إجمالي مصادر الطاقة الأخرى، نجد أن 9 دول مستفيدة من نشاط الصندوق لا تستخدم أيَّ مصدر من مصادر الطاقة البديلة، بينما 43 دولة لم تتجاوز نسبة استخدام مصادر الطاقة البديلة فيها 10%، وتُعد طاجيكستان الأعلى من بين الدول المستفيدة من نشاط الصندوق بنسبة بلغت 37.5%، يليها كل من ألبانيا وقرغيزستان وكوريا الجنوبية والبرازيل، بنسب تتراوح ما بين 37.5% و 10.8%، كما أنَّ 27 دولة مستفيدة لا تظهر لها أي بيانات في هذا الجانب. ويظهر الجدول التالي الدول التي ساهم الصندوق فيها بمشاريع للطاقة البديلة تنوعت ما بين بناء سدود وإنشاء محطات انتاج طاقة كهرومائية، ونسبة استخدامها من إجمالي مصادر الطاقة الأخرى.

المشاريع التي موّلها الصندوق في قطاع الطاقة البديلة ومبالغها

الدولة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون ريال)	نسبة استخدام الطاقة البديلة من إجمالي مصادر الطاقة
بوركينا فاسو	1	40	-
السودان	1	788	4.4
غانا	1	114.7	5.9
غينيا	1	110	-
الكاميرون	1	105.9	4.6
كينيا	1	39.96	2.25
مدغشقر	1	42.4	-
المغرب	1	120	1.6
باكستان	2	1041.75	4
سلطنة عمان	1	68.45	-
نيبال	2	157.89	5.2
الإجمالي	13	2629.05	

جهود الصندوق في دعم القطاعات الأخرى

تندرج ضمن القطاعات الأخرى، جميع الاتفاقيات التي وقعّها الصندوق لدعم مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بشكل عام، والتي لم تدرج ضمن تصنيف القطاعات الخمسة للتوزيع القطاعي الذي يتبعه الصندوق، ومن أمثلة ذلك البرنامج الخاص المشترك مع البنك الدولي لدول جنوب الصحراء، والبرنامج المشترك مع صندوق النقد الدولي الخاص بالتصحيح الهيكلي المعزَّز، وبرامج إعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية، وغيرها من المشاريع والبرامج التنموية، وفي إطار ذلك، قدم الصندوق 56 قرضاً للقطاعات الأخرى، وذلك لتمويل 54 مشروعاً وبرنامجاً تنموياً استفادت منها 29 دولة نامية، بقيمة إجمالية بلغت 5658.67 مليون ريال حتى نهاية عام 2020م، تمثل ما نسبته 8.19 % من إجمالي مبالغ القروض، كما هو موضَّح في الجداول التالية:

مشاريع القطاعات الأخرى في قارة أفريقيا

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
أوغندا	دعم التنمية الاقتصادية	17.00
بنين	حماية شواطئ كوتونو	41.93
	حماية شواطئ كوتونو (قرض إضافي)	22.50
بوروندي	دعم التنمية الاقتصادية	11.00
	دعم التكييف الهيكلي	10.60
توجو	إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والتصميمات لمشروع المجمع الصناعي والزراعي لفول الصويا	1.22

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
تونس	دراسة الجدوى الاقتصادية للمركب الصناعي في الشمال الغربي	4.15
	حماية الشريط الساحلي من الانجراف بقرطاج وقمرت وحلق الوادي	70.00
	التنمية الفلاحية المندمجة في جومين وغزالة وسجنان (المرحلة الثانية)	93.75
	حماية المدن والمناطق العمرانية من الفيضانات	228.00
تشاد	دعم التنمية الاقتصادية	17.00
	السوق المركزي في إنجامينا	40.00
جامبيا	دعم التنمية الاقتصادية	12.00
	دعم التكييف الهيكلي	12.49
جيبوتي	التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الشمالية في جيبوتي	85.00
	سوق الرياض المركزي في مدينة جيبوتي	8.50
غانا	دعم التنمية الاقتصادية	15.00
غينيا	دعم القطاعين الاجتماعي والاقتصادي	21.00
السنغال	دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع طريق ديالاكوتو - كيدوجو	2.75
	قناة وطريق فرون دوتير بداكار	8.41
	دعم القطاعات الاقتصادية	22.00
	دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية	8.00
	المرحلة الثانية من البرنامج المستعجل للتنمية القروية	150.00

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
مالي	دعم المؤسسات العامة	22.00
	دعم التنمية الاقتصادية	7.00
موريتانيا	دعم التنمية الاقتصادية	26.00
	الأمن الغذائي	75.00
مصر	دعم مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية	100.00
النيجر	مشروع الإسكان وصوامع الغلال	17.77
	دعم التنمية الاقتصادية	22.00
موريشيوس	المجمع الرياضي	93.75
موزمبيق	حماية شواطئ مابوتو	37.50
أفريقيا الوسطى	إنجاز عدد من المشروعات ضمن برنامج إعادة الإعمار	288.75
المغرب	دعم القطاع المالي	1875.00
الإجمالي	**33**	**3467.07**

مشاريع القطاعات الأخرى في قارة آسيا

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
البحرين	برنامج عمليات بنك البحرين للتنمية	100.00
بنجلاديش	دعم التكييف الهيكلي	76.75
باكستان	دعم التكييف الهيكلي	165.26
	إعادة إعمار البنية التحتية لمنطقة مالاكند	270.00
الصين	الحماية البيئية والتنمية المستدامة للمناطق الرطبة المحيطة ببحيرة هوانجي في مقاطعة سوسونق بإقليم أنخوي	112.50
	التطوير البيئي للمناطق المأهولة بقومية الهوي في منطقة جينتاي بإقليم شانشي	93.75
	إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال	225.00
	إعادة تشييد وتأهيل المناطق المتأثرة بالزلزال في مدن ياءان وباوشينق ولوشان بأقليم سيشوان	112.50
اليمن	الصندوق الاجتماعي للتنمية	75.00
فيتنام	إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات	60.00
	تطوير البنية التحتية للمناطق المتضرّرة من الفيضانات في محافظة هاتن	56.25
	تطوير البِنية التحتية في محافظة دونق ثاب	55.88

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
المالديف	برنامج إصلاح أضرار المد البحري	56.25
	تطوير جزيرة هولومالي	300.00
	إعادة إعمار مرافئ الصيد	56.25
	إعادة إعمار وتنمية منطقة قاف ألف	45.00
	إعادة إعمار وتنمية منطقة قاف ألف (قرض إضافي)	30.00
نيبال	برنامج إعادة إعمار المنازل والمرافق الصحية والتعليمية المتضررة من الزلزال	112.50
لبنان	ترميم المباني الحكومية	23.71
الإجمالي	18	2026.60

مشاريع القطاعات الأخرى في مناطق أخرى من العالم

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
البوسنة والهرسك	إعادة إعمار جمهورية البوسنة والهرسك	112.50
	تطوير البنية التحتية في مدينة قوارجدة	22.50
	تطوير البنية التحتية لمدينة سراييفو القديمة	30.00
الإجمالي	3	165.00

تفاصيل جهود الصندوق في دعم القطاعات الأخرى:

3-6-1 البرامج:

بلغ عدد البرامج التي موّلها الصندوق في إطار التعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي والبرامج المخصصة لتمويل إعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ما مجموعة 39 اتفاقية لتمويل 38 برنامجاً تنموياً، بقيمة إجمالية بلغت 2721.87 مليون ريال وذلك منذ بداية نشاطه وحتى نهاية عام 2020م، ويوضح العرض التالي الجهود التي بذلها الصندوق في دعم البرامج التنموية.

3-6-1-1 تمويل البرامج في إطار التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين:

بلغ عدد الاتفاقيات التي وقعّها الصندوق ضمن إطار البرنامج الخاص المشترك مع البنك الدولي لدول جنوب الصحراء، والبرنامج المشترك مع صندوق النقد الدولي الخاص بالتصحيح الهيكلي المعزّز في الدول الأقل نمواً ما مجموعة 16 اتفاقية لتمويل 16 برنامجاً تنموياً بقيمة إجمالية بلغت 465.10 مليون ريال، منها 14 اتفاقية لتمويل برامج في أفريقيا بمبلغ إجمالي قدره 223.09 مليون ريال، واتفاقيتان لجمهوريتي باكستان وبنجلاديش الواقعتين في آسيا بمبلغ إجمالي قدره 242.01 مليون ريال. ويأتي تمويل الصندوق لتلك البرامج في إطار مساعدة الدول في معالجة عدد من المشكلات الاقتصادية، خصوصاً ما يتعلق باختلال ميزان المدفوعات والاختلالات الاقتصادية الكلية والهيكلية بهدف تشجيع النمو وتحسين وضعية ميزان المدفوعات بشكل مدعوم في الأجل المتوسط، تتضح تفاصيلها في الجدول التالي:

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
بوروندي	دعم التنمية الاقتصادية	11.00
	دعم التكيّف الهيكلي	10.6
أوغندا	دعم التنمية الاقتصادية	17.00
تشاد	دعم التنمية الاقتصادية	17.00
جامبيا	دعم التنمية الاقتصادية	12.00
	دعم التكييف الهيكلي	12.49
السنغال	دعم القطاعات الاقتصادية	22.00
	دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية	8.00
غانا	دعم التنمية الاقتصادية	15.00
غينيا كوناكري	دعم القطاعيين الاجتماعي والاقتصادي	21.00
مالي	دعم المؤسسات العامة	22.00
	دعم التنمية الاقتصادية	7.00
موريتانيا	دعم التنمية الاقتصادية	26.00
النيجر	دعم التنمية الاقتصادية	22.00
بنجلاديش	دعم التكييف الهيكلي	76.75
باكستان	دعم التكييف الهيكلي	165.26
الإجمالي	**16**	**465.10**

3-6-1-2 تمويل برامج إعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

بلغ عدد الاتفاقيات التي وقّعها الصندوق لتمويل برامج إعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الريفية في عدد من الدول النامية ما مجموعة 23 اتفاقية قرض لتمويل 22 برنامجاً تنموياً، بمبلغ إجمالي قدره 2256.77 مليون ريال، منها 10 اتفاقيات في أفريقيا بمبلغ إجمالي قدره 860.93 مليون ريال، و10 اتفاقيات في آسيا بمبلغ إجمالي قدره 1230.84 مليون ريال، و3 اتفاقيات في مناطق أخرى من العالم، بمبلغ إجمالي قدره 165مليون ريال، كما هو موضّح في الجدول التالي:

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
أفريقيا الوسطى	إنجاز عدد من المشروعات ضمن برنامج إعادة الإعمار	288.75
تشاد	السوق المركزي في إنجامينا	40.00
تونس	التنمية الفلاحية المندمجة في جومين وغزالة وسجنان (المرحلة الثانية)	93.75
جيبوتي	سوق الرياض المركزي في مدينة جيبوتي	8.50
	التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الشمالية في جيبوتي	85.00
السنغال	المرحلة الثانية من البرنامج المستعجل للتنمية القروية	150.00
	قناة وطريق فرون دوتير بداكار	8.41
موريتانيا	الأمن الغذائي	75.00
النيجر	مشروع الإسكان وصوامع الغلال	17.77
موريشيوس	المجمع الرياضي	93.75

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
المالديف	تطوير جزيرة هولومالي	300.00
	إعادة إعمار مرافئ الصيد	56.25
	إعادة إعمار وتنمية منطقة قاف ألف	45.00
	إعادة إعمار وتنمية منطقة قاف ألف (قرض إضافي)	30.00
الصين	إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال	225.00
	إعادة تشييد وتأهيل المناطق المتأثرة بالزلزال في مدن ياءان وباوشينق ولوشان بإقليم سيشوان	112.50
باكستان	إعادة إعمار البنية التحتية لمنطقة مالاكند	270.00
فيتنام	تطوير البنية التحتية في محافظة دونق ثاب	55.88
نيبال	برنامج إعادة إعمار المنازل والمرافق الصحية والتعليمية المتضررة من الزلزال	112.50
لبنان	ترميم المباني الحكومية	23.71
البوسنة والهرسك	إعادة إعمار جمهورية البوسنة والهرسك	112.50
	تطوير البنية التحتية في مدينة قوارجدة	22.50
	تطوير البنية التحتية لمدينة سراييفو القديمة	30.00
الإجمالي	22	2256.77

3-6-2 المشاريع:

بلغ عدد مشاريع القطاعات الأخرى التي ساهم الصندوق في تمويلها منذ بداية نشاطه حتى نهاية عام 2020م ما مجموعة 17 اتفاقية قرض لتمويل 16 مشروعاً تنموياً، شملت تمويل مشاريع في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة وحماية الشواطئ، إلى جانب تمويل مشاريع لدعم صناديق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودراسات الجدوى في عدد من الدول النامية، بقيمة إجمالية بلغت 2936.81 مليون ريال، تأتي تفاصيلها كما يلي:

3-2-6-1 تمويل مشاريع حماية البيئة والتنمية المستدامة وحماية الشواطئ:

مَّول الصندوق عدداً من مشاريع المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وحماية الشواطئ، بلغت في مجملها 10 اتفاقيات لتمويل 9 مشاريع تنموية، بمبلغ إجمالي قدره 778.69 مليون ريال، منها 5 اتفاقيات في أفريقيا بمبلغ 399.94 مليون ريال، و5 اتفاقيات في آسيا بمبلغ 378.75 مليون ريال، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
بنين	حماية شواطئ كوتونو	41.94
	حماية شواطئ كوتونو (قرض إضافي)	22.50
تونس	حماية الشريط الساحلي من الانجراف بقرطاج وقمرت وحلق الوادي	70.00
	حماية المدن والمناطق العمرانية من الفيضانات	228.00
موزمبيق	حماية شواطئ مابوتو	37.50
الصين	مشروع الحماية البيئية والتنمية المستدامة للمناطق الرطبة المحيطة ببحيرة هوانجي في مقاطعة سوسونق بإقليم أنخوي	112.50
	التطوير البيئي للمناطق المأهولة بقومية الهوي في منطقة جينتاي بإقليم شانشي	93.75
فيتنام	إعادة تأهيل المناطق المتضرّرة من الفيضانات	60.00
	تطوير البنية التحتية للمناطق المتضررة من الفيضانات في محافظة هاتن	56.25
المالديف	برنامج إصلاح أضرار المد البحري	56.25
الإجمالي	9	778.69

3-2-6-2 تمويل مشاريع صناديق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقطاع المالي:

بلغ عدد الاتفاقيات التي وقَّعها الصندوق لدعم مشاريع صناديق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقطاع المالي ما مجموعة 4 اتفاقيات لتمويل 4 مشاريع وبرامج تنموية في هذا المجال، بمبلغ إجمالي قدره 2150 مليون ريال، منها اتفاقيتين في أفريقيا بمبلغ 1975 مليون ريال، واتفاقيتين في آسيا بمبلغ 170مليون ريال، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
مصر	دعم مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية	100.00
المغرب	دعم القطاع المالي	1875.00
البحرين	برنامج عمليات بنك البحرين للتنمية	100.00
اليمن	الصندوق الاجتماعي للتنمية	75.00
الإجمالي	4	2150

3-2-6-3 تمويل مشاريع دراسات الجدوى:

بلغ عدد الاتفاقيات التي وقَّعها الصندوق لدعم مشاريع دراسات الجدوى ما مجموعة 3 اتفاقيات لتمويل 3 دراسات، استفادت منها كل من جمهورية توجو وتونس والسنغال، بمبلغ إجمالي قدره 8.12 مليون ريال، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

الدولة	اسم المشروع/ البرنامج	المبلغ (مليون ريال)
توجو	إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والتصميمات لمشروع المجمع الصناعي والزراعي لفول الصويا	1.22
تونس	دراسة الجدوى الاقتصادية للمركب الصناعي في الشمال الغربي	4.15
السنغال	دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع طريق ديالاكوتو - كيدوجو	2.75
الإجمالي	3	8.12

جهود الصندوق في تنمية التبادل التجاري

تحتل الصادرات مكانة مهمة في الاقتصاد، فهي تمثل مرآة للاقتصاد ومقياساً لوزن الاقتصاد وقوته أمام الاقتصادات الأخرى، نظراً لما لها من دور في جذب الاستثمارات وتعزيز الابتكارات والإنتاجية وضخ المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، كما أنها تُعد محركاً رئيسياً للنمو والتنمية في اقتصاديات الدول، وهو ما يحتم أن تحظى بمزيد من الاهتمام والرعاية، وتنميتها بالشكل الطبيعي، وسلامة تنافسيتها مع صادرات الدول الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي، ومعرفة المعوقات التي من الممكن أن تقف أمامها.

الجدير بالذكر أن الصندوق السعودي للتنمية يهدف من خلال برنامج الصادرات السعودية إلى تنويع وتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية وزيادة مقدرتها التنافسية، وإعطاء المصدرين السعوديين الفرصة والثقة في الدخول إلى أسواق دولية جديدة من خلال بحث المعوقات التنظيمية ومعرفة أسبابها إن وجدت، والعمل على إزالة هذه المعوقات والحد من آثارها على الصادرات غير النفطية.

وقد بلغ حجم مساهمة الصندوق في قطاع التجارة الخارجية من خلال برنامج الصادرات السعودية 81951.27 مليون ريال، ساهم هذا المبلغ بتمويل 298 عملية بمختلف القطاعات الاقتصادية في 39 دولة في كل من أفريقيا وآسيا والأمريكيتين الشمالية والجنوبية وأوروبا وذلك منذ إنشاء الصندوق للبرنامج حتى نهاية عام 2020م، وشملت هذه المبالغ تمويل مختلف القطاعات حيث مول قطاع الصناعات التحويلية بـ 146 عملية بإجمالي تمويل قدره 71321.72مليون ريال يمثل ما نسبته 87.02% من إجمالي تمويل البرنامج بمختلف القطاعات، كما ساهم البرنامج في تمويل قطاع الزراعة بعمليتين بلغ إجمالي تمويلها 21.96 مليون ريال وهو ما يمثل نسبة 0.02 % من إجمالي تمويل البرنامج بمختلف القطاعات.

أما قطاع التشييد فقد ساهم البرنامج في تمويل 36 عملية بإجمالي تمويل بلغ 6097.67 مليون ريال يمثل ما نسبته 7.46 % من إجمالي تمويل البرنامج بمختلف القطاعات، بالإضافة إلى تمويل قطاع التعدين الذي ساهم البرنامج في تمويل عملية واحدة بلغت قيمتها الإجمالية 3.37 مليون ريال يمثل ما نسبته 0.004 % من إجمالي تمويل البرنامج بمختلف القطاعات.

أما فيما يتعلق بالأنشطة المالية فقد ساهم البرنامج في تمويل 113 عملية بلغت قيمتها الإجمالية 4506.53 مليون ريال وهو يمثل ما نسبته 5.50% من إجمالي تمويل البرنامج بمختلف القطاعات، كما هو موضّح في الجدول التالي:

القطاع	المبلغ (مليون ريال)	النسبة
الصناعات التحويلية	71321.72	%87.02
قطاع الزراعة	21.96	%0.02
قطاع التشييد	6097.67	%7.46
قطاع التعدين	3.37	%0.004
الأنشطة المالية	4506.53	%5.50
المجموع	81951.27	%100

كما أن هذه المبالغ وزعت على دول متُعددة بمختلف القارات شملت قارتي أفريقيا وآسيا والأمريكيتين الشمالية والجنوبية وأوروبا، حيث تم تمويل 147 عملية في قارة آسيا بقيمة إجمالية بلغت 25937.15 مليون ريال وهو ما يعادل 31.65% من مجموع تمويل البرنامج. وتأتي قارة أفريقيا كأكبر متلق للتمويل بعدد 144 عملية بلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات 55320.06 مليون ريال وهو ما يعادل 67.5% من مجموع تمويل البرنامج.

بالإضافة إلى ذلك مول البرنامج 6 عمليات في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية بقيمة إجمالية بلغت 675.29 مليون ريال وهو ما يعادل 0.82% من إجمالي تمويل البرنامج. وفي أوروبا مول الصندوق عملية واحدة بلغت قيمتها الإجمالية 18.75 مليون ريال وهو ما يعادل 0.02% كما هو موضّح في الجدول التالي:

القارة	إجمالي عدد العمليات	المبلغ (مليون ريال)	النسبة
آسيا	147	25,937,154,941	%31.65
أفريقيا	144	55,320,068,285	%67.50
أمريكا الشمالية	3	225,296,859	%0.27
أمريكا الجنوبية	3	450,000,000	%0.55
أوروبا	1	18,750,000	%0.02
الإجمالي	298	81,951,270,085	%100

توافق تمويل الصندوق مع أهداف التنمية المستدامة

التزمت المملكة في المساهمة بتحقيق التنمية المستدامة سواءً في المملكة أو في الدول النامية الصديقة والشقيقة، ومنذ بداية مسيرتها التنموية، توافقت تلك الجهود في توجهاتها الاستراتيجية بعيدة المدى. حيث أكدت رؤية 2030م سعي المملكة إلى تنمية الشعوب في الدول النامية، وتحقيق طموحاتها وتلبية احتياجاتها، وتحسين مستوى معيشتها، كونه أسمى هدف للتنمية المستدامة، فضلاً عن الحرص على توسيع نطاق التنمية لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بكافة المناطق الإقليمية والدولية.

ومن هذا المنطلق، عمل الصندوق السعودي للتنمية على السعي لربط خططه ومسيرته مع الاتجاهات الدولية نحو التنمية، عبر تضمين أهداف التنمية المستدامة، وقياس مدى توافقها مع المشاريع المموَّلة من قبل الصندوق، والجداول التالية توضح مدى توافق تمويل الصندوق للمشاريع الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021م.

بوركينا فاسو

إعادة تأهيل طريق (توغان ـ واهيغويا) الطريق الوطني رقم (10)

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
56.25 مليون ريال	2020 ديسمبر	2022 ديسمبر

المخرجات والنتائج

أعمال تحسين وسفلتة الطريق الحالي البالغ طوله 94 كيلومتر.
تحسين وسفلتة 10 كيلومتر من الطرق الحضرية داخل مدينة واهيغويا.
سفلتة 20 كيلومتر من الطرق الريفية ليصبح مجموع أطوال الطرق المنفذة 124 كيلومتر.

المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بدعم تكامل شبكة الطرق في البلاد ورفع مستوى سلامة استخدامها وتخفيض تكاليف النقل والانتقال وزمن الرحلات، إضافة إلى خلق فرص عمل وتيسير الحصول على الخدمات التعليمية والصحية للسكان ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 100 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

بوركينا فاسو

التهيئة الهيدرو زراعية في وادي سونو كوري

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
75 مليون ريال	2020 ديسمبر	2026 يونيو

المخرجات والنتائج

تطوير وتأمين 2000 هكتار من المناطق الزراعية.
تنويع وتكثيف الإنتاج الزراعي.
تعزيز تسويق المنتجات، وتشجيع تربية الماشية وتربية الأسماك وزراعة الفاكهة.
إنشاء البنى التحتية الداعمة.

خلق فرص عمل وتدريب المستفيدين على تقنيات الري الحديثة وطرق الإنتاج المتطورة.
المساهمة في تسريع النمو الاقتصادي وتحسين الأمن الغذائي.
من المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 360 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

بنين

نقل وتوزيع الكهرباء في عدد من المحافظات (المرحلة الأولى)

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
187.50 مليون ريال	2020 ديسمبر	2024 يوليو

المخرجات والنتائج

تعزيز وتطوير الوصول المستدام والآمن إلى الكهرباء في جميع الاستخدامات المنزلية والتجارية والصناعية بما يتوافق مع معايير السلامة البيئية والاجتماعية في جميع أنحاء البلاد.

سد العجز في إنتاج الطاقة الكهربائية وتحسين شبكة النقل والتوزيع الكهربائي في ثمان محافظات في جمهورية بنين ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 565 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

تنزانيا

إعادة تأهيل وتوسعة مستشفى منازي موجا بجزيرة زنجبار

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
56.25 مليون ريال	2020 ابريل	2024 ديسمبر

المخرجات والنتائج

إعادة تأهيل وتوسعة المباني الثلاثة لمستشفى منازي موجا بمساحة تقدر بـ 14 ألف متر مربع وإنشاء وحدات جديدة بمساحة 7500 متر مربع، إضافة إلى إنشاء شبكات إمداد المياه وشبكتي الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والتوصيلات الكهربائية والطرق الداخلية وإعادة إنشاء محطة معالجة المياه والمساحات الخضراء. واستكمال التجهيزات الطبية والأثاث الطبي وغير الطبي والتجهيزات الكهربائية والميكانيكية.

توفير الرعاية الصحية الملائمة للمواطنين وتقديم الخدمات الصحية المتخصصة غير المتوفرة في الجزيرة، وتقليل انتشار الأمراض والأوبئة وعدد الوفيات والتقليل من فترات الانتظار والتكاليف التي يتكبدها المواطنون للسفر إلى خارج البلاد من أجل العلاج ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 1.5 مليون نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

تنزانيا

إنشاء وتأهيل الطرق الريفية في زنجبار (المرحلة الثانية)

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
42.75 مليون ريال	2020 ابريل	2023 ديسمبر

المخرجات والنتائج

إنشاء وإعادة تأهيل وتوسعة طريق ويتي ـ شاكي بطول 22.4 كيلومتر.

تطوير شبكة الطرق الريفية في جزيرة بمبا بزنجبار في سبيل تسهيل الصعوبات التي تواجه انتقال سكان الجزيرة وخفض تكاليف نقل المنتجات الزراعية والبضائع الأخرى مما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزيرة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 1.5 مليون نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

جامبيا

إعادة تأهيل وتطوير مطار بانجول الدولي (المرحلة الثانية) (قرض إضافي)

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
45 مليون ريال	2020 فبراير	2020 ديسمبر

المخرجات والنتائج

استكمال الأعمال الإنشائية الإضافية وتوريد أثاث وتجهيزات ومعدات حديثة لمشروع مطار بانجول الدولي وذلك من خلال إعادة تأهيل طرق الخدمات في المطار بما في ذلك الطرق المحيطة بالصالات واستكمال جميع الأعمال الداخلية والخارجية للصالات وتوريد وتركيب جميع المعدات والأجهزة اللازمة لذلك ومنها أجهزة الكشف على الأمتعة وأنظمة الأمان والمراقبة كما يتضمن المشروع حفر بئر للمياه مع تزويده بالمضخات اللازمة وإنشاء خزان واستبدال الأنابيب الرابطة بين شبكة المياه والمطار.

دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص توظيف ودعم للسياحة ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 400 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

جيبوتي

محطة توليد كهرباء دامرجوغ وتوسعة شبكة النقل (المرحلة الأولى)

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
112.50 مليون ريال	2020 ديسمبر	2023 ديسمبر

المخرجات والنتائج

إنشاء محطة توليد جديدة في دامرجوغ بقدرة 50 ميجاوات تعمل بالغاز الطبيعي وزيت الوقود الثقيل، وكذلك توسعة شبكة نقل الكهرباء على الجهدين الكهربائيين 230 كيلو فولت و 63 كيلو فولت وذلك من خلال إنشاء محطتي تحويل جديدتين وتوسعة وتطوير محطتي تحويل قائمتين، بالإضافة إلى إنشاء خطوط هوائية ومد كابلات أرضية.

دعم الطاقة الكهربائية في مدينة جيبوتي ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 300 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

القمر المتحدة

بناء وتجهيز دار الإفتاء والمحكمة الشرعية

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
9.37 مليون ريال	2020 ديسمبر	2023 مارس

المخرجات والنتائج

بناء وتجهيز مبنى دار الإفتاء والمحكمة الشرعية، حيث يتكون دار الإفتاء من دور أرضي وطابقين بمساحة تقدر بنحو 510 متر مربع لكل طابق وبمساحة إجمالية تقدر بـ 1530 متر مربع، ويتكون مبنى المحكمة الشرعية من دور أرضي وطابقين بمساحة 200 متر مربع لكل طابق وبمساحة إجمالية تقدر بـ 600 متر مربع.

دعم التنمية الحضرية في جمهورية القمر المتحدة ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 600 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

مدغشقر

إنشاء جسر على نهر مانقوكي

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
75.00 مليون ريال	2020 يونيو	2024 ديسمبر

المخرجات والنتائج

إنشاء جسر بطول 880 متر وربطة مع الطريق الوطني رقم 9، كما سيتم إنشاء طرق فرعية بطول 7 كيلومتر لربط الجسر بالطريق الوطني، بالإضافة إلى بناء جسر آخر بطول 60 متر، ويتضمن المشروع كذلك تطوير سوقين في القرى المجاورة وحفر 6 آبار مجهزة بمضخات، وبناء مركز للشرطة وبناء مركز صحي أولي ومدرسة.

تطوير قطاع النقل والمواصلات والتنمية الحضرية في جمهورية مدغشقر ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 200 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

أوزبكستان

إنشاء مدارس للمرحلة ما قبل الأولية

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
41.00 مليون ريال	2020 ديسمبر	2023 ديسمبر

المخرجات والنتائج

تشييد وإعادة بناء 40 روضة أطفال بسعة إجمالية تقدر بـ 4500 طالب وطالبة، بالإضافة إلى تزويدها بالخدمات اللوجستية المتعلقة بتوريد المعدات والأثاث اللازم.

دعم قطاع التعليم في جمهورية أوزبكستان ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 250 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

العراق

إنشاء صومعة غلال معدنية لخزن القمح في محافظة الديوانية

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
93.75 مليون ريال	2020 ديسمبر	2023 ديسمبر

المخرجات والنتائج

إنشاء صومعة معدنية لتخزين القمح بطاقة تخزينية قدرها 60 ألف طن وطاقة مناولة قدرها 300 طن / الساعة، باستخدام معدات كهروميكانيكية حديثة ودعم المشروع بما يتطلبه من أعمال مدنية وكهربائية وميكانيكية، شمل ذلك تشييد مبنى الوحدة الفنية ومبنى الاستعلامات وصالة انتظار المراجعين والمسوقين ومخزن لقطع الغيار والورش الفنية ونقاط الحراسة، وإنشاء سكة حديد لربط الصوامع بمحطة القطار القائمة في المحافظة، إلى جانب تزويد الصومعة بالمعدات اللازمة للتشغيل وإدارة مخزون القمح وأنظمة المراقبة والتحكم وتجهيزات السلامة والإطفاء.

دعم القطاع الزراعي بجمهورية العراق ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 1.2 مليون نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

العراق

إنشاء مستشفى الصقلاوية في محافظة الأنبار

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
57.50 مليون ريال	2020 ديسمبر	2023 ديسمبر

المخرجات والنتائج

إعادة إنشاء مستشفى بسعة 50 سرير في مبنى يتكون من 6 طوابق بمساحة إجمالية تبلغ 4 آلاف متر مربع، يشتمل على أقسام الطوارئ والعيادات الخارجية والولادة والأطفال والعناية المركزة والجراحة العامة والعظام والكسور، ومبنى يتكون من طابقين خاص بالأطباء، كما يشتمل المشروع على محطة معالجة ومعمل للأكسجين وثلاجة حفظ الجثث ومحرقة، بالإضافة إلى توفير المعدات الطبية والخدمات الاستشارية ذات الصلة للتصميم والإشراف على المشروع.

دعم القطاع الصحي بجمهورية العراق ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 70 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

فيتنام

إنشاء البنية التحتية للنقل بين الأقاليم لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات الفقيرة في محافظة ين باي

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
76.13 مليون ريال	2020 اكتوبر	2023 يونيو

المخرجات والنتائج

بناء شبكة أساسية ضرورية تربط المناطق الريفية مع بعضها لبعض من أجل دعم التنمية الاقتصادية وعمليات الإنقاذ للبلديات الفقيرة في حال وقوع كوارث طبيعية، ويتضمن هذا المشروع إنشاء طريق خان هوا ـ مينة شان بطول 23 كيلومتر، وكذلك إنشاء طريق خان هوا ـ فان ين بطول 29 كيلومتر.

تطوير قطاع النقل في جمهورية فيتنام وتعزيز طُرق التنقل بين الأقاليم في محافظة ين باي ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 230 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

الجمهورية القيرغيزية

تطوير الري الزراعي في إقليمي ايسكيول ونارين

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
112.50 مليون ريال	2020 يونيو	2024 ديسمبر

المخرجات والنتائج

إنشاء أربعة سدود في كل من مقاطعتي جيتي أوغوز ـ وتون في إقليم ايسيكول ومقاطعتي كوشكور ـ وجومغال في إقليم نارين، بطاقة استيعابية تقدر بـ 3.5 مليون متر مكعب لكل سد، بالإضافة إلى إنشاء قنوات خرسانية وقنوات للري بطول إجمالي يبلغ 125 كيلومتر لري ما يقارب من 6000 هكتار من المناطق الزراعية، بالإضافة إلى إنشاء 65 كيلومتر من الشبكات لتحسين إمدادات المياه.

تحسين معيشة سكان الريف وزيادة العوائد الاقتصادية ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من تنفيذ هذا المشروع 88 ألف نسمة.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

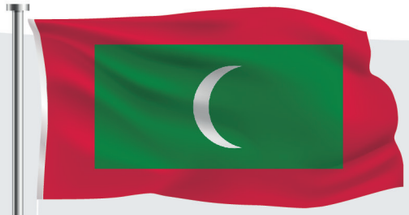

المالديف

تطوير قطاع الصيد البحري

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
93.75 مليون ريال	2020 يونيو	2021 ديسمبر

المخرجات والنتائج

توفير المعدات اللازمة لحصاد الأسماك وتخزينها ومعالجتها ونظام المناولة والبيع والتسويق، وتحسين جودة المنتجات الزراعية وتطوير النظم لضمان الجودة وتطوير قطاع الاستزراع البحري، كما أن هذا المشروع سيعزز من معيشة السكان ورفع جودة وسلامة الأغذية البحرية.

استفادة 25 ألف من الصيادين والمزارعين وعائلاتهم من الثروة السمكية.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

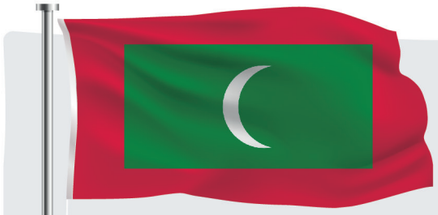

المالديف

بناء المساكن الميسرة

بيانات المشروع

مساهمة الصندوق	تاريخ توقيع الاتفاقية	التاريخ المتوقع لإكمال المشروع
93.75 مليون ريال	2020 يونيو	2021 ديسمبر

المخرجات والنتائج

بناء 450 وحدة سكنية وتوفير جميع الخدمات اللوجستية في المنطقة المقام فيها المشروع.

توفير السكن المناسب لـ 2700 مواطن في بيئة سكنية جيدة في جزيرة هوليمالي.

علاقة المشروع بأهداف التنمية المستدامة

الخاتمة

استعرض تقرير الرصد التنموي في إصداره للعام 2020م، طرق استجابة جميع المؤسسات العالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كورونا والتقدم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في ظلها، وكذلك الجهود التي بذلتها مؤسسات وصناديق التنمية الدولية في احتواء الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا التي عصفت بالعالم منذ بداية العام 2020م.

واستعرض هذا الإصدار أيضاً معايير الرصد التنموي التي يتبعها الصندوق كمنهجية لاختيار المشاريع والبرامج في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية ذات الأولوية في الدول النامية والتي تحتاج إلى مساهمات في تمويلها، واستعرض التقرير كذلك جهود الصندوق في الإسهام في تخفيف الديون والتدفقات المالية، وكذلك الاتجاهات الإنمائية لقروض الصندوق التنموية، والتي بلغت حتى نهاية سنة 2020م ما مجموعة 730 اتفاقية قرض لتمويل مشاريع وبرامج إنمائية في 84 دولة نامية ومنظمة دولية واحدة في كل من قارة أفريقيا وآسيا ومناطق أخرى من العالم، بقيمة إجمالية تجاوزت 69095 مليون ريال، وتركزت جلّ جهوده نحو تمويل المشاريع والبرامج الموجهة نحو المساهمة في تخفيف الديون والتدفقات المالية في الدول النامية، والجهود التي تبذلها تلك الدول في تنمية قطاعها الاقتصادية والاجتماعية كقطاعات النقل والمواصلات والطاقة والزراعة والبنية الاجتماعية والصناعة والتعدين والطاقة والقطاعات الأخرى، وكذلك جهوده في مجال تنمية التبادل التجاري من خلال دعم تمويل الصادرات الوطنية غير النفط الخام عبر برنامج الصادرات التابع له والذي بلغ مجموع عملياته 298 عملية بقيمة إجمالية بلغت 81951 مليون ريال، ونشاطه في مجال ضمان الصادرات والذي بلغ مجموع ما أصدره البرنامج من وثائق 325 وثائق لضمان صادرات وطنية بقيمة إجمالية بلغت 37580 مليون ريال.

إن الإحصائيات والبيانات والمؤشرات التي يحتويها هذا الإصدار تعكس بوضوح مدى حرص المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده -حفظهما الله- على تقديم الدعم التنموي للدول الشقيقة والصديقة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وتوفير الحياة الكريمة لشعوبها، ومساندة جهود المجتمع الدولي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالتناغم مع التوجهات الدولية طويلة المدى. وسيستمر الصندوق خلال السنة القادمة -بمشيئة الله - في مواصلة جهوده حول رصد توجهات التنمية الدولية ودوره الإنمائي في تمول المشاريع التنموية ذات الأولوية في الدول النامية الشقيقة والصديقة.

والله ولي التوفيق،،،

SFD
الصندوق السعودي للتنمية
Saudi Fund for Development

04

ملاحق الإحصاءات والبيانات

ملحق (أ) البيانات الاقتصادية للدول المستفيدة من قروض الصندوق

ملحق (ب) مؤشرات التنمية في الدول المتلقية لمساعدات الصندوق

ملحق (ج) رصد مشاريع الصندوق السعودي للتنمية حسب القطاعات

ملحق (د) رصد نشاط برنامج الصادرات التابع للصندوق في مجال تمويل الصادرات

فريق الإعداد

المراجع

(أ) البيانات الاقتصادية للدول المستفيدة من قروض الصندوق

جدول (أ-1) البيانات الاقتصادية العامة

الدولة	القارة	الناتج المحلي الإجمالي			عدد السكان (ألف نسمة)
		2017	2018	2019	اخر تعداد
إثيوبيا	أفريقيا	81,770,791,970.98	84,269,348,327.35	95,912,590,628.14	112,078,730
اريتريا	أفريقيا	-	-	-	6,081,196
أفريقيا الوسطى	أفريقيا	2,072,350,151.13	2,220,978,978.17	2,220,307,368.70	4,745,185
الأردن	آسيا	41,408,960,786.80	42,932,112,676.06	44,502,895,861.68	10,101,694
البانيا	مناطق أخرى	13,019,693,450.88	15,147,020,535.39	15,279,183,289.94	2,854,191
البحرين	آسيا	35,473,776,595.74	37,652,500,000.00	38,574,069,148.94	1,641,172
البرازيل	مناطق أخرى	2,062,831,045,935.95	1,885,482,534,238.33	1,839,758,040,765.62	211,049,527
البوسنه والهرسك	مناطق أخرى	18,080,118,128.39	20,183,510,561.26	20,164,193,806.88	3,301,000
الجابون	أفريقيا	14,929,488,770.73	16,862,282,413.88	16,874,450,215.14	2,172,579
الجزائر	أفريقيا	170,163,165,960.52	175,405,660,377.36	171,091,289,782.25	43,053,054
السنغال	أفريقيا	20,996,564,751.60	23,236,007,428.26	23,578,084,052.01	16,296,364
السودان	أفريقيا	45,021,077,955.33	33,128,480,498.73	30,513,456,084.80	42,813,238
الصومال	أفريقيا	-	-	-	15,442,905
الصين	آسيا	12,310,409,370,892.80	13,894,817,549,374.20	14,279,937,467,431.00	1,397,715,000
العراق	آسيا	195,473,049,873.10	224,228,010,473.77	234,094,042,938.92	39,309,783
الفلبين	آسيا	328,480,738,147.22	346,841,896,890.28	376,795,508,678.85	108,116,615
الكاميرون	أفريقيا	35,009,262,788.15	38,694,156,862.99	39,007,354,359.28	25,876,380
الكونغو الديمقراطية	أفريقيا	38,019,265,625.88	46,831,342,212.55	50,400,746,171.42	86,790,567
الكونغو الشعبية	أفريقيا	11,198,674,674.38	13,518,403,446.96	12,267,392,146.59	5,380,508
المالديف	آسيا	4,754,352,301.41	5,299,773,145.09	5,642,179,170.46	530,953
المغرب	أفريقيا	109,682,728,023.11	118,096,227,400.09	119,700,325,461.94	36,471,769

الدولة	القارة	الناتج المحلي الإجمالي			عدد السكان (ألف نسمة)
		2017	2018	2019	اخر تعداد
النيجر	أفريقيا	11,189,541,083.40	12,846,952,856.85	12,911,689,659.35	23,310,715
الهند	آسيا	2,652,754,685,834.59	2,713,165,057,513.35	2,868,929,415,617.02	1,366,417,754
اليمن	آسيا	26,736,139,802.00	23,486,270,352.33	22,581,081,993.95	29,161,922
أوغندا	أفريقيا	30,756,466,548.05	32,916,147,253.27	35,165,157,016.91	44,269,594
إندونيسيا	آسيا	1,015,618,742,565.81	1,042,240,309,412.58	1,119,190,780,752.80	270,625,568
أذربيجان	آسيا	40,865,558,912.39	47,112,941,176.47	48,047,647,058.82	10,023,318
أوزبكستان	آسيا	59,159,945,320.57	50,392,607,758.23	57,921,286,440.35	33,580,650
أفغانستان	آسيا	18,869,945,677.96	18,353,881,129.88	19,291,104,007.83	38,041,754
باكستان	آسيا	304,567,253,219.10	314,567,541,558.34	278,221,906,022.84	216,565,318
بوتسوانا	أفريقيا	17,405,588,070.43	18,663,265,549.02	18,340,480,936.04	2,303,697
بنجلاديش	آسيا	249,711,027,660.25	274,039,092,455.31	302,571,254,131.14	163,046,161
بنين	أفريقيا	12,701,656,930.69	14,250,985,958.67	14,390,709,094.94	11,801,151
بوركينا فاسو	أفريقيا	14,106,956,830.09	16,059,910,870.62	15,990,803,570.00	20,321,378
بوروندي	أفريقيا	3,172,292,379.36	3,036,931,818.18	3,012,334,881.64	11,530,580
تايلاند	آسيا	456,294,704,152.65	506,514,103,905.27	543,548,969,968.69	69,625,582
تركمانستان	آسيا	37,926,285,714.29	40,761,142,857.14	–	5,942,089
تركيا	آسيا	858,988,610,574.04	778,381,859,840.94	761,425,499,358.16	83,429,615
تشاد	أفريقيا	10,000,395,242.15	11,239,167,048.49	11,314,951,342.78	15,946,876
تنزانيا	أفريقيا	53,320,625,958.56	58,001,200,572.40	63,177,068,174.55	58,005,463
توجو	أفريقيا	4,819,949,975.26	5,364,369,025.64	5,490,272,413.39	8,082,366
تونس	أفريقيا	39,802,430,354.63	39,770,297,328.95	38,796,687,568.16	11,694,719

الدولة	القارة	الناتج المحلي الإجمالي			عدد السكان (ألف نسمة)
		2017	2018	2019	اخر تعداد
جامايكا	مناطق أخرى	14,806,340,821.09	15,713,908,816.15	16,458,071,067.82	2,948,279
جامبيا	أفريقيا	1,504,909,753.29	1,670,670,668.59	1,826,073,739.83	2,347,706
الرأس الأخضر	أفريقيا	1,769,787,215.15	1,966,983,316.57	1,981,845,740.36	549,935
جزر القمر المتحدة	أفريقيا	1,077,439,662.58	1,178,530,757.72	1,165,839,927.06	850,886
جيبوتي	أفريقيا	2,751,461,055.59	3,012,820,409.63	3,324,634,256.13	973,560
رواندا	أفريقيا	328,480,738,147.22	346,841,896,890.28	376,795,508,678.85	12,626,950
زامبيا	أفريقيا	25,868,165,344.82	26,312,140,828.64	23,309,773,922.76	17,861,030
زيمبابوي	أفريقيا	22,040,902,300.00	24,311,560,500.00	21,440,758,800.00	14,645,468
ساموا الغربية	مناطق أخرى	832,153,612.56	821,496,064.53	852,250,190.99	197,097
سريلانكا	آسيا	87,428,125,557.57	88,425,889,592.15	84,008,783,756.07	21,803,000
سلطنة عمان	آسيا	70,598,026,282.80	79,788,768,968.95	76,331,518,668.58	4,974,986
سورية	آسيا	-	-	-	17,070,135
سيراليون	أفريقيا	3,739,577,973.24	4,085,114,794.22	4,121,733,705.29	7,813,215
طاجيكستان	آسيا	7,157,865,188.25	7,522,947,810.12	8,116,626,794.26	9,321,018
غانا	أفريقيا	58,998,132,329.62	65,556,464,048.15	66,983,634,223.94	30,417,856
غينيا	أفريقيا	10,324,668,266.59	10,907,214,993.57	12,296,665,331.19	12,771,246
غينيا بيساو	أفريقيا	1,350,177,127.55	1,458,868,241.86	1,339,449,165.49	1,920,922
فيتنام	آسيا	223,779,865,815.18	245,213,686,369.16	261,921,244,843.17	96,462,106
قيرغيزستان	آسيا	7,702,934,800.13	8,271,108,638.40	8,454,619,607.82	6,456,900
كازاخستان	آسيا	166,805,800,595.70	179,339,994,859.38	181,665,908,556.50	18,513,930
كوبا	مناطق أخرى	96,851,000,000.00	100,023,000,000.00	-	11,333,483

الدولة	القارة	الناتج المحلي الإجمالي			عدد السكان (ألف نسمة)
		2017	2018	2019	اخر تعداد
كوت ديفوار	أفريقيا	51,588,158,717.53	58,011,466,450.86	58,539,424,929.72	25,716,544
كوريا الجنوبية	آسيا	1,623,901,496,835.79	1,724,845,615,629.26	1,646,739,219,509.89	51,709,098
كوسوفو	مناطق أخرى	7,245,707,184.82	7,942,961,738.31	7,926,133,713.61	1,794,248
كينيا	أفريقيا	78,965,004,656.18	87,778,582,964.14	95,503,088,538.09	52,573,973
لبنان	آسيا	53,140,638,269.12	54,961,275,741.56	51,991,634,491.63	6,855,713
ليبيريا	أفريقيا	3,285,455,000.00	3,264,000,000.00	3,070,518,100.00	4,937,374
ليسوتو	أفريقيا	2,405,289,384.41	2,575,892,261.54	2,376,328,637.26	2,125,268
مالطا	مناطق أخرى	13,146,963,159.12	14,750,790,658.40	14,989,415,684.12	502,653
مالي	أفريقيا	15,365,627,045.09	17,070,758,732.20	17,279,566,718.61	19,658,031
ماليزيا	آسيا	319,112,136,545.44	358,715,057,123.74	364,681,367,531.68	31,949,777
مدغشقر	أفريقيا	13,176,313,233.20	13,853,433,947.62	14,114,631,280.68	26,969,307
مصر	أفريقيا	235,733,695,652.17	249,712,999,437.25	303,092,255,125.29	100,388,073
ملاوي	أفريقيا	6,303,292,264.19	6,917,301,908.63	7,666,704,427.01	18,628,747
موزمبيق	أفريقيا	13,219,084,261.37	14,845,870,050.71	15,291,448,211.60	30,366,036
موريتانيا	أفريقيا	6,758,390,728.72	7,049,169,770.86	7,600,656,943.98	4,525,696
موريشيوس	أفريقيا	13,259,351,418.45	14,181,951,058.51	14,048,430,518.56	1,265,711
ميانمار	آسيا	68,945,867,477.61	76,168,043,981.59	76,085,852,617.14	54,045,420
نيبال	آسيا	25,180,583,770.27	29,173,513,475.71	30,641,380,603.97	28,608,710
سيشل	مناطق أخرى	1,524,486,800.36	1,586,008,999.75	1,703,387,387.32	97,625
إسواتيني	أفريقيا	4,402,972,999.53	4,665,424,249.06	4,471,598,726.64	1,148,130
الأرجنتين	مناطق أخرى	643,628,665,302.67	517,626,700,412.72	445,445,177,459.43	44,938,712

جدول (أ-2) بيانات الديون والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية

الدولة	الدين الخارجي		الاستثمار الأجنبي المباشر		صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
إثيوبيا	27,793,379,640.00	28,287,820,759.00	3,360,419,368.65	2,516,228,020.29	4,941,029,785.16	4,809,970,214.84
اريتريا	791,199,901.60	771,710,773.60	61,015,000.00	67,116,000.00	84,239,997.86	276,929,992.68
أفريقيا الوسطى	820,355,739.50	882,368,356.50	18,003,535.39	25,601,157.42	656,250,000.00	753,849,975.59
الأردن	32,157,084,237.00	33,683,195,973.00	954,929,577.46	825,492,957.75	2,526,010,009.77	2,797,189,941.41
البانيا	9,868,130,866.70	9,625,903,648.50	1,204,383,363.60	1,201,022,154.47	344,320,007.32	28,409,999.85
البحرين	-	-	111,170,212.80	941,755,319.10	-	-
البرازيل	557,741,343,211.20	569,398,314,074.40	78,162,572,752.95	69,174,151,370.49	444,829,986.57	290,230,010.99
البوسنه والهرسك	15,970,187,164.00	16,596,054,817.50	594,804,957.64	390,210,690.89	355,950,012.21	464,510,009.77
الجابون	6,766,489,718.00	7,193,005,112.00	1,379,070,810.89	1,553,136,883.36	116,959,999.08	116,709,999.08
الجزائر	5,710,413,690.00	5,492,302,707.30	1,466,099,809.72	1,381,269,144.40	144,529,998.78	175,720,001.22
السنغال	11,892,460,510.00	13,580,577,312.00	847,841,574.79	983,338,154.03	998,940,002.44	1,443,880,004.88
السودان	21,529,048,700.00	22,264,288,833.00	1,135,787,164.05	825,354,992.31	967,489,990.23	1,624,670,043.95
الصومال	5,563,254,812.70	5,615,896,657.90	408,000,000.00	447,000,000.00	1,575,180,053.71	1,865,579,956.05
الصين	1,961,528,186,354.20	2,114,162,881,662.20	235,365,000,000.00	155,815,000,000.00	-705,450,012.21	-589,979,980.47
العراق	-	-	-4,885,100,000.00	-3,075,600,000.00	2,300,540,039.06	2,211,909,912.11
الفلبين	78,997,199,627.70	83,660,996,210.40	9,948,598,823.97	7,685,339,333.91	547,340,026.86	905,380,004.88
الكاميرون	10,863,980,452.90	12,815,318,440.70	765,092,012.78	1,024,779,237.91	1,165,339,965.82	1,335,219,970.70
الكونغو الديمقراطية	4,955,691,893.50	5,437,546,237.50	1,407,563,588.42	1,350,994,226.21	2,513,929,931.64	3,025,530,029.30
الكونغو الشعبية	4,314,148,645.60	6,180,775,666.80	4,315,250,902.85	3,366,085,029.42	146,570,007.32	187,270,004.27
المالديف	2,339,711,918.20	2,679,184,642.90	575,658,028.15	961,146,508.81	131,429,992.68	72,080,001.83
المغرب	50,314,049,518.40	54,967,618,609.90	3,544,387,229.28	1,599,761,097.98	818,200,012.21	757,859,985.35
النيجر	3,187,512,269.80	3,605,578,457.90	466,042,273.00	717,147,639.40	1,199,520,019.53	1,490,349,975.59
الهند	521,034,000,000.00	560,035,000,000.00	42,117,450,737.26	50,610,647,353.59	2,462,010,009.77	2,610,580,078.13
اليمن	7,036,509,959.00	7,055,218,065.70	-282,098,333.33	-370,982,777.78	7,985,339,843.75	4,396,520,019.53
أوغندا	12,315,104,975.90	13,970,921,695.90	1,055,353,352.63	1,266,026,787.78	1,945,469,970.70	2,100,010,009.77
إندونيسيا	379,589,000,000.00	402,084,000,000.00	18,909,826,043.51	24,993,551,748.01	962,630,004.88	-629,950,012.21
أذربيجان	16,211,029,569.50	15,840,362,634.90	1,402,998,000.00	1,503,918,000.00	87,410,003.66	120,980,003.36
أوزبكستان	17,541,460,517.00	21,745,148,303.80	624,686,535.50	2,317,206,627.21	557,960,021.97	1,156,449,951.17
افغانستان	2,678,760,424.20	2,661,685,956.50	119,435,105.72	23,404,553.65	3,792,449,951.17	4,284,419,921.88
باكستان	93,531,752,991.40	100,818,526,514.40	1,737,000,000.00	2,218,000,000.00	1,386,930,053.71	2,170,739,990.23
بوتسوانا	1,782,037,130.20	1,565,096,393.60	285,955,061.93	260,928,016.92	85,750,000.00	68,860,000.61
بنجلاديش	52,131,554,985.50	57,088,329,151.80	2,421,626,238.44	1,908,045,387.03	3,044,679,931.64	4,482,600,097.66
بنين	3,607,450,243.90	3,898,854,015.10	194,073,683.20	218,207,871.72	574,619,995.12	602,210,021.97
بوركينا فاسو	3,285,715,189.60	3,662,434,235.80	268,414,907.95	162,970,140.26	1,108,790,039.06	1,148,810,058.59
بوروندي	589,342,922.50	578,351,002.10	983,747.12	1,044,960.50	451,079,986.57	588,940,002.44
تايلاند	172,497,602,942.30	180,229,594,494.80	13,186,328,517.84	4,816,635,831.58	-419,350,006.10	-338,200,012.21
تركمانستان	907,329,366.50	567,628,378.20	1,985,147,000.00	2,165,862,500.00	20,459,999.08	25,360,000.61
تركيا	445,973,315,161.30	440,782,959,820.60	12,822,000,000.00	9,266,000,000.00	1,189,800,048.83	824,909,973.14
تشاد	3,523,256,042.80	3,571,378,462.20	460,890,505.99	566,638,950.85	875,159,973.14	707,049,987.79
تنزانيا	18,489,828,009.30	19,584,049,478.20	971,576,866.04	990,626,173.71	2,455,000,000.00	2,153,139,892.58
توجو	1,914,185,169.60	2,205,086,254.40	-180,972,714.80	133,312,924.09	296,959,991.46	411,619,995.12
تونس	35,116,008,785.00	37,764,460,966.30	988,942,901.04	810,173,457.68	806,780,029.30	984,030,029.30

الدولة	الدين الخارجي		الاستثمار الأجنبي المباشر		صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
جامايكا	16,505,358,501.00	15,861,791,889.00	774,620,603.11	665,415,555.00	100,209,999.08	127,069,999.69
جامبيا	696,271,776.80	717,924,301.50	32,957,945.27	32,266,071.55	594,440,002.44	580,679,992.68
الرأس الأخضر	1,767,451,777.70	1,821,219,111.30	107,974,093.74	105,301,877.80	84,279,998.78	152,539,993.29
جزر القمر المتحدة	282,823,184.80	299,464,522.70	5,672,348.13	3,677,361.42	90,940,002.44	78,239,997.86
جيبوتي	2,321,183,981.20	2,552,387,069.60	170,003,376.10	175,000,000.00	179,210,006.71	272,480,010.99
رواندا	5,422,643,134.90	6,211,440,990.20	366,192,315.51	384,461,863.63	1,119,660,034.18	1,191,099,975.59
زامبيا	19,004,874,225.20	27,341,427,161.40	408,438,491.70	547,967,909.61	1,000,440,002.44	976,280,029.30
زيمبابوي	12,646,273,523.70	12,270,178,032.40	744,637,199.18	280,000,000.00	794,510,009.77	974,890,014.65
ساموا الغربية	427,480,190.60	408,555,300.10	16,713,450.86	1,019,329.51	128,100,006.10	123,720,001.22
سريلانكا	52,909,414,662.20	56,095,468,647.00	1,614,044,009.23	758,186,663.22	-247,369,995.12	197,350,006.10
سلطنة عمان	-	-	5,941,222,366.71	3,419,765,929.78	-	-
سورية	4,583,582,193.90	4,590,239,653.70	-	-	9,997,000,000.00	10,249,809,570.31
سيراليون	1,735,470,066.30	1,808,128,766.70	250,446,053.55	342,447,726.81	507,980,010.99	594,640,014.65
طاجيكستان	5,974,549,916.50	6,630,788,032.20	220,862,232.34	212,809,730.70	403,570,007.32	366,559,997.56
غانا	23,331,861,950.60	26,958,719,428.50	2,989,035,000.00	3,879,831,469.70	1,067,540,039.06	936,320,007.32
غينيا	2,396,656,377.30	2,866,810,481.20	352,760,000.00	44,400,000.00	594,440,002.44	580,679,992.68
غينيا بيساو	543,083,864.30	634,844,920.90	20,553,776.35	30,612,874.13	153,580,001.83	120,510,002.14
فيتنام	106,859,048,845.20	117,344,047,557.40	15,500,000,000.00	16,120,000,000.00	1,647,770,019.53	1,094,630,004.88
قيرغيزستان	8,171,080,020.40	8,338,554,140.90	144,222,600.00	278,859,100.00	415,959,991.46	448,709,991.46
كازاخستان	156,979,029,654.80	156,263,392,233.40	83,409,074.56	3,369,885,000.68	79,930,000.31	54,409,999.85
كوبا	-	-	-	-	749,710,021.97	499,660,003.66

الدولة	الدين الخارجي		الاستثمار الأجنبي المباشر		صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
كوت ديفوار	15,653,396,130.70	19,182,287,178.20	620,330,654.36	1,008,704,755.35	960,010,009.77	1,201,229,980.47
كوريا الجنوبية	-	-	12,182,600,000.00	10,565,600,000.00	-	-
كوسوفو	2,325,736,286.30	2,428,181,897.80	318,542,991.55	285,081,551.31	345,109,985.35	345,260,009.77
كينيا	30,688,081,446.20	34,217,072,395.40	1,625,921,130.62	1,332,436,904.48	2,490,929,931.64	3,250,969,970.70
لبنان	79,705,793,287.40	73,985,005,357.50	2,653,921,502.88	2,223,271,880.25	1,422,180,053.71	1,525,489,990.23
ليبيريا	1,228,490,935.00	1,357,440,617.40	129,129,754.83	86,681,700.46	573,229,980.47	597,309,997.56
ليسوتو	903,648,840.90	935,870,653.00	128,696,373.48	117,671,911.40	153,690,002.44	145,979,995.73
مالطا	-	-	4,335,013,965.76	4,115,026,656.43	-	-
مالي	4,674,956,142.80	5,192,187,894.90	467,067,198.11	493,823,353.82	1,499,569,946.29	1,863,209,960.94
ماليزيا	-	-	8,304,480,741.65	9,101,052,111.36	-34,549,999.24	5,989,999.77
مدغشقر	3,730,156,549.60	4,065,354,125.40	612,036,371.42	474,311,425.43	695,840,026.86	756,169,982.91
مصر	100,186,063,063.60	115,079,598,759.70	8,141,300,000.00	9,010,100,000.00	2,080,850,097.66	1,740,589,965.82
ملاوي	2,265,756,324.50	2,433,898,565.70	101,464,222.04	98,422,743.26	1,279,310,058.59	1,206,219,970.70
موزمبيق	18,814,372,631.10	20,354,093,686.10	2,678,190,543.60	2,180,768,236.14	1,823,510,009.77	1,907,780,029.30
موريتانيا	5,225,505,427.40	5,369,750,057.00	772,890,477.19	-883,561,115.83	448,380,004.88	412,179,992.68
موريشيوس	-	-	371,518,185.92	472,302,807.08	69,180,000.31	22,180,000.31
ميانمار	10,684,513,512.00	11,114,399,305.40	1,609,776,621.88	2,292,325,391.69	1,712,050,048.83	2,079,929,931.64
نيبال	5,510,960,577.20	6,513,365,074.40	68,186,670.75	185,554,758.67	1,452,260,009.77	1,360,739,990.23
سيشل	-	-	307,664,653.79	228,198,923.23	-	-
إسواتيني	509,723,754.70	626,323,301.90	31,130,826.66	127,970,921.97	121,300,003.05	73,400,001.53
الأرجنتين	283,624,190,079.20	279,305,800,305.80	11,872,856,662.76	6,663,062,111.96	73,110,000.61	18,250,000.00

جدول (أ-3) بيانات المساعدات المُبرْمجة للبلدان الناشئة

الدولة	2020		2019		2018	
	النسبة إلى الناتج المحلي	القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة إلى الناتج المحلي	القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة إلى الناتج المحلي	القيمة (مليون دولار أمريكي)
مصر	1.03	3,710	1.03	3,710	1.37	4,292
ليبيا	0.15	75	0.15	75	-	84
تونس	1.52	793	1.52	793	1.59	869
الجزائر	0.03	71	0.03	71	0.05	130
المغرب	1.30	1,633	1.30	1,633	1.54	1,969
موريتانيا	3.96	244	3.96	244	4.78	262
السودان	0.58	519	0.58	519	0.62	489
جنوب السودان	6.35	967	6.35	967	5.35	761
إثيوبيا	4.20	3,417	4.20	3,417	4.56	3,150
الصومال	-	597	-	597	-	594
كينيا	3.44	2,804	3.44	2,804	3.58	2,658
تنزانيا	4.96	2,974	4.96	2,974	5.78	2,688
أُوغندا	6.48	1,868	6.48	1,868	6.46	1,970
موزمبيق	8.06	1,902	8.06	1,902	9.48	2,180
مدغشقر	4.49	490	4.49	490	3.41	429
رواندا	9.22	1,048	9.22	1,048	9.29	966
بوروندي	10.93	392	10.93	392	12.34	429
زامبيا	3.51	1,020	3.51	1,020	3.09	1,119
الكونغو الديموقراطية	4.19	1,814	4.19	1,814	4.01	1,740
أفريقيا الوسطى	10.42	214	10.42	214	12.27	237
زيمبابوي	3.72	592	3.72	592	3.34	501
جنوب أفريقيا	0.36	1,223	0.36	1,223	0.32	1,253
بوتسوانا	0.51	79	0.51	79	0.56	101
ناميبيا	1.09	167	1.09	167	1.6	260
أنغولا	-	437	-	437	0.15	223
الكنغو الشعبية	1.07	132	1.07	132	0.98	149
الجابون	0.52	93	0.52	93	0.37	85

الدولة	2020		2019		2018	
	النسبة إلى الناتج المحلي	القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة إلى الناتج المحلي	القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة إلى الناتج المحلي	القيمة (مليون دولار أمريكي)
الكاميرون	1.88	696	1.88	696	1.88	703
تشاد	1.88	297	1.88	297	1.51	277
نيجيريا	0.56	3,051	0.56	3,051	0.4	2,829
ليسوتو	6.02	174	6.02	174	4.69	171
بنين	3.97	441	3.97	441	4.4	463
توجو	4.30	205	4.30	205	3.61	175
غانا	2.58	1,101	2.58	1,101	1.94	1,200
بوركينا فاسو	4.48	676	4.48	676	6.69	1,025
كوت دي فوار	2.10	888	2.10	888	1.71	764
مالي	6.88	879	6.88	879	7.98	1,050
ليبيريا	2995	902	2995	902	19.3	468
سيراليون	15.69	715	15.69	715	6.04	382
غينيا	4.63	339	4.63	339	4.88	350
السنغال	5.02	925	5.02	925	5.41	1,003
جامبيا	-	104	-	104	12.87	140
ملاوي	21.5	1,022	21.5	1,022	21.09	969
أريتريا	-	91	-	91	2.36	91
جيبوتي	-	132	-	132	-	132
النيجر	6.81	661	6.81	661	7.23	743
إسواتيني	5.52	109	5.52	109	2.52	106
الصين	0.01	1,465	0.01	1,465	0.01	1,261
إندونيسيا	0.20	2,133	0.20	2,133	0.17	1,930
الفلبين	0.18	915	0.18	915	0.21	922
ماليزيا	0.03	118	0.03	118	0.4	148
تايلاند	0.10	425	0.10	425	0.12	529
فيتنام	1.60	4,005	1.60	4,005	2.11	4,554
كمبوديا	3.77	887	3.77	887	4.17	869

جدول (أ-4) بيانات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات للدول المتلقية للمساعدات

الدولة	مجموع أطوال الطرق			مجموع أطوال سكك الحديد	إجمالي عدد الموانئ	إجمالي عدد المطارات
	الطرق المعبدة	الطرق الغير معبدة	الإجمالي			
إثيوبيا	24111	96,060	120.171	659	-	17
إريتريا	1600	14400	16000	306	2	4
أفريقيا الوسطى	700	23300	24000	-	-	1
أوغندا	4,257	16287	20544	1,244	-	5
بوتسوانا	9810	21937	31747	888	-	10
بنين	1400	14,600	16,000	438	1	1
بوركينا فاسو	3642	11662	15304	622	-	2
بوروندي	1500	10822	12,322	-	-	1
تشاد	206	39,790	40,000	-	-	9
تنزانيا	10025	77556	87581	4,567	2	10
توجو	2447	9205	11652	568	2	2
تونس	14,756	4,662	19,418	2,173	5	15
الجابون	900	13400	14300	649	3	14
جامبيا	711	3,029	3,740	-	1	1
الجزائر	87,605	26050	113,655	3973	9	67
جزر الرأس الأخضر	932	418	1,350	-	1	9
القمر المتحدة	673	207	880	-	2	4
جيبوتي	1,379	1,686	3,065	100	1	3
رواندا	1,207	3,029	4,236	-	-	4
زامبيا	14,888	52,783	67,671	3,126	-	8
زيمبابوي	18,481	78,786	97,267	3,427	-	17

الدولة	مجموع أطوال الطرق			مجموع أطوال سكك الحديد	إجمالي عدد الموانئ	إجمالي عدد المطارات
	الطرق المعبدة	الطرق الغير معبدة	الإجمالي			
السنغال	6,126	10,539	16,496	906	1	9
السودان	8000	23000	31000	7,251	1	17
سيراليون	904	10,396	11,300	-	3	1
إسواتيني	1,078	2,691	3,769	301	-	2
الصومال	2,608	19,492	22,100	-	2	6
غانا	13,787	95,728	109,515	947	2	7
غينيا	4,342	40,006	44,348	662	2	4
غينيا بيساو	965	2,490	3,455	-	4	2
الكاميرون	4,108	47,242	51,350	987	-	11
كوت ديفوار	6,502	75,494	81,996	660	2	7
الكونغو الديمقراطية	3047	326,149	152,373	4007	1	26
الكونغو الشعبية	3,111	20,213	23,324	510	1	8
كينيا	14,420	147,032	177,800	3,819	2	16
ليبيريا	657	9,943	10,600	429	2	2
ليسوتو	1,069	4,871	5,940	-	-	3
مالي	5,522	133,585	139,107	593	-	8
مدغشقر	6253	25,387	31,640	836	4	26
مصر	179,906	8341	188,247	5,085	5	72
المغرب	41,116	17,279	58,395	2,067	5	31
ملاوي	6,915	8,499	15,450	767	-	7
موريتانيا	3988	8265	12,253	728	2	9

الدولة	مجموع أطوال الطرق			مجموع أطوال سكك الحديد	إجمالي عدد الموانئ	إجمالي عدد المطارات
	الطرق المعبدة	الطرق الغير معبدة	الإجمالي			
موريشيوس	2379	49	2428	-	1	2
موزامبيق	7365	23,718	31,083	4,787	3	21
النيجر	3,912	15,037	18,949	-	-	10
أذربيجان	26,789	26,153	52,942	2,944	1	30
الأردن	7,203	-	7,203	509	1	16
أفغانستان	17,903	17,000	34,903	-	-	29
إندونيسيا	283,102	213,505	496,607	8,159	9	186
أوزبكستان	75,511	10,985	86,496	4,642	-	33
باكستان	185,063	78,712	263,755	11,881	2	108
البحرين	3,392	730	4,122	-	2	4
بنجلاديش	110,311	258,794	369,105	2,460	1	16
تايلاند	-	-	180,053	4,127	5	63
تركمانستان	47,577	11,015	58,592	5,113	1	21
تركيا	24,082	43,251	67,333	12,710	9	91
سريلانكا	16,977	97,116	114,093	1,562	1	11
سلطنة عمان	29,685	30,545	60,230	-	3	13
سورية	63,060	6,813	69,873	2,052	3	29
الصين	4,338,600	622,000	4,960,600	131,000	7	510
طاجيكستان	-	-	30,000	680	-	17
الفلبين	61,093	155,294	216,387	995	6	89

الدولة	مجموع أطوال الطرق			مجموع أطوال سكك الحديد	إجمالي عدد الموانئ	إجمالي عدد المطارات
	الطرق المعبدة	الطرق الغير معبدة	الإجمالي			
فيتنام	148,338	47,130	195,468	3,600	5	38
كازاخستان	87,140	10,278	97,418	16,614	2	63
قيرغيزستان	-	-	34000	470	-	18
كوريا الجنوبية	92,795	7,633	100,428	3,979	8	71
لبنان	-	-	21,705	401	2	5
المالديف	8,835	517	9,352	1,171	1	7
ماليزيا	116,169	28,234	144,403	1,851	5	39
ميانمار	-	-	34,377	5,031	2	36
نيبال	11,890	16,100	27,990	59	-	11
الهند	-	-	4,699,024	68,525	7	253
اليمن	6,200	65,100	71,300	-	3	17
تايوان	42,793	413	43,206	1613	4	35
ألبانيا	7,960	10,980	18,094	677	4	3
البرازيل	246,000	1,754,000	2,000,000	29,850	7	698
البوسنه والهرسك	19,426	3500	22,926	965	-	7
جامايكا	16,148	5,973	22,121	-	7	11
ساموا الغربية	332	2,005	2,337	-	1	1
كوبا	29,820	31,038	60,858	8,367	8	64
كوسوفو	1,921	91	2,012	333	-	3
مالطا	2,704	392	3,096	-	2	1

جدول (أ-5) إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية للدول المتلقية للمساعدات

الدولة	إنتاج الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)	استهلاك الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)	استيراد الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)
إثيوبيا	11,150	9,062.0	-
إريتريا	416	353.9	-
إسواتيني	381	1,431.0	1,077.0
أفريقيا الوسطى	171	159.4	-
أوغندا	3,463	3,106.0	50.0
بوتسوانا	2,527	3,636.0	1,673.0
بنين	335	1,143.0	1,088.0
بوركينا فاسو	990	1,551.0	630.0
بوروندي	304	382.7	100.0
تشاد	224	208.6	-
تنزانيا	6,699	5,682.0	102.0
توجو	233	1,261	1,140.0
تونس	18,440	15,270	134.0
الجابون	2,244	2,071	344.0
جامبيا	304	283	-
الجزائر	66,890	55,960	257.0
القمر المتحدة	42	39	-
جيبوتي	406	377	-
رواندا	525	527	42.0
زامبيا	11,550	11,040	2,185.0
زيمبابوي	6,800	7,118	2,220.0
السنغال	4,167	3,497	-

الدولة	إنتاج الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)	استهلاك الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)	استيراد الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)
السودان	13,990	12,120	-
سيراليون	300	279	-
سيشل	350	326	-
الصومال	339	315	-
غانا	12,520	9,363	511.0
غينيا	598	556	-
غينيا بيساو	39	36	-
الكاميرون	8,108	6,411	55.0
كوت ديفوار	9,730	6,245	19.0
الكونغو الديمقراطية	9,046	7,430	20.0
الكونغو الشعبية	1,696	912	18.0
كينيا	9,634	7,863	184.0
ليبيريا	300	279	-
ليسوتو	510	847	373.0
مالي	2,489	2,982	800.0
مدغشقر	1,706	1,587	-
مصر	183,500	159,700	54.0
المغرب	28,750	28,250	5,289.0
ملاوي	1,420	1,321	-
موريتانيا	1,139	1,059	-
موريشيوس	2,898	2,726	-
موزمبيق	18,390	11,570	9,928.0

الدولة	إنتاج الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)	استهلاك الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)	استيراد الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)
النيجر	495	1,065	779.0
أذربيجان	23,570	20,240	114.0
الأردن	18,600	16,820	334.0
أفغانستان	1,211	5,526	4,400.0
إندونيسيا	235,400	213,400	693.0
أوزبكستان	55,550	49,070	10,840.0
باكستان	109,700	92,330	490.0
البحرين	26,810	26,110	276.0
بنجلاديش	60,510	53,650	-
تايلاند	181,500	187,700	19,830.0
تركمانستان	21,180	15,090	-
تركيا	261,900	231,100	6,330.0
سيرلانكا	13,660	12,670	-
سلطنة عمان	32,160	28,920	-
سورية	17,070	14,160	-
الصين	5,883,000	5,564,000	6,185.0
طاجيكستان	17,030	12,960	103.0
العراق	75,450	38,460	11,970.0
الفلبين	86,590	78,300	
فيتنام	158,200	143,200	2,733.0
كازاخستان	100,800	94,230	1,318.0
قيرغيزستان	13,040	10,520	331.0

الدولة	إنتاج الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)	استهلاك الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)	استيراد الكهرباء (مليون كيلو وات / الساعة)
كوريا الجنوبية	526,000	507,600	-
لبنان	17,590	15,710	69.0
المالديف	402	374	-
ماليزيا	148,300	136,900	33.0
ميانمار	17,320	14,930	-
نيبال	4,244	4,983	2,175.0
الهند	1,386,000	1,137,000	5,617.0
اليمن	4,784	3,681	-
الصين (تايوان)	246,100	237,400	-
ألبانيا	7,138	5,110	1,827.0
البرازيل	567,900	509,100	41,310.0
البوسنه والهرسك	16,990	11,870	3,084.0
جامايكا	4,007	2,847	-
ساموا الغربية	132	113	-
كوبا	19,280	16,160	-
كوسوفو	5,638	3,957	557.0
مالطا	813	2,122	1,525.0

جدول (أ-6) بيانات الصادرات والواردات للدول المتلقية للمساعدات

الدولة	الصادرات (مليون دولار أمريكي)		الواردات (مليون دولار أمريكي)	
	2018	2019	2018	2019
بوروندي	285,503	275,062.07	905,279.16	887,000
تشاد	4,067,531	4,157,368.10	4,272,464	2,666,000
الصومال	1,223,967.52	1,120,361.32	4,701,866.34	-
أفريقيا الوسطى	419,196,578	414,205,623.00	1,042,907.03	603,000,000
ملاوي	2,136,259	2,377,292.85	2,635,722	2,941,000
إريتريا	-	-	1,066,000.00	1,147,000
غينيا بيساو	369,432	314,738,928	473,248.83	335,000,000
الكونغو الديمقراطية	16,080,742	15,173,271.46	17,773,436	6,800,000
موريتانيا	2,768,154	3,040,099.28	4,038,180	3,520,000
النيجر	1,450,912	1,422,306.74	3,370,139	2,327,000
مدغشقر	3,973,437.20	3,754,036.15	4,685,208.55	3,942,000
موزمبيق	7,029,128,14	6,271,225.10	12,395,495.58	7,428,000
نيبال	2,598,536	2,656,086.62	13,471,570	12,340,000
زيمبابوي	4,619,344	-	7,537,739	-
إسواتيني	1,907,865.14	2,052,249.00	2,068,525.31	1,832,000
أوغندا	4,968,292	6,047,736.39	7,114,332	7,518,000
غينيا	5,454,778	3,762,688.44	9,418,570	3,470,000
إثيوبيا	7,058,395.45	7,615,437.26	19,235,910	14,554,000
جزر الرأس الأخضر	968,366	1,008,054.46	1,338,406	796,000
رواندا	1,839,016	2,259,247.34	2,925,436	2,703,000
تنزانيا	-	-	-	-

الدولة	الصادرات (مليون دولار أمريكي)		الواردات (مليون دولار أمريكي)	
	2018	2019	2018	2019
الكاميرون	7,473,267	7,885,214.65	9,169,559	5,646,000
سيراليون	713,559.23	659,056.08	1,602,530.54	1,576,000
مالي	4,186,155	4,030,128.57	6,081,015	4,939,000
القمر المتحدة	156,055.21	149,339.05	351,750,712	230,000
السودان	2,672,753	2,341,152.06	3,219,570	9,291,000
السنغال	5,272,398.19	5,374,064.53	8,713,715	8,143,000
زامبيا	9,987,392	8,073,610.87	9,717,308	7,180,000
طاجيكستان	-	-	-	-
ميانمار	23,147,278	-	23,078,337	18,611,000
اليمن	23,147,278,691	-	-	10,407,000
كوت ديفوار	13,043,560	13,918,496.15	13,322,615	10,483,000
ليبيريا	849,000.00	882,016.40	3,079,000.00	869,000
بنين	3,889,961.78	4,264,042.97	4,923,520.37	3,932,000
الهند	538,635,201	528,297,765.71	639,013,264	486,059,000
الجابون	8,521,609.54	8,550,820.86	3,082,000.00	3,140,000
باكستان	28,222,894	28,153,324.14	63,137,969	50,349,000
غانا	23,118,048.36	24,098,556.29	23,871,613.87	13,411,000
فيتنام	259,514,070.63	279,720,233.91	236,862,000.00	253,393,000
ألبانيا	4,785,182.22	4,821,430.67	5,925,000.00	5,897,000
بنجلاديش	40,560,411.47	46,363,741.96	60,495,000.00	59,094,000
الكونغو الشعبية	11,408,904	8,475,348.65	6,701,825	2,242,000

الدولة	الصادرات (مليون دولار أمريكي)		الواردات (مليون دولار أمريكي)	
	2018	2019	2018	2019
توجو	1,596,123.84	1,650,459.20	2,116,000.00	2,137,000
كينيا	11,564,073	11,490,738.31	20,223,452.25	17,655,000
المغرب	45,676,479.05	46,813,904.40	58,082,696.75	50,734,000.00
أذربيجان	25,484,470.59	23,629,647.06	17,705,176.47	13,667,000
تايلاند	328,570,049	324,875,159.43	285,261,929.67	236,260,000
إندونيسيا	218,498,866.08	206,015,217.32	229,861,430.85	171,276,000
جيبوتي	4,494,480	-	4,188,971	4,138,000
بوركينا فاسو	4,511,341	4,056,716.09	5,259,902.82	4,187,000
جامبيا	356,833.56	376,853.73	677,801.01	621,000
قيرغيزستان	2,613,813	3,160,773.14	5,564,291	4,989,000
سيرلانكا	20,265,385	19,426,214.05	26,801,429	19,937,000
بوتسوانا	7,528,333	6,160,141.51	7,310,411	6,565,000
الفلبين	104,793,442	106,783,793.80	146,840,634.45	117,374,000
مصر	47,449,155.56	53,041,002.28	73,678,496.92	70,919,000
سورية	-	-	5,400,000.00	5,600,000
العراق	98,608,439.24	89,078,156.33	56,876,000.00	46,262,000
أفغانستان	1,609,466	-	7,983,844	6,777,000
أوزبكستان	14,131,222	18,070,469.61	19,444,356	21,866,000
البوسنة والهرسك	8,501,630	8,076,578.90	11,525,260	11,159,000
تركيا	227,780,558.16	249,301,402.13	236,243,526.63	210,345,000
جامايكا	5,964,662.47	6,247,130.49	8,024,861.97	6,339,000

الدولة	الصادرات (مليون دولار أمريكي)		الواردات (مليون دولار أمريكي)	
	2018	2019	2018	2019
كازاخستان	67,300,826.39	65,830,956.50	46,453,961	37,757,000
كوبا	14,505,000	-	12,596,000	9,901,000
الصين	2,655,609.10	2,641,273.37	2,548,985.63	2,078,386
تونس	19,503.57	19,126.16	24,736,521	21,555,000
الجزائر	44,522,950	38,999.16	56,195,097	41,934,000
ماليزيا	246,551.51	237,847,474.47	221,407,895	204,998,000
ليسوتو	1,280,884	1,073,373.56	2,305,440	2,016,000
البرازيل	280,742.69	263,497,852.45	273,547.36	184,370,000
تركمانستان	9,239,000	-	5,094,000	2,913,000
المالديف	3,693,141	3,894,422.05	4,097,587	2,888,000
موريشيوس	5,782,657	5,410,827.80	7,705,838	5,596,000
ساموا	267.27	316,413.90	363,000	391,000
سلطنة عمان	46,184,655	46,185,723.07	35,297,789	23,507,000
كوريا الجنوبية	719,489,868.24	657,825,602.87	535,202,000.00	503,343,000
الأردن	15,050,704.23	16,179,436.62	23,040,845.07	19,170,000
لبنان	11,389,185	18,383,300.00	26,069,578	19,641,000
مالطا	21,164,731	21,558,342.22	18,084,794	7,072,000
البحرين	29,959,042	-	27,047,872.34	13,256,000
كوسوفو	2,098,441.93	2,315,661.67	4,412,299.34	-
سيشل	1,333,887	1,368,168.58	1,558,271	1,167,000

(ب) مؤشرات التنمية في الدول المتلقية لمساعدات الصندوق

جدول (ب-1) مؤشـرات الديون والاستثمار الأجنبي والمساعدات الإنمائية للدول المستقبلة لمساعدات الصندوق

الدولة	نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات إلى الناتج المحلي(%)		نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي(%)		نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي(%)	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
إثيوبيا	5.86	5.01	3.99	2.62	32.98	29.49
اريتريا	-	-	-	-	-	-
أفريقيا الوسطى	29.55	33.95	0.81	1.15	36.94	39.74
الأردن	5.88	6.29	2.22	1.85	74.90	75.69
البانيا	2.27	0.19	7.95	7.86	65.15	63.00
البحرين	0.00	0.00	0.30	2.44	0.00	0.00
البرازيل	0.02	0.02	4.15	3.76	29.58	30.95
البوسنه والهرسك	1.76	2.30	2.95	1.94	79.12	82.30
الجابون	0.69	0.69	8.18	9.20	40.13	42.63
الجزائر	0.08	0.10	0.84	0.81	3.26	3.21
السنغال	4.30	6.12	3.65	4.17	51.18	57.60
السودان	2.92	5.32	3.43	2.70	64.99	72.97
الصومال	-	-	-	-	-	-
الصين	-0.01	0.00	1.69	1.09	-	-
العراق	1.03	0.94	-2.18	-1.31	874.79	903.13
الفلبين	0.16	0.24	2.87	2.04	22.78	22.20
الكاميرون	3.01	3.42	1.98	2.63	28.08	32.85
الكونغو الديمقراطية	5.37	6.00	3.01	2.68	10.58	10.79
الكونغو الشعبية	1.08	1.53	31.92	27.44	31.91	50.38
المالديف	2.48	1.28	10.86	17.04	44.15	47.48
المغرب	0.69	0.63	3.00	1.34	42.60	45.92

الدولة	نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات إلى الناتج المحلي(%)		نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي(%)		نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي(%)	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
النيجر	9.34	11.54	3.63	5.55	24.81	27.92
الهند	0.09	0.09	1.55	1.76	19.20	19.52
اليمن	34.00	19.47	-1.20	-1.64	29.96	31.24
أوغندا	5.91	5.97	3.21	3.60	37.41	39.73
إندونيسيا	0.09	-0.06	1.81	2.23	36.42	35.93
أذربيجان	0.19	0.25	2.98	3.13	34.41	32.97
أوزبكستان	1.11	2.00	1.24	4.00	34.81	37.54
أفغانستان	20.66	22.21	0.65	0.12	14.60	13.80
باكستان	0.44	0.78	0.55	0.80	29.73	36.24
بوتسوانا	0.46	0.38	1.53	1.42	9.55	8.53
بنجلاديش	1.11	1.48	0.88	0.63	19.02	18.87
بنين	4.03	4.18	1.36	1.52	25.31	27.09
بوركينا فاسو	6.90	7.18	1.67	1.02	20.46	22.90
بوروندي	14.85	19.55	0.03	0.03	19.41	19.20
تايلاند	-0.08	-0.06	2.60	0.89	34.06	33.16
تركمانستان	0.05	0.00	4.87	-	2.23	-
تركيا	0.15	0.11	1.65	1.22	57.29	57.89
تشاد	7.79	6.25	4.10	5.01	31.35	31.56
تنزانيا	4.23	3.41	1.68	1.57	31.88	31.00
توجو	5.54	7.50	-3.37	2.43	35.68	40.16
تونس	2.03	2.54	2.49	2.09	88.30	97.34

الدولة	نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات إلى الناتج المحلي(%)		نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي(%)		نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي(%)	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
جامايكا	0.64	0.77	4.93	4.04	105.04	96.38
جامبيا	35.58	31.80	1.97	1.77	41.68	39.32
الرأس الأخضر	4.28	7.70	5.49	5.31	89.86	91.90
القمر المتحدة	7.72	6.71	0.48	0.32	24.00	25.69
جيبوتي	5.95	8.20	5.64	5.26	77.04	76.77
رواندا	0.32	0.32	0.11	0.10	1.56	1.65
زامبيا	3.80	4.19	1.55	2.35	72.23	117.30
زيمبابوي	3.27	4.55	3.06	1.31	52.02	57.23
ساموا الغربية	15.59	14.52	2.03	0.12	52.04	47.94
سيرلانكا	-0.28	0.23	1.83	0.90	59.83	66.77
سلطنة عمان	0.00	0.00	7.45	4.48	0.00	0.00
سورية	-	-	-	-	-	-
سيراليون	12.43	14.43	6.13	8.31	42.48	43.87
طاجيكستان	5.36	4.52	2.94	2.62	79.42	81.69
غانا	1.63	1.40	4.56	5.79	35.59	40.25
غينيا	5.45	4.72	3.23	0.36	21.97	23.31
غينيا بيساو	10.53	9.00	1.41	2.29	37.23	47.40
فيتنام	0.67	0.42	6.32	6.15	43.58	44.80
قيرغيزستان	5.03	5.31	1.74	3.30	98.79	98.63
كازاخستان	0.04	0.03	0.05	1.85	87.53	86.02
كوبا	0.75	-	-	-	-	-

الدولة	نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات إلى الناتج المحلي(%)		نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي(%)		نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي(%)	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
كوت ديفوار	1.65	2.05	1.07	1.72	26.98	32.77
كوريا الجنوبية	-	-	0.71	0.64	0.00	0.00
كوسوفو	4.34	4.36	4.01	3.60	29.28	30.64
كينيا	2.84	3.40	1.85	1.40	34.96	35.83
لبنان	2.59	2.93	4.83	4.28	145.02	142.30
ليبيريا	17.56	19.45	3.96	2.82	37.64	44.21
ليسوتو	5.97	6.14	5.00	4.95	35.08	39.38
مالطا	-	-	29.39	27.45	-	-
مالي	8.78	10.78	2.74	2.86	27.39	30.05
ماليزيا	-0.01	0.00	2.32	2.50	0.00	0.00
مدغشقر	5.02	5.36	4.42	3.36	26.93	28.80
مصر	0.83	0.57	3.26	2.97	40.12	37.97
ملاوي	18.49	15.73	1.47	1.28	32.75	31.75
موزمبيق	12.28	12.48	18.04	14.26	126.73	133.11
موريتانيا	6.36	5.42	10.96	-11.62	74.13	70.65
موريشيوس	0.49	0.16	2.62	3.36	0.00	0.00
ميانمار	2.25	2.73	2.11	3.01	14.03	14.61
نيبال	4.98	4.44	0.23	0.61	18.89	21.26
سيشل	-	-	19.40	13.40	0.00	0.00
إسواتيني	2.60	1.64	0.67	2.86	10.93	14.01
الأرجنتين	0.01	0.00	2.29	1.50	54.79	62.70

جدول (ب -2) مؤشـرات التنمية الزراعية في الدول المتلقية للمساعدات

الدولة	مساهمة الناتج الزراعي 2019م	الدولة	نسبة الأراضي الزراعية 2018م	الدولة	نسبة الأراضي القابلة للزراعة 2018م	الدولة	نسبة العاملين في قطاع الزراعة 2019م
إريتريا	-	كوسوفو	-	كوسوفو	-	سورية	-
سورية	-	كازاخستان	80.4	بنجلاديش	59.6	كوسوفو	-
تركمانستان	-	بوروندي	79.2	الهند	52.6	سيشل	-
الصومال	62.7	ليسوتو	77.6	توجو	48.7	بوروندي	86
سيراليون	54.3	سورية	75.8	بوروندي	46.7	الصومال	80
غينيا بيساو	52.5	إريتريا	75.2	رواندا	46.7	ملاوي	76
تشاد	42.6	رواندا	73.4	جامبيا	43.5	تشاد	75
ليبيريا	39.1	جيبوتي	73.4	ملاوي	40.3	النيجر	73
النيجر	37.8	تركمانستان	72	باكستان	40.3	أوغندا	72
مالي	37.3	أوغندا	71.9	موريشيوس	36.9	أفريقيا الوسطى	70
كينيا	34.1	القمر المتحدة	71.5	القمر المتحدة	34.9	موزمبيق	70
إثيوبيا	33.5	مدغشقر	71.2	أوغندا	34.4	إثيوبيا	67
القمر المتحدة	33.1	إسواتيني	71	تايلاند	32.9	زيمبابوي	66
أفريقيا الوسطى	32.4	بنجلاديش	70.6	كوبا	28.7	تنزانيا	65
بوروندي	28.9	الصومال	70.3	مالطا	28.3	نيبال	64
تنزانيا	28.7	توجو	70.2	تركيا	26.5	مدغشقر	64
بنين	26.9	غانا	69	سورية	25.4	الكونغو الديمقراطية	64
موزمبيق	26	المغرب	68.5	أذربيجان	25.4	إريتريا	63
أفغانستان	25.8	كوت ديفوار	64.8	بنين	23.9	مالي	62
أوزبكستان	25.5	تونس	64.8	فيتنام	22.6	رواندا	62
ملاوي	25.5	لبنان	64.3	ألبانيا	22.6	غينيا	61

الدولة	مساهمة الناتج الزراعي 2019م	الدولة	نسبة الأراضي الزراعية 2018م	الدولة	نسبة الأراضي القابلة للزراعة 2018م	الدولة	نسبة العاملين في قطاع الزراعة 2019م
نيبال	24.3	موزمبيق	63.5	سيراليون	21.9	غينيا بيساو	60
رواندا	24.1	أوزبكستان	62.9	بوركينا فاسو	21.9	سيراليون	54
غينيا	23.6	ملاوي	61.4	غانا	20.7	كينيا	54
مدغشقر	23.3	الهند	60.4	سيرلانكا	20.7	زامبيا	50
أوغندا	23.1	كوبا	59.9	البوسنة والهرسك	20	ميانمار	49
توجو	22.5	جامبيا	59.8	الفلبين	18.7	طاجيكستان	45
باكستان	22	غينيا	59	تونس	18.7	ليسوتو	44
جامبيا	21.8	أفغانستان	58.1	المغرب	18.2	ليبيريا	43
ميانمار	21.4	غينيا بيساو	58	ميانمار	16.7	أفغانستان	43
كوت ديفوار	20.7	أذربيجان	57.7	السنغال	16.6	الهند	43
بوركينا فاسو	20.2	الصين	56.2	تنزانيا	15.2	الكاميرون	43
الكونغو الديمقراطية	20	قيرغيزستان	55	إثيوبيا	15.1	كوت ديفوار	40
طاجيكستان	19.2	سيراليون	54.7	نيبال	14.7	السودان	38
موريتانيا	18.7	تركيا	49.8	كوريا الجنوبية	14.6	بنين	38
ألبانيا	18.5	كينيا	48.5	النيجر	13.3	بنجلاديش	38
غانا	17.3	باكستان	47.8	الكاميرون	13.1	باكستان	37
الهند	16	السنغال	46.1	إندونيسيا	13	فيتنام	37
السنغال	14.8	بوتسوانا	45.6	المالديف	13	ألبانيا	36
الكاميرون	14.5	تنزانيا	44.8	لبنان	12.9	أذربيجان	36
فيتنام	14	اليمن	44.6	الصين	12.7	القمر المتحدة	34
بنجلاديش	12.7	بوركينا فاسو	44.2	غينيا	12.6	الكونغو الشعبية	34

الدولة	مساهمة الناتج الزراعي 2019م	الدولة	نسبة الأراضي الزراعية 2018م	الدولة	نسبة الأراضي القابلة للزراعة 2018م	الدولة	نسبة العاملين في قطاع الزراعة 2019م
إندونيسيا	12.7	سيرلانكا	43.7	جزر الرأس الأخضر	12.4	المغرب	33
الجزائر	12.4	تايلاند	43.3	أفغانستان	11.8	توجو	32
المغرب	12.2	ألبانيا	43.1	ليسوتو	11.6	موريتانيا	31
قيرغيزستان	12.1	البوسنة والهرسك	43.1	العراق	11.5	تايلاند	31
السودان	11.6	موريشيوس	42.4	جامايكا	11.1	غانا	30
مصر	11	زيمبابوي	41.9	كازاخستان	10.9	السنغال	30
تونس	10.4	الفلبين	41.7	السودان	10.7	ساموا	30
ساموا	9.8	جامايكا	41	غينيا بيساو	10.7	الجابون	30
الفلبين	8.8	تشاد	39.7	زيمبابوي	10.3	إندونيسيا	29
إسواتيني	8.5	فيتنام	39.3	أوزبكستان	10.3	اليمن	28
زيمبابوي	8.3	موريتانيا	38.5	إسواتيني	10.2	جامبيا	27
تايلاند	8	السودان	36.9	كينيا	10.2	بوركينا فاسو	26
الكونغو الشعبية	7.8	إثيوبيا	36.3	البرازيل	9.7	أوزبكستان	26
سيرلانكا	7.4	النيجر	36.1	كوت ديفوار	9.1	سيرلانكا	25
ماليزيا	7.3	طاجيكستان	34.1	موزمبيق	7.2	الصين	25
الصين	7.1	البرازيل	33.9	إريتريا	6.8	جيبوتي	25
كوسوفو	6.9	مالي	33.8	قيرغيزستان	6.7	الفلبين	23
جامايكا	6.6	بنين	33.3	مدغشقر	6	تركمانستان	21
تركيا	6.4	مالطا	32.4	مالي	5.3	مصر	21
أذربيجان	5.7	زامبيا	32.1	طاجيكستان	5.3	بوتسوانا	20
اليمن	5.7	إندونيسيا	31.5	ليبيريا	5.2	قيرغيزستان	19

الدولة	مساهمة الناتج الزراعي 2019م	الدولة	نسبة الأراضي الزراعية 2018م	الدولة	نسبة الأراضي القابلة للزراعة 2018م	الدولة	نسبة العاملين في قطاع الزراعة 2019م
البوسنة والهرسك	5.6	الكونغو الشعبية	31.1	زامبيا	5.1	تركيا	18
الجابون	5.6	نيبال	28.7	تركمانستان	4.1	البوسنة والهرسك	18
المالديف	5.2	ليبيريا	28	تشاد	3.9	العراق	18
الأردن	4.9	ماليزيا	26.3	الكونغو الديمقراطية	3.1	كوبا	17
جزر الرأس الأخضر	4.8	المالديف	26.3	الجزائر	3.1	جامايكا	15
ليسوتو	4.5	العراق	21.3	أفريقيا الوسطى	2.9	كازاخستان	15
كازاخستان	4.5	الكاميرون	20.6	مصر	2.8	تونس	14
البرازيل	4.4	الجابون	20	ساموا	2.8	إسواتيني	12
كوبا	3.8	جزر الرأس الأخضر	19.6	ماليزيا	2.7	لبنان	11
لبنان	3.1	ميانمار	19.5	الأردن	2.7	جزر الرأس الأخضر	11
موريشيوس	2.9	الجزائر	17.4	اليمن	2.4	الجزائر	10
زامبيا	2.9	كوريا الجنوبية	17.4	البحرين	2.1	ماليزيا	10
سلطنة عمان	2.4	ساموا	12.4	الصومال	1.8	البرازيل	9
سيشل	2.3	الأردن	12	الكونغو الشعبية	1.6	المالديف	8
بوتسوانا	1.9	الكونغو الديمقراطية	11.6	الجابون	1.3	موريشيوس	6
كوريا الجنوبية	1.6	البحرين	11.1	بوتسوانا	0.5	كوريا الجنوبية	5
العراق	1.5	أفريقيا الوسطى	8.2	موريتانيا	0.4	سلطنة عمان	4
جيبوتي	1.3	سلطنة عمان	4.6	سيشل	0.3	الأردن	2
مالطا	0.7	مصر	3.8	سلطنة عمان	0.2	مالطا	1
البحرين	0.3	سيشل	3.4	جيبوتي	0.1	البحرين	1

جدول (ب -3) (1) مؤشـرات التنمية في قطاع التعليم

الدولة	الانفاق على القطاع من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي العام	الدولة	نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية (صافي)
كوبا	12.8	سيراليون	33.9	ماليزيا	100
سيراليون	7.7	أوزبكستان	23	مالطا	100
ليسوتو	7	تركمانستان	22.8	سيرلانكا	99
البرازيل	6.3	بوركينا فاسو	22.7	المغرب	99
قيرغيزستان	6	توجو	21.8	طاجيكستان	98
زيمبابوي	5.9	السنغال	21.5	ميانمار	98
موزمبيق	5.5	تنزانيا	20.6	الجزائر	98
بوركينا فاسو	5.4	بوروندي	19.9	كوبا	98
توجو	5.4	مدغشقر	19.8	البحرين	97
أوزبكستان	5.3	كينيا	19.1	مصر	97
كينيا	5.3	زيمبابوي	19	بنين	97
جامايكا	5.2	موريشيوس	18.7	كوريا الجنوبية	97
جزر الرأس الأخضر	5.2	غانا	18.6	نيبال	96
نيبال	5.1	كوت ديفوار	18.3	البرازيل	96
بوروندي	5.1	ماليزيا	17.9	مدغشقر	96
مالطا	4.8	موزمبيق	17.9	المالديف	95
السنغال	4.8	بنين	17.7	ألبانيا	95
موريشيوس	4.7	جامايكا	17.3	أوزبكستان	95
ملاوي	4.7	زامبيا	17	موريشيوس	95
زامبيا	4.6	الكاميرون	16.9	رواندا	95
ماليزيا	4.2	النيجر	16.8	ساموا الغربية	94

الدولة	الانفاق على القطاع من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي العام	الدولة	نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية (صافي)
فيتنام	4.2	مالي	16.5	موزمبيق	94
ساموا الغربية	4.2	البرازيل	16.5	الفلبين	94
أفغانستان	4.1	تشاد	16.4	بوروندي	93
غانا	4	جزر الرأس الأخضر	16.4	الكاميرون	93
بنين	4	ملاوي	15.8	إندونيسيا	93
مالي	3.8	قيرغيزستان	15.7	جزر الرأس الأخضر	93
تنزانيا	3.7	أفغانستان	15.7	ليسوتو	93
جيبوتي	3.6	الكونغو الشعبية	15.6	أذربيجان	92
ألبانيا	3.6	غينيا	14.9	بنجلاديش	91
النيجر	3.5	باكستان	14.5	توجو	91
الكونغو الشعبية	3.5	فيتنام	14.5	قيرغيزستان	90
كوت ديفوار	3.3	نيبال	14.1	كوت ديفوار	90
الأردن	3.1	الكونغو الديمقراطية	14	تركيا	88
رواندا	3.1	جيبوتي	14	كازاخستان	87
الكاميرون	3.1	كازاخستان	13.9	سلطنة عمان	86
باكستان	2.9	ليسوتو	13.9	غانا	86
مدغشقر	2.8	مالطا	13.5	اليمن	84
كازاخستان	2.6	ألبانيا	12.4	إسواتيني	83
ليبيريا	2.6	سيرلانكا	11.3	زامبيا	83
أذربيجان	2.5	جامبيا	11.2	تنزانيا	81
تشاد	2.5	أوغندا	10.9	القمر المتحدة	81

الدولة	الانفاق على القطاع من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي العام	الدولة	نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية (صافي)
جامبيا	2.4	رواندا	10.8	جامايكا	81
غينيا	2.3	ميانمار	10.5	الأردن	81
البحرين	2.3	ساموا الغربية	10.5	موريتانيا	80
أوغندا	2.1	الأردن	10	بوركينا فاسو	79
سيرلانكا	2.1	موريتانيا	9.5	جامبيا	77
موريتانيا	1.9	بنجلاديش	9.3	السنغال	75
ميانمار	1.9	ليبيريا	8.1	باكستان	68
الكونغو الديمقراطية	1.5	أذربيجان	7.4	جيبوتي	66
بنجلاديش	1.3	البحرين	7.2	النيجر	65
تونس	-	تونس	-	السودان	60
طاجيكستان	-	لبنان	-	مالي	59
سورية	-	المالديف	-	إريتريا	51
سلطنة عمان	-	سلطنة عمان	-	ليبيريا	44
كوريا الجنوبية	-	إثيوبيا	-	لبنان	-
تايلاند	-	بوتسوانا	-	ملاوي	-
مصر	-	إندونيسيا	-	غينيا	-
تركمانستان	-	الفلبين	-	تشاد	-
تركيا	-	تايلاند	-	تونس	-
القمر المتحدة	-	المغرب	-	فيتنام	-
لبنان	-	طاجيكستان	-	سيراليون	-
السودان	-	غينيا بيساو	-	البوسنة والهرسك	-

الدولة	الانفاق على القطاع من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي العام	الدولة	نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية (صافي)
غينيا بيساو	-	القمر المتحدة	-	أوغندا	-
كوسوفو	-	الهند	-	تايلاند	-
بوتسوانا	-	السودان	-	الهند	-
إندونيسيا	-	أفريقيا الوسطى	-	الكونغو الشعبية	-
أفريقيا الوسطى	-	مصر	-	بوتسوانا	-
إسواتيني	-	الجابون	-	زيمبابوي	-
إريتريا	-	تركيا	-	إثيوبيا	-
إثيوبيا	-	الصين	-	كينيا	-
اليمن	-	الصين (تايوان)	-	أفريقيا الوسطى	-
الهند	-	كوريا الجنوبية	-	غينيا بيساو	-
المغرب	-	سورية	-	سورية	-
المالديف	-	الجزائر	-	أفغانستان	-
الفلبين	-	اليمن	-	الصومال	-
الصين	-	الصومال	-	تركمانستان	-
الصين (تايوان)	-	إريتريا	-	الكونغو الديمقراطية	-
الصومال	-	البوسنة والهرسك	-	الصين	-
الجزائر	-	كوبا	-	الصين (تايوان)	-
الجابون	-	كوسوفو	-	الجابون	-
البوسنة والهرسك	-	العراق	-	العراق	-
العراق	-	إسواتيني	-	كوسوفو	-

جدول (ب -3) (2) مؤشـرات التنمية في قطاع التعليم

الدولة	إجمالـي معدل اتمـام مرحلة التعليـم الابتدائـي	الدولة	نسـبة التلاميذ إلـى المعلمين فـي المرحلة الابتدائية	الدولة	نسـبة الالتحاق بالتعليـم العالي
نيبال	120	رواندا	60	تركيا	113
الفلبين	115	ملاوي	59	كوريا الجنوبية	96
فيتنام	110	موزمبيق	55	كازاخستان	62
قيرغيزستان	109	تنزانيا	51	ألبانيا	60
ساموا الغربية	109	أفغانستان	49	مالطا	59
كازاخستان	106	الكاميرون	45	البحرين	56
أوزبكستان	106	باكستان	44	الصين	54
مصـر	105	بوروندي	43	الجزائر	51
مالطا	104	أوغندا	43	ماليزيا	43
ألبانيا	103	كوت ديفوار	42	قيرغيزستان	42
سيرلانكا	102	زامبيا	42	موريشيوس	41
إندونيسيا	102	بوركينا فاسو	40	كوبا	41
الجزائر	101	توجو	40	سلطنة عمان	40
سلطنة عمان	101	مدغشقر	40	البوسنة والهرسك	40
أذربيجان	100	بنين	39	المغرب	39
البحرين	100	إريتريا	39	إندونيسيا	36
موريشيوس	99	مالي	38	الفلبين	35
ماليزيا	99	جامبيا	36	مصـر	35
المغرب	97	النيجر	36	الأردن	34
رواندا	97	السنغال	36	تونس	32
ميانمار	95	موريتانيا	34	أذربيجان	32

الدولة	إجمالـي معدل اتمـام مرحلة التعليـم الابتدائـي	الدولة	نسـبة التلاميذ إلـى المعلمين فـي المرحلة الابتدائية	الدولة	نسـبة الالتحاق بالتعليـم العالي
طاجيكستان	95	ليسوتو	33	طاجيكستان	31
تونس	95	الهند	33	المالديف	31
كوريا الجنوبية	95	بنجلاديش	30	فيتنام	29
إسواتيني	94	جيبوتي	29	الهند	29
غانا	94	الفلبين	29	بوتسوانا	25
تايلاند	94	سيراليون	28	جزر الرأس الأخضـر	24
المالديف	92	القمر المتحدة	28	بنجلاديش	24
الهند	92	المغرب	27	سيرلانكا	21
تركيا	89	غانا	27	ميانمار	19
توجو	87	إسواتيني	27	غانا	17
جزر الرأس الأخضـر	87	قيرغيزستان	25	توجو	14
جامايكا	87	جامايكا	25	الكاميرون	14
أفغانستان	86	الجزائر	24	تركمانستان	14
كوبا	84	مصـر	24	السنغال	13
سيراليون	83	ميانمار	24	نيبال	13
الأردن	82	سيرلانكا	22	بنين	13
زامبيا	80	طاجيكستان	22	أوزبكستان	13
كوت ديفوار	79	أوزبكستان	22	كينيا	11
جامبيا	79	ليبيريا	22	ليسوتو	10
القمر المتحدة	77	جزر الرأس الأخضـر	21	أفغانستان	10
موريتانيا	73	نيبال	20	باكستان	9

الدولة	إجمالي معدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي	الدولة	نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية	الدولة	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي
باكستان	73	فيتنام	20	كوت ديفوار	9
تنزانيا	68	البرازيل	20	موزمبيق	7
بوركينا فاسو	65	الأردن	19	بوركينا فاسو	7
الكاميرون	65	ألبانيا	18	رواندا	6
بنين	64	كازاخستان	17	بوروندي	6
جيبوتي	63	البوسنة والهرسك	17	موريتانيا	6
مدغشقر	63	تايلاند	17	مالي	5
النيجر	62	إندونيسيا	17	مدغشقر	5
السودان	62	تركيا	17	النيجر	4
ليبيريا	61	تونس	17	تنزانيا	3
السنغال	61	موريشيوس	16	تايلاند	-
إريتريا	60	الصين	16	البرازيل	-
بوروندي	59	كوريا الجنوبية	16	سورية	-
موزمبيق	55	أذربيجان	15	جامايكا	-
أوغندا	53	مالطا	13	الكونغو الشعبية	-
مالي	50	لبنان	12	لبنان	-
تشاد	41	البحرين	12	السودان	-
كينيا	-	ماليزيا	12	ليبيريا	-
ليسوتو	-	المالديف	10	غينيا	-
اليمن	-	سلطنة عمان	10	اليمن	-

الدولة	إجمالي معدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي	الدولة	نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية	الدولة	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي
غينيا	-	كوبا	9	القمر المتحدة	-
بنجلاديش	-	أفريقيا الوسطى	-	إثيوبيا	-
لبنان	-	إثيوبيا	-	الكونغو الديمقراطية	-
بوتسوانا	-	تشاد	-	زيمبابوي	-
البوسنة والهرسك	-	كينيا	-	جيبوتي	-
زيمبابوي	-	غينيا بيساو	-	أوغندا	-
ملاوي	-	غينيا	-	تشاد	-
الكونغو الشعبية	-	الكونغو الشعبية	-	جامبيا	-
سورية	-	زيمبابوي	-	أفريقيا الوسطى	-
الكونغو الديمقراطية	-	الصومال	-	إريتريا	-
غينيا بيساو	-	الكونغو الديمقراطية	-	ملاوي	-
إثيوبيا	-	اليمن	-	الجابون	-
أفريقيا الوسطى	-	ساموا الغربية	-	الصومال	-
الجابون	-	السودان	-	سيراليون	-
الصين	-	الجابون	-	زامبيا	-
تركمانستان	-	بوتسوانا	-	غينيا بيساو	-
الصين (تايوان)	-	سورية	-	الصين (تايوان)	-
الصومال	-	تركمانستان	-	ساموا الغربية	-
البرازيل	-	الصين (تايوان)	-	كوسوفو	-
العراق	-	العراق	-	العراق	-

جدول (ب-3) (3) مؤشـرات التنمية في قطاع الإسكان والمياه والصـرف الصحي

الدولة	نسبة الوصول إلى مرفق صحي محسن من إجمالي عدد السكان	الدولة	نسبة من يحصلون على مياه شرب محسنة من إجمالي عدد السكان	الدولة	نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان
كوريا الجنوبية	100	كوريا الجنوبية	100	مالطا	95
البحرين	96	مالطا	100	الأردن	91
مالطا	93	البحرين	100	البحرين	90
ماليزيا	89	تايلاند	100	الجابون	90
الأردن	81	ساموا	100	لبنان	89
تونس	78	موريشيوس	100	البرازيل	87
الصين	72	المالديف	99	سلطنه عمان	86
تركيا	65	تركمانستان	99	كوريا الجنوبية	81
مصر	61	الأردن	99	جيبوتي	78
الفلبين	52	تركيا	99	كوبا	77
البرازيل	49	مصر	99	ماليزيا	77
كوبا	44	أوزبكستان	98	تركيا	76
ألبانيا	40	البرازيل	98	الجزائر	74
المغرب	39	ماليزيا	97	بوتسوانا	71
جيبوتي	39	سورية	97	تونس	70
كوت ديفوار	32	بنجلاديش	97	جزر الرأس الأخضر	67
تنزانيا	30	كازاخستان	96	المغرب	64
كينيا	29	البوسنة والهرسك	96	جامبيا	63
موزمبيق	29	تونس	96	ألبانيا	62
زامبيا	26	كوبا	95	الصين	61

الدولة	نسبة الوصول إلى مرفق صحي محسن من إجمالي عدد السكان	الدولة	نسبة من يحصلون على مياه شرب محسنة من إجمالي عدد السكان	الدولة	نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان
ملاوي	26	فيتنام	95	كازاخستان	58
أفريقيا الوسطى	25	الجزائر	94	الكاميرون	58
غينيا	23	الفلبين	94	غانا	57
لبنان	22	لبنان	93	إندونيسيا	57
البوسنة والهرسك	22	الصين	93	جامايكا	56
السنغال	21	الهند	93	أذربيجان	56
مالي	19	سلطنة عمان	92	موريتانيا	55
الجزائر	18	ألبانيا	91	سورية	55
سيراليون	13	أذربيجان	91	تركمانستان	53
النيجر	10	باكستان	91	كوت ديفوار	52
سلطنة عمان	-	بوتسوانا	90	ليبيريا	52
المالديف	-	سيرلانكا	89	تايلاند	51
تايلاند	-	إندونيسيا	89	أوزبكستان	50
تركمانستان	-	نيبال	89	البوسنة والهرسك	49
كازاخستان	-	قيرغيزستان	87	بنين	48
ساموا	-	المغرب	87	السنغال	48
طاجيكستان	-	جزر الرأس الأخضر	87	الفلبين	47
قيرغيزستان	-	الجابون	86	الصومال	46
سيرلانكا	-	ميانمار	82	الكونغو الديمقراطية	46

الدولة	نسبة الوصول إلى مرفق صحي محسن من إجمالي عدد السكان	الدولة	نسبة من يحصلون على مياه شرب محسنة من إجمالي عدد السكان	الدولة	نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان
موريشيوس	-	طاجيكستان	81	زامبيا	45
أذربيجان	-	جامايكا	81	غينيا بيساو	44
سورية	-	السنغال	81	مالي	44
جامايكا	-	غانا	81	مصر	43
فيتنام	-	القمر المتحدة	80	سيراليون	43
جزر الرأس الأخضر	-	جامبيا	78	توجو	43
إندونيسيا	-	مالي	78	أفريقيا الوسطى	42
رواندا	-	جيبوتي	76	موريشيوس	41
ميانمار	-	كوت ديفوار	73	المالديف	41
بوتسوانا	-	الكونغو الشعبية	73	مدغشقر	39
نيبال	-	ليبيريا	73	اليمن	38
الهند	-	موريتانيا	71	بنجلاديش	38
باكستان	-	ليسوتو	69	باكستان	37
اليمن	-	ملاوي	69	غينيا	37
بنجلاديش	-	أفغانستان	67	قيرغيزستان	37
موريتانيا	-	غينيا بيساو	67	فيتنام	37
الجابون	-	بنين	66	موزمبيق	37
بوروندي	-	توجو	65	إريتريا	36
أفغانستان	-	زيمبابوي	64	السودان	35

الدولة	نسبة الوصول إلى مرفق صحي محسن من إجمالي عدد السكان	الدولة	نسبة من يحصلون على مياه شرب محسنة من إجمالي عدد السكان	الدولة	نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان
ليسوتو	-	اليمن	63	الهند	35
جامبيا	-	غينيا	62	تنزانيا	35
الكاميرون	-	بوروندي	61	زيمبابوي	32
الصومال	-	سيراليون	61	ميانمار	31
السودان	-	الكاميرون	60	بوركينا فاسو	31
زيمبابوي	-	السودان	60	القمر المتحدة	29
القمر المتحدة	-	زامبيا	60	ليسوتو	29
غينيا بيساو	-	كينيا	59	أوغندا	28
الكونغو الديمقراطية	-	رواندا	58	طاجيكستان	28
الكونغو الشعبية	-	تنزانيا	57	كينيا	28
بوركينا فاسو	-	موزمبيق	56	أفغانستان	26
أوغندا	-	مدغشقر	54	تشاد	24
غانا	-	الصومال	52	إثيوبيا	22
ليبيريا	-	إريتريا	52	نيبال	21
توجو	-	النيجر	50	سيرلانكا	19
بنين	-	أوغندا	49	ساموا	18
إريتريا	-	بوركينا فاسو	48	ملاوي	17
مدغشقر	-	أفريقيا الوسطى	46	رواندا	17
تشاد	-	الكونغو الديمقراطية	43	النيجر	17
إثيوبيا	-	إثيوبيا	41	بوروندي	14
سلطنة عمان	-	تشاد	39	الكونغو الشعبية	-

جدول (ب-3) (4) مؤشـرات التنمية فـي قطاع الصحة

الدولة	نسبة إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نصيب الفرد من الإنفاق الحالي على الرعاية الصحية
سيراليون	16.06	مالطا	2753.51
كوبا	11.19	كوريا الجنوبية	2542.82
أفريقيا الوسطى	10.99	البحرين	994.18
البرازيل	9.51	كوبا	986.94
المالديف	9.41	المالديف	973.54
أفغانستان	9.4	البرازيل	848.39
ملاوي	9.33	لبنان	686.47
ليسوتو	9.28	سلطنة عمان	678.23
مالطا	8.96	موريشيوس	653.35
البوسنة والهرسك	8.9	البوسنة والهرسك	539.55
لبنان	8.35	الصين	501.06
ساموا الغربية	8.17	بوتسوانا	482.96
موزمبيق	8.17	تركمانستان	460.18
الأردن	7.79	ماليزيا	427.22
بوروندي	7.74	تركيا	389.87
رواندا	7.54	الأردن	330.14
النيجر	7.33	جامايكا	320.98
تونس	7.29	تايلاند	275.92
طاجيكستان	7.24	كازاخستان	275.85
غينيا بيساو	7	ألبانيا	274.91
ليبيريا	6.74	إسواتيني	271.14
تركمانستان	6.61	الجزائر	255.87

الدولة	نسبة إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نصيب الفرد من الإنفاق الحالي على الرعاية الصحية
إسواتيني	6.54	تونس	251.55
قيرغيزستان	6.53	العراق	239.41
أوغندا	6.53	ساموا الغربية	227.33
الجزائر	6.22	الجابون	218.37
توجو	6.17	جزر الرأس الأخضر	194.86
جامايكا	6.06	المغرب	174.78
فيتنام	5.92	أذربيجان	165.77
بوتسوانا	5.85	سيرلانكا	157.47
نيبال	5.84	فيتنام	151.69
موريشيوس	5.83	زيمبابوي	140.32
بروكينا فاسو	5.63	الفلبين	136.54
جزر الرأس الأخضر	5.36	مصر	125.55
الصين	5.35	ليسوتو	124.79
المغرب	5.31	إندونيسيا	111.68
أوزبكستان	5.29	كينيا	88.39
ألبانيا	5.26	سيراليون	85.78
كينيا	5.17	قيرغيزستان	85.74
مصر	4.95	أوزبكستان	82.27
زامبيا	4.93	غانا	77.91
مدغشقر	4.79	زامبيا	75.99
ميانمار	4.79	الهند	72.83
زيمبابوي	4.73	كوت ديفوار	71.88

الدولة	نسبة إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نصيب الفرد من الإنفاق الحالي على الرعاية الصحية
القمر المتحدة	4.59	جيبوتي	70.86
موريتانيا	4.58	سورية	69.83
السودان	4.51	القمر المتحدة	65.23
الفلبين	4.4	السودان	60.17
كوت ديفوار	4.19	طاجيكستان	59.84
سلطنة عمان	4.13	ميانمار	59.21
البحرين	4.13	السنغال	58.9
تركيا	4.12	رواندا	58.31
العراق	4.11	نيبال	57.85
تشاد	4.1	موريتانيا	54.49
إريتريا	4.09	الكاميرون	54.14
السنغال	3.98	أفريقيا الوسطى	53.66
غينيا	3.93	غينيا بيساو	53.29
مالي	3.88	أفغانستان	49.84
تايلاند	3.79	الكونغو الشعبية	47.52
ماليزيا	3.76	ليبيريا	45.42
سيرلانكا	3.76	أوغندا	43.14
تنزانيا	3.63	باكستان	42.87
غانا	3.54	بنجلاديش	41.91

الدولة	نسبة إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نصيب الفرد من الإنفاق الحالي على الرعاية الصحية
الهند	3.54	توجو	41.84
الكاميرون	3.53	موزمبيق	40.26
أذربيجان	3.51	بوركينا فاسو	40.25
إثيوبيا	3.3	غينيا	38.32
الكونغو الديمقراطية	3.3	تنزانيا	36.82
باكستان	3.2	ملاوي	35.5
جامبيا	3.09	مالي	34.95
كازاخستان	2.92	بنين	30.94
إندونيسيا	2.87	النيجر	30.36
الجابون	2.75	تشاد	29.24
بنين	2.49	إثيوبيا	24.23
بنجلاديش	2.34	بوروندي	24.03
جيبوتي	2.32	إريتريا	23.79
الكونغو الشعبية	2.14	جامبيا	22.16
كوريا الجنوبية	-	مدغشقر	22.05
اليمن	-	الكونغو الديمقراطية	18.51
سورية	-	اليمن	-
الصومال	-	الصومال	-
كوسوفو	-	كوسوفو	-

جدول (ب -3) (5) مؤشـرات التنمية في قطاع الصحة

الدولة	معدل وفيات الأطفال الرضع	الدولة	نسبة وفيات الأمهات 2017	الدولة	معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات	الدولة	العمر المتوقع عند الميلاد	الدولة	معدل انتشار فيروس الإيدز
أفريقيا الوسطى	81	تشاد	1140	الصومال	117	كوريا الجنوبية	83	إسواتيني	27
سيراليون	81	سيراليون	1120	تشاد	114	مالطا	83	ليسوتو	22.8
الصومال	74	أفريقيا الوسطى	829	أفريقيا الوسطى	110	كوبا	79	بوتسوانا	20.7
تشاد	69	الصومال	829	سيراليون	109	لبنان	79	زيمبابوي	12.8
ليسوتو	68	موريتانيا	766	غينيا	99	ألبانيا	79	موزمبيق	12.4
الكونغو الديمقراطية	66	غينيا بيساو	667	مالي	94	المالديف	79	زامبيا	11.5
غينيا	64	ليبيريا	661	بنين	90	سلطنة عمان	78	ملاوي	8.9
ليبيريا	62	أفغانستان	638	بوركينا فاسو	88	تركيا	78	أوغندا	5.8
مالي	60	كوت ديفوار	617	ليسوتو	86	البحرين	77	كينيا	4.8
بنين	59	جامبيا	597	الكونغو الديمقراطية	85	البوسنة والهرسك	77	تنزانيا	3.5
كوت ديفوار	59	غينيا	576	ليبيريا	85	الجزائر	77	الجابون	3.5
باكستان	56	مالي	562	النيجر	80	المغرب	77	أفريقيا الوسطى	3.5
موزمبيق	55	بوروندي	548	غينيا بيساو	79	الصين	77	غينيا بيساو	3.4
بوركينا فاسو	54	ليسوتو	544	كوت ديفوار	79	تونس	77	الكاميرون	3.1
غينيا بيساو	52	الكاميرون	529	الكاميرون	75	سيرلانكا	77	الكونغو الشعبية	3.1
موريتانيا	50	تنزانيا	524	موزمبيق	74	تايلاند	77	رواندا	2.6
الكاميرون	50	النيجر	509	موريتانيا	73	ماليزيا	76	كوت ديفوار	2.4
القمر المتحدة	48	إريتريا	480	توجو	67	البرازيل	76	توجو	2.2
جيبوتي	48	الكونغو الديمقراطية	473	باكستان	67	الأردن	75	جامبيا	1.9
أفغانستان	47	زيمبابوي	458	القمر المتحدة	63	فيتنام	75	غانا	1.7

الدولة	معدل وفيات الأطفال الرضع	الدولة	نسبة وفيات الأمهات 2017	الدولة	معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات	الدولة	العمر المتوقع عند الميلاد	الدولة	معدل انتشار فيروس الإيدز
النيجر	47	إسواتيني	437	زامبيا	62	جامايكا	74	سيراليون	1.6
توجو	46	إثيوبيا	401	أفغانستان	60	موريشيوس	74	ليبيريا	1.5
اليمن	44	بنين	397	السودان	58	ساموا الغربية	73	جامايكا	1.4
زامبيا	42	توجو	396	جيبوتي	58	بنجلاديش	73	غينيا	1.4
السودان	41	الكونغو الشعبية	378	اليمن	58	أذربيجان	73	مالي	1.2
بوروندي	40	أوغندا	375	بوروندي	57	جزر الرأس الأخضر	73	تشاد	1.2
إسواتيني	39	ملاوي	349	زيمبابوي	55	كازاخستان	73	موريشيوس	1.2
زيمبابوي	38	كينيا	342	جامبيا	52	سورية	73	تايلاند	1
إثيوبيا	37	مدغشقر	335	إثيوبيا	51	مصر	72	بوروندي	1
مدغشقر	37	بوركينا فاسو	320	مدغشقر	51	أوزبكستان	72	بنين	1
جامبيا	36	السنغال	315	تنزانيا	50	إندونيسيا	72	إثيوبيا	0.9
تركمانستان	36	غانا	308	إسواتيني	49	قيرغيزستان	72	جيبوتي	0.8
تنزانيا	36	السودان	295	الكونغو الشعبية	48	كوسوفو	72	الكونغو الديمقراطية	0.8
ميانمار	36	موزمبيق	289	غانا	46	طاجيكستان	71	ميانمار	0.7
الكونغو الشعبية	35	القمر المتحدة	273	أوغندا	46	نيبال	71	بوركينا فاسو	0.7
غانا	34	الجابون	252	ميانمار	45	الفلبين	71	إريتريا	0.6
أوغندا	33	ميانمار	250	السنغال	45	العراق	71	جزر الرأس الأخضر	0.6
السنغال	33	رواندا	248	الجابون	43	الهند	70	البرازيل	0.5
كينيا	32	جيبوتي	248	كينيا	43	بوتسوانا	70	السنغال	0.4
بوتسوانا	32	زامبيا	213	ملاوي	42	رواندا	69	ماليزيا	0.4

الدولة	معدل وفيات الأطفال الرضع	الدولة	نسبة وفيات الأمهات 2017	الدولة	معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات	الدولة	العمر المتوقع عند الميلاد	الدولة	معدل انتشار فيروس الإيدز
ملاوي	31	نيبال	186	تركمانستان	42	السنغال	68	كوبا	0.4
الجابون	31	إندونيسيا	177	بوتسوانا	42	تركمانستان	68	فيتنام	0.3
إريتريا	31	بنجلاديش	173	إريتريا	41	باكستان	67	مدغشقر	0.3
طاجيكستان	30	اليمن	164	الهند	34	مدغشقر	67	كازاخستان	0.3
الهند	28	الهند	145	رواندا	34	جيبوتي	67	النيجر	0.2
رواندا	26	بوتسوانا	144	طاجيكستان	34	كينيا	67	موريتانيا	0.2
نيبال	26	باكستان	140	نيبال	31	ميانمار	67	طاجيكستان	0.2
بنجلاديش	26	الفلبين	121	بنجلاديش	31	إثيوبيا	67	أوزبكستان	0.2
الفلبين	22	الجزائر	112	الفلبين	27	الجابون	66	السودان	0.2
العراق	22	جامايكا	80	العراق	26	اليمن	66	قيرغيزستان	0.2
إندونيسيا	20	العراق	79	إندونيسيا	24	إريتريا	66	الفلبين	0.2
الجزائر	20	المغرب	70	الجزائر	23	تنزانيا	65	سلطنة عمان	0.1
أذربيجان	18	موريشيوس	61	سورية	22	السودان	65	نيبال	0.1
المغرب	18	قيرغيزستان	60	المغرب	21	الكونغو الشعبية	65	الصومال	0.1
سورية	18	البرازيل	60	أذربيجان	20	موريتانيا	65	الجزائر	0.1
مصر	17	جزر الرأس الأخضر	58	مصر	20	أفغانستان	65	المغرب	0.1
أوزبكستان	16	المالديف	53	فيتنام	20	غانا	64	باكستان	0.1
قيرغيزستان	16	الأردن	46	قيرغيزستان	18	القمر المتحدة	64	تونس	0.1
فيتنام	16	تونس	43	أوزبكستان	17	ليبيريا	64	سيرلانكا	0.1
تونس	15	فيتنام	43	تونس	17	ملاوي	64	لبنان	0.1
موريشيوس	14	ساموا الغربية	43	الأردن	16	زامبيا	64	مصر	0.1

الدولة	معدل وفيات الأطفال الرضع	الدولة	نسبة وفيات الأمهات 2017	الدولة	معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات	الدولة	العمر المتوقع عند الميلاد	الدولة	معدل انتشار فيروس الإيدز
جزر الرأس الأخضر	13	مصر	37	موريشيوس	16	أوغندا	63	القمر المتحدة	0.1
الأردن	13	تايلاند	37	جزر الرأس الأخضر	15	النيجر	62	اليمن	0.1
ساموا الغربية	13	كوبا	36	ساموا الغربية	15	بنين	62	أفغانستان	0.1
البرازيل	12	سيرلانكا	36	جامايكا	14	جامبيا	62	سورية	0.1
جامايكا	12	سورية	31	البرازيل	14	بوركينا فاسو	62	أذربيجان	0.1
سلطنة عمان	10	ماليزيا	29	سلطنة عمان	11	غينيا	62	ألبانيا	0.1
تركيا	9	أوزبكستان	29	كازاخستان	11	بوروندي	62	إندونيسيا	-
كازاخستان	9	الصين	29	تركيا	10	توجو	61	بنجلاديش	-
ألبانيا	9	لبنان	29	ألبانيا	10	زيمبابوي	61	البوسنة والهرسك	-
تايلاند	8	أذربيجان	26	تايلاند	9	الكونغو الديمقراطية	61	الأردن	-
الصين	7	سلطنة عمان	19	ماليزيا	9	موزمبيق	61	الهند	-
المالديف	7	طاجيكستان	17	الصين	8	إسواتيني	60	البحرين	-
ماليزيا	7	تركيا	17	المالديف	8	الكاميرون	59	مالطا	-
سيرلانكا	6	ألبانيا	15	سيرلانكا	7	مالي	59	الصين	-
لبنان	6	البحرين	14	لبنان	7	غينيا بيساو	58	الصين تايوان	-
البحرين	6	كوريا الجنوبية	11	البحرين	7	كوت ديفوار	58	تركمانستان	-
مالطا	6	كازاخستان	10	مالطا	7	الصومال	57	تركيا	-
البوسنة والهرسك	5	البوسنة والهرسك	10	البوسنة والهرسك	6	سيراليون	55	كوريا الجنوبية	-
كوبا	4	تركمانستان	7	كوبا	5	تشاد	54	كوسوفو	-
كوريا الجنوبية	3	مالطا	6	كوريا الجنوبية	3	ليسوتو	54	العراق	-
كوسوفو	-	كوسوفو	-	كوسوفو	-	أفريقيا الوسطى	53	المالديف	-

جدول (ب -4) مؤشـرات التنمية في قطاع النقل والمواصلات

الدولة	نسبة الطرق غير المعبّدة إلى إجمالي الطرق	الدولة	نسبة الطرق غير المعبّدة إلى إجمالي الطرق
تشاد	99.48	ساموا الغربية	85
الكونغو الديمقراطية	98	سريلانكا	85
ليبيريا	93	مدغشقر	80
أفريقيا الوسطى	97	أوغندا	79
كينيا	82.70	ليسوتو	82
الكونغو الشعبية	86	زيمبابوي	81
كوت دي فوار	92	جامبيا	81
سيراليون	92	النيجر	79
الكاميرون	93	موزامبيق	76
تنزانيا	88.55	توجو	79
اليمن	91	إريتريا	90
بنين	91	زامبيا	77
بنجلاديش	70	مالي	96
غينيا	92	رواندا	74
بوروندي	87.8	غينيا بيساو	89
الصومال	88	الفلبين	72
الجابون	93	أفغانستان	48.71
غانا	87	موريتانيا	67.45
البرازيل	87	السنغال	62
إثيوبيا	80	السودان	74.19

الدولة	نسبة الطرق غير المعبّدة إلى إجمالي الطرق	الدولة	نسبة الطرق غير المعبّدة إلى إجمالي الطرق
ألبانيا	61	الصين	12.6
ملاوي	55	البوسنة والهرسك	15
جيبوتي	55	أوزبكستان	13
نيبال	57	مالطا	12.7
كوبا	51	كازاخستان	10.55
سلطنة عمان	51	سورية	10
أذربيجان	49.40	تركيا	64.2
إندونيسيا	41	مصر	4.43
بوتسوانا	31	كوسوفو	4.52
جزر الرأس الأخضر	31	المالديف	6
المغرب	29.59	تايوان	1
باكستان	30	بوركينا فاسو	76
جامايكا	27	موريشيوس	2.0
فيتنام	24	الأردن	-
تونس	24	تايلاند	-
القمر المتحدة	23.52	طاجيكستان	-
الجزائر	23	قرغيزستان	-
كوريا الجنوبية	7.6	لبنان	-
ماليزيا	20	ميانمار	-
تركمانستان	19	الهند	-
البحرين	18		

جدول (ب-5) مؤشرات الصناعة والتعدين والطاقة في الدول المتلقية لمساعدات الصندوق

الدولة	مساهمة قطاعي الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الإنتاج الصناعي	العاملون في قطاع الصناعة من إجمالي العمالة	نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء	عدد السكان الذين لا تصلهم الطاقة الكهربائية	نسبة استخدام الطاقة البديلة والنووية من إجمالي استخدام الطاقة
إثيوبيا	23.1	9.6	9	48	57,655,840	1.2
إريتريا	21.8	-	7	50	1,760,800	0
إسواتيني	31.4	-9.2	23	77	264,480	-
أفريقيا الوسطى	20.8	0.2	6	14	4,139,310	-
أوغندا	26.2	2.1	7	41	26,849,380	-
بوتسوانا	25	-15.9	18	70	700,300	0
بنين	16.3	5.2	18	40	7,235,640	0
بوركينا فاسو	30	2.3	25	18	17,054,400	-
بوروندي	10.7	1.8	3	11	10,570,210	-
تشاد	16.9	-0.2	2	8	15,049,880	-
تنزانيا	28.7	2.5	6	38	37,211,790	0.7
توجو	22.7	5.32	19	52	3,941,280	2.4
تونس	21.8	-8.18	33	100	0	0.8
الجابون	41.5	-3	11	91	181,350	1.2
جامبيا	15.8	14.3	15	60	966,410	-
الجزائر	34.2	-7.3	30	100	219,250	0
جزر الرأس الأخضر	23.1	-2	22	96	25,200	-
القمر المتحدة	8.9	2.8	19	84	139,200	-
جيبوتي	16.2	2	13	61	383,130	-
رواندا	19.3	-4.2	9	38	8,054,900	-
زامبيا	42.7	0.6	11	43	10,476,600	9.7

الدولة	مساهمة قطاعي الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الإنتاج الصناعي	العاملون في قطاع الصناعة من إجمالي العمالة	نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء	عدد السكان الذين لا تصلهم الطاقة الكهربائية	نسبة استخدام الطاقة البديلة والنووية من إجمالي استخدام الطاقة
زيمبابوي	12.6	3.17	7	41	8,752,540	3.3
السنغال	23.1	2.9	13	70	4,955,040	0.6
السودان	22.9	3.3	17	54	20,013,840	4.4
سيراليون	6.2	-1.8	7	23	6,168,540	-
سيشل	13.1	-1.5	-	100	0	-
الصومال	9.5	-	2	36	10,169,600	-
غانا	34.7	-3.5	21	84	5,124,900	5.9
غينيا	32.7	21.5	6	42	7,470,720	-
غينيا بيساو	13.5	-0.7	9	31	1,359,300	-
الكاميرون	25	3.3	14	64	9,690,750	4.6
كوت ديفوار	21.2	10.4	13	69	8,283,320	0.8
الكونغو الديمقراطية	41	2.8	10	19	72,454,849	2.4
الكونغو الشعبية	40	-7.6	21	48	2,853,840	1.4
كينيا	16.2	3.5	6	70	16,292,310	2.2
ليبيريا	11.7	0.6	10	28	3,656,200	-
ليسوتو	29.9	-10.6	13	45	1,185,560	-
مالي	21.2	-0.1	8	48	10,530,000	-
مدغشقر	13.3	-20.6	9	27	20,241,390	-
مصر	31.8	0.5	27	100	0	1.4
المغرب	25.3	-5.5	23	100	147,640	1.6
ملاوي	17.2	1.2	5	11	16,987,440	-

الدولة	مساهمة قطاعي الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الإنتاج الصناعي	العاملون في قطاع الصناعة من إجمالي العمالة	نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء	عدد السكان الذين لا تصلهم الطاقة الكهربائية	نسبة استخدام الطاقة البديلة والنووية من إجمالي استخدام الطاقة
موريتانيا	27.6	0.4	18	46	2,520,300	-
موريشيوس	16.7	-18.9	24	100	0	0.8
موزمبيق	22.9	-6.2	9	30	22,007,040	9.2
النيجر	20.2	8.6	7	19	19,658,520	0
أذربيجان	41.4	-6.2	15	100	0	0.6
الأردن	23.9	-2.4	24	100	0	1.9
أفغانستان	12.5	-4.2	19	98	895,390	-
إندونيسيا	38.3	-2.8	22	99	3,282,240	0.8
أوزبكستان	32.8	3.7	23	100	0	1.9
باكستان	17.7	-2.6	25	74	57,652,290	4
البحرين	40.5	-0.9	35	100	0	0
بنجلاديش	28.8	1.3	21	92	12,845,820	0.2
تايلاند	33.1	-	23	100	69,800	1.1
تركمانستان	42	-	40	100	6,030	0
تركيا	27.8	0.3	25	100	0	6.7
سيرلانكا	26.2	-6.9	28	100	0	3.4
سلطنة عمان	53.7	1.2	32	100	0	0
سورية	35.9	-	23	89	1,872,500	1.4
الصين	37.8	2.6	27	100	0	5.1
طاجيكستان	32.8	9.2	16	100	38,160	37.5
العراق	44.4	-11.55	23	100	0	0.3

الدولة	مساهمة قطاعي الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الإنتاج الصناعي	العاملون في قطاع الصناعة من إجمالي العمالة	نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء	عدد السكان الذين لا تصلهم الطاقة الكهربائية	نسبة استخدام الطاقة البديلة والنووية من إجمالي استخدام الطاقة
الفلبين	28.4	-13.1	19	96	4,821,520	2.9
فيتنام	33.7	3.9	27	99	584,040	6.9
كازاخستان	33.1	3.01	21	100	0	0.6
قيرغيزستان	29.5	-10.5	25	100	6,520	22.7
كوريا الجنوبية	32.8	-	25	100	0	16
لبنان	7.2	-0.2	24	100	0	0.5
المالديف	11.7	-21.3	19	100	0	-
ماليزيا	35.9	-6.07	27	100	0	1.2
ميانمار	35.8	-10.3	7	68	17,193,560	-
نيبال	11.8	-3.6	15	90	2,943,140	5.2
الهند	23.2	-8.1	25	98	30,360,000	2.7
اليمن	35.6	-2.3	10	73	8,113,760	0
الصين تايوان	36	-	35.9		23,820,000	-
ألبانيا	19.7	-1.03	20	100	0	24.5
البرازيل	17.7	-3.4	20	100	425,120	10.8
البوسنه والهرسك	23.9	-4.7	32	100	0	4.3
جامايكا	20.4	-5.7	16	99	17,760	0.6
ساموا الغربية	14.9	-7.7	25	99	1,600	-
كوبا	25.1	2.5	17	100	22,660	0.1
كوسوفو	25.8	-7.3	17.4	100	0	0.5
مالطا	13.4	-	19	100	0	1.5

جدول (ب-6) مؤشـرات التجارة الخارجية في الدول المتلقية لمساعدات الصندوق

الدولة	حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 2019م (مليون دولار أمريكي)	الدولة	حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 2019م (مليون دولار أمريكي)
إثيوبيا	24,923	زيمبابوي	5,713
إريتريا	1,122.40	السنغال	6,398
أفريقيا الوسطى	683.7	السودان	-
أوغندا	-	إسواتيني	784
بوتسوانا	5,042	سيراليون	-
بنين	2,433	سيشل	3,144.60
بوركينا فاسو	2,664	الصومال	3,151.50
بوروندي	228	غانا	38,445
تشاد	6,495	غينيا	4,737.90
تنزانيا	21,824	غينيا بيساو	228.70
توجو	1,619	الكاميرون	8,434
تونس	29,542	كوت ديفوار	10,775
الجابون	12,241	الكونغو الديمقراطية	25,622
جامبيا	442.9	الكونغو الشعبية	-
الجزائر	31,956	كينيا	15,742
جزر الرأس الأخضر	2,168.70	ليبيريا	8,861.80
القمر المتحدة	129.1	ليسوتو	731.7
جيبوتي	1,755.40	مالي	4,971.50
رواندا	2,631	مدغشقر	7,733
زامبيا	19,134	مصر	126,639

الدولة	حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 2019م (مليون دولار أمريكي)	الدولة	حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 2019م (مليون دولار أمريكي)
المغرب	66,523	طاجيكستان	3,073.20
ملاوي	1,513	الفلبين	87,993
موريتانيا	8,995	فيتنام	161,111
موريشيوس	5,765.20	كازاخستان	149,369
موزمبيق	42,893	قيرغيزستان	5,590.40
النيجر	7,010.80	كوريا الجنوبية	238,553
أذربيجان	32,300	لبنان	68,089
الأردن	36,203	المالديف	4,775.40
أفغانستان	1,595	ماليزيا	168,981
إندونيسيا	232,614	ميانمار	
أوزبكستان	9,504	نيبال	1,892.40
باكستان	34,798	الهند	426,928
البحرين	30,077	اليمن	1,942.10
بنجلاديش	16,385	ألبانيا	8,811
تايلاند	254,416	البرازيل	640,731
تركمانستان	38,177.60	البوسنه والهرسك	8,755
تركيا	164,906	جامايكا	17,254
سيرلانكا	13,058.10	ساموا الغربية	-
سلطنة عمان	31,332	كوبا	-
سورية	--	كوسوفو	-
الصين	1,769,486		

(ج) رصد مشاريع الصندوق السعودي للتنمية حسب القطاعات

الدولة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة والتعدين	قطاع الطاقة	قطاع البنية الاجتماعية				النقل والاتصالات					قطاعات أخرى	المجموع بملايين الريالات
				الصحة	التعليم	المياه والصرف الصحي	الإسكان والتنمية الحضرية	الطرق	السكك الحديدية	الموانئ	المطارات	الاتصالات		
إثيوبيا	-	-	93.75	-	-	243.75	-	515	-	-	-	-	-	852.5
إريتريا	40.97	-	155.25	-	-	-	-	34.02	-	-	-	-	-	230.24
أفريقيا الوسطى	29	-	-	-	-	-	-	-	-	-	16	-	288.75	333.75
أوغندا	7.36	25	41.25	56.25	45	-	-	-	-	-	-	-	17	191.86
بوتسوانا	-	-	24.54	-	-	-	-	-	-	-	34.84	-	-	59.38
بنين	-	-	187.5	40	43	-	-	60	-	-	-	-	64.43	394.93
بوركينا فاسو	219.87	-	40	42	-	-	-	345	-	-	105	-	-	751.87
بوروندي	8.7	-	-	-	45	-	20.6	317.52	-	-	-	-	21.6	413.42
تشاد	93.75	-	-	-	112.5	93.75	-	135	-	-	-	-	57	492
تنزانيا	15	-	-	56.25	-	150	-	116.5	-	-	7.6	-	-	345.35
توجو	17	-	-	-	-	-	-	133.75	-	-	-	26.02	1.22	177.99
تونس	682.87	-	1252.5	190	111.14	644.12	881.25	-	88	60	50	-	395.9	4355.78
الجابون	-	-	-	-	99.76	-	-	-	40.27	-	-	-	-	140.03
جامبيا	-	-	-	-	37.5	-	-	358.67	-	-	223.15	-	24.49	643.81
الجزائر	357	-	63.16	16.75	149.01	80	510.12	-	-	94.93	-	-	-	1270.97
جزر الرأس الأخضر	8.66	-	-	-	37.5	-	-	37.5	-	-	-	-	-	83.66
القمر المتحدة	-	-	-	-	-	-	9.38	220.25	-	-	-	-	-	229.63
جيبوتي	-	-	112.5	-	26.25	15	131.25	551.25	-	188.5	25.73	-	93.5	1143.98
رواندا	-	-	45	109.27	-	-	-	298.47	-	-	-	-	-	452.74
زامبيا	-	-	-	450	-	-	-	56.76	-	-	-	-	-	506.76
زيمبابوي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	23.66	-	23.66

الدولة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة والتعدين	قطاع الطاقة	قطاع البنية الاجتماعية				النقل والاتصالات					قطاعات أخرى	المجموع بملايين الريالات
				الصحة	التعليم	المياه والصرف الصحي	الإسكان والتنمية الحضرية	الطرق	السكك الحديدية	الموانئ	المطارات	الاتصالات		
السنغال	455.18	-	78.5	116.99	26.89	90.65	4.14	334.59	-	-	-	-	191.16	1298.1
السودان	1304.8	201.96	788	-	4.23	450	-	228.21	-	-	35.3	55.65	-	3068.15
إسواتيني	-	-	-	37.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	37.5
سيراليون	-	-	37	4.33	45	-	-	37.5	-	-	-	-	-	123.83
سيشل	-	-	75	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	75
الصومال	30	287.3	-	-	35.3	-	-	-	-	-	-	-	-	352.6
غانا	16.94	-	132.45	203.67	11.39	-	-	39.2	-	48	-	-	15	466.65
غينيا	26	-	110	169	159	45	-	321.38	-	-	-	-	21	851.38
غينيا بيساو	12	15.9	40.3	-	-	-	-	24.8	-	29	-	-	-	122
الكاميرون	0.32	-	105.9	-	37.5	-	-	183.75	34.96	-	-	-	-	362.43
كوت ديفوار	-	-	-	85.2	37.5	56	56.25	157.5	-	-	-	-	-	392.45
الكونغو الديمقراطية	-	-	-	-	-	-	-	50.34	19.7	-	-	-	-	70.04
الكونغو الشعبية	-	-	-	-	-	-	-	-	164.89	-	-	-	-	164.89
كينيا	15	-	84.96	61.5	-	133.2	-	242.54	-	-	-	-	-	537.2
ليبيريا	-	-	38.8	-	-	-	-	106.8	-	-	75	-	-	220.6
ليسوتو	-	-	-	-	-	135.75	-	-	-	-	13.16	-	-	148.91
مالي	473.03	-	-	-	-	-	-	259.81	-	-	-	-	29	761.84
مدغشقر	0	12	42.4	-	-	-	-	204.5	-	-	-	-	-	258.9
مصر	2166.15	292.91	546.62	535	1753.32	225	807	1871.68	193.26	292.33	-	63.38	100	8846.65
المغرب	618	-	120	275	165	485	75	-	750	120	-	-	1875	4483
ملاوي	-	-	-	45	45	-	-	45	-	-	-	-	-	135

الدولة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة والتعدين	قطاع الطاقة	قطاع البنية الاجتماعية				النقل والاتصالات					قطاعات أخرى	المجموع بملايين الريالات
				الصحة	التعليم	المياه والصرف الصحي	الإسكان والتنمية الحضرية	الطرق	السكك الحديدية	الموانئ	المطارات	الاتصالات		
موريتانيا	284.1	238	375	-	112.5	309	-	550.25	-	-	-	-	101	1969.85
موريشيوس	-	-	-	281.25	-	14.69	203.11	-	-	-	-	-	93.75	592.8
موزمبيق	-	-	56.25	33.75	45	-	-	-	-	-	-	-	37.5	172.5
النيجر	112.5	-	-	37.5	118.66	-	-	178.72	-	-	-	-	39.77	487.15
أذربيجان	67.5	-	-	-	35.7	225	-	48.75	-	-	-	-	-	376.95
الأردن	12.71	15.17	607.22	295	301.68	192.57	-	440.77	38.5	61.25	-	-	-	1964.87
أفغانستان	-	-	-	-	187.5	-	-	622.5	-	-	-	-	-	810
إندونيسيا	225.64	237.74	-	190.92	462.38	-	-	317.42	-	72	-	-	-	1506.1
أوزبكستان	207	-	-	75	101	168.85	412.5	112.5	-	-	-	-	-	1076.85
باكستان	403.81	96.98	1388.73	-	-	-	-	265.6	-	-	-	-	435.26	2590.38
البحرين	-	-	392.74	-	-	68.77	-	62.24	-	-	-	-	100	623.75
بنجلاديش	177.2	315.47	287	195	-	-	-	606.25	258.63	-	-	-	76.75	1916.3
تايلاند	-	-	173.38	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	173.38
تركمانستان	-	-	-	37.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	37.5
تركيا	-	-	733.8	138	29.66	83	-	81.37	-	-	24.79	-	-	1090.62
سريلانكا	486.25	-	48.12	176	292.5	99.9	-	490	-	-	-	-	-	1592.77
سلطنة عمان	-	-	68.45	-	45.56	-	35.88	124.28	-	-	-	-	-	274.17
سورية	-	-	1818.91	50	123.09	-	-	110.99	-	140.62	24.24	35.98	-	2303.83
الصين	-	-	-	506.25	456.25	-	195	180	-	-	-	-	543.75	1881.25
طاجيكستان	93.75	-	-	66.38	281.25	-	-	210	-	-	-	-	-	651.38
الفلبين	-	-	-	-	-	-	-	75	-	-	-	-	-	75

الدولة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة والتعدين	قطاع الطاقة	قطاع البنية الاجتماعية				النقل والاتصالات					قطاعات أخرى	المجموع بملايين الريالات
				الصحة	التعليم	المياه والصرف الصحي	الإسكان والتنمية الحضرية	الطرق	السكك الحديدية	الموانئ	المطارات	الاتصالات		
فيتنام	-	-	-	94	76.13	-	-	273.13	-	-	-	-	172.13	615.39
كازاخستان	-	-	-	-	-	-	-	45	-	-	-	-	-	45
قيرغيزستان	112.5	-	-	112.5	112.5	112.5	-	300	-	-	-	-	-	750
كوريا الجنوبية	-	-	-	-	-	-	-	123.02	-	239.25	-	-	-	362.27
لبنان	37.5	-	-	176.78	170.83	74	17.73	519.45	-	-	-	-	23.71	1020
المالديف	93.75	-	-	47	-	14.25	93.75	-	-	-	466.21	-	487.5	1202.46
ماليزيا	-	-	-	15.9	117.56	-	178.8	-	-	-	-	-	-	312.26
ميانمار	30	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	30
نيبال	294.6	-	157.89	-	-	-	-	-	-	-	-	-	112.5	564.99
الهند	-	-	444.22	-	-	-	-	-	73.38	108.57	-	-	-	626.17
اليمن	75.08	-	610.43	112.5	242.71	159.48	-	797.5	-	67.38	-	-	75	2140.08
الصين (تايوان)	-	-	136.5	-	-	-	-	175	380.4	-	97.95	-	-	789.85
ألبانيا	-	-	-	-	-	-	-	133.19	-	-	-	-	-	133.19
البرازيل	-	-	111.05	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	111.05
البوسنه والهرسك	-	-	-	166.88	-	-	67.5	93.75	-	-	-	-	165	493.13
جامايكا	-	-	-	-	-	-	-	17.4	-	-	-	-	-	17.4
ساموا الغربية	-	-	-	-	-	16	-	-	-	-	-	-	-	16
كوبا	-	-	-	75	-	382.5	100	-	-	-	-	-	-	557.5
كوسوفو	-	-	-	-	-	-	-	60	-	-	-	-	-	60
مالطا	-	-	-	-	-	41	-	-	-	112.6	-	-	-	153.6
العراق	93.75	-	-	57.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	151.25
منظمات دولية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	905.01
الإجمالي	9405.23	1738.47	11625.2	5434.32	6339.25	4808.74	3799.25	14301.42	2041.98	1660.44	1101.03	276.62	5658.67	69095.63

(د) رصد نشاط برنامج الصادرات التابع للصندوق في مجال تمويل الصادرات

م	الدولة	إجمالي عدد العمليات	إجمالي مبلغ التمويل (ريال سعودي)
1	الامارات	8	569,693,850
2	مصر	28	48,835,189,423
3	تركيا	42	2,212,500,000
4	السودان	80	2,926,834,186
5	اليمن	24	1,261,346,719
6	السنغال	3	487,500,000
7	الولايات المتحدة	2	37,796,859
8	السعودية*	18	1,720,840,000
9	باكستان	11	15,303,750,000
10	السيشل	1	18,750,000
11	سورية	1	3,262,500
12	البحرين	4	2,633,000,000
13	موريتانيا	6	386,250,000
14	زامبيا	3	168,750,000
15	غانا	1	11,250,000
16	جنوب السودان	2	7,794,675
17	بنجلادش	2	202,500,000
18	كوبا	1	187,500,000
19	المغرب	3	63,750,000

م	الدولة	إجمالي عدد العمليات	إجمالي مبلغ التمويل (ريال سعودي)
20	الأردن	14	268,762,500
21	تركمانستان	2	375,000,000
22	الارجنتين	2	262,500,000
23	تونس	6	825,000,000
24	سريلانكا	1	3,750,000
25	الجزائر	3	56,250,000
26	أذربيجان	1	15,000,000
27	لبنان	6	431,250,000
28	ايران	3	305,625,000
29	المكسيك	1	187,500,000
30	إثيوبيا	4	134,000,000
31	موريشيوس	1	1,350,000,000
32	البوسنة	1	18,750,000
33	الصين	1	56,250,000
34	الكويت	2	66,000,000
35	تنزانيا	1	11,250,000
36	جيبوتي	1	18,750,000
37	قطر	1	1,842,810
38	كازاخستان	2	15,531,563
	الإجمالي	293	81,441,270,085

فريق الإعداد

تقرير الرصد التنموي للصندوق السعودي للتنمية لعام 2020م

رصد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
محمد بن صالح العتيق

جهود المؤسسات والصناديق الدولية التنموية والمالية لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا
د. عبدالله بن سليمان السكران
عيد بن صالح العيد

قطاع الديون والتدفقات المالية
عبدالرحمن بن علي النغيمشي

قطاع الزراعة
زياد بن عبدالرحمن الجبرين

قطاع البنية الاجتماعية
محمد بن إبراهيم الشبيبي

قطاع النقل والاتصالات
إبراهيم بن صالح الحماد
مساعد بن سعدون العبدالمنعم

قطاع الطاقة والصناعة والتعدين
نايف بن محمد العفيصان

قطاعات أخرى
عبدالله بن عيسى المعمر

التجارة الخارجية
زياد بن عبدالرحمن الجبرين

المتابعة والمراجعة
مدير إدارة الرصد التنموي
ياسر بن صالح الزويد
مدير عام إدارة التقارير والاحصاء
عبدالله بن عيسى المعمر

الاشراف العام
الرئيس التنفيذي لقطاع الاستراتيجية
د. عبدالله بن سليمان السكران

عبدالله بن عيسى المعمر
محمد بن صالح العتيق
علي بن عرار العرجاني
مسفر بن راشد الفهاد
ياسر بن صالح الزويد
نايف بن محمد العفيصان
محمد بن إبراهيم الشبيبي
عبدالرحمن بن علي النغيمشي
إبراهيم بن صالح الحماد
بدر بن عبدالله بن داحة
زياد بن عبدالرحمن الجبرين
مساعد بن سعدون العبدالمنعم
عمار بن حسين الشريمي
أديب بن عبدالعزيز ابانمي
خالد بن ناصر النفيسي
أحمد بن عودة العودة

قائمة المراجع

التقارير السنوية والمواقع الرسمية:

تقرير الرصد التنموي: (2019)
الصندوق السعودي للتنمية: التقرير السنوي (2020)
الأمم المتحدة: تقارير التنمية (2020)
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2020)
منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO 2020)
وكالة الأونروا (UNRWA)

الجمعية العامة للأمم المتحدة
https://www.un.org/ar/ga/sitemap.shtml

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
https://www.oecd.org/mena/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/OECD-documents-in-Arabic.pdf

معهد التمويل الدولي (IIF)
https://www.iif.com/COVID-19

وحدة المعلومات المالية (EIU)
http://www.eiu.com/landing/special_reports_covid19

خدمة مناولة المعلومات (IHS)
https://connect.ihsmarkit.com/home?callingUrl=https%3a%2f%2fconnect.ihsmarkit.com%2fhome

مجموعة العشرين (G20)
https://www.g20.org/G20_reports

الأونكتاد (UNICTAD)
https://unctad.org/programme/covid-19-response

أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
https://www.sdgindex.org/static/news/press-release-sustainable-development-report-2021/SDR%202021%20-%20Press%20Release%20-%20Arabic.pdf

مجموعة البنك الدولي
https://www.worldbank.org/en/who-we-are/news/coronavirus-covid19

صندوق النقد الدولي
https://www.imf.org/ar/Topics/imf-and-covid19

الصندوق العالمي (The Global Fund)
/https://www.theglobalfund.org/en/covid-19

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)
https://www.ifad.org/en/web/knowledge/annual-reports

برنامج الاغذية العالمي (WFP)
https://www.wfp.org/emergencies/covid-19-pandemic

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
https://www.isdb.org/ar/topic/coronavirus

البنك الأفريقي للتنمية
https://www.afdb.org/en/covid-19

البنك الاسيوي للتنمية
https://www.adb.org/what-we-do/covid19-coronavirus

صندوق التضامن الإسلامي
https://www.oic-oci.org/covid-19/?lan=en

البنك الأوروبي للتنمية (EBRD)
https://www.ebrd.com/what-we-do/coronavirus

صندوق الأوبك للتنمية الدولية
https://opecfund.org/news_covid

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
https://www.usaid.gov/coronavirus

الصندوق الكويتي للتنمية
https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/home

الإحصاء والبيانات:

الصادرات
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=US

الواردات
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD

نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.GN.ZS

نسبة صافي المساعدات الإنمائية إلى الناتج المحلي الإجمالي
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.GN.ZS

نسبة الاستثمار الخارجي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي
http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS

العاملون في قطاع الصناعة من إجمالي العمالة
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?view=chart
https://www.cia.gov/Library/publications/the-world-factbook/fields

مساهمة قطاعي الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي
http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS
https://www.cia.gov/Library/publications/the-world-factbook/fields

معدل نمو الإنتاج الصناعي
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/fields/2089.html#ao

نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء
http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS

استهلاك الكهرباء
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/fields.html

إنتاج الكهرباء
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/fields

واردات الطاقة
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/fields

نسبة استخدام الطاقة البديلة والنووية من إجمالي استخدام الطاقة
https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.COMM.CL.ZS

نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من إجمالي الناتج المحلي
http://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid

نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي
http://data.uis.unesco.org/Index.aspx?queryid

مساهمة الناتج الزراعي
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?view=chart

نسبة الأراضي الزراعية
https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?view=chart

نسبة الأراضي القابلة للزراعة
https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL.ZS?view=chart

نسبة العاملون في قطاع الزراعة
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?view=chart

نسبة الالتحاق بالتعليم بالمدارس في المرحلة الابتدائية
https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.NENR?view=chart

إجمالي معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي
https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.CMPT.ZS

نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية
https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.ENRL.TC.ZS

نسبة الالتحاق بالتعليم العالي
https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.TER.ENRR

نسبة من يحصلون على مياه شرب محسنة من إجمالي عدد السكان
https://data.worldbank.org/indicator/SH.H2O.SMDW.ZS

نسبة الوصول إلى مرفق صحي محسن من إجمالي عدد السكان
https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.SMSS.ZS

نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS

نسبة إجمالي الانفاق على الرعاية الصحية من إجمالي الناتج المحلي
https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/domestic-general-government-health-expenditure-(gghe-d)-as-percentage-of-gross-domestic-product-(gdp)-(-)

نصيب الفرد من الإنفاق الصحي
https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/current-health-expenditure-(che)-per-capita-in-ppp-int$

معدل وفيات الأطفال الرضّع
data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT?view=chart

نسبة وفيات الأمهات
https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.STA.MMRT?view=chart

العمر المتوقع عند الولادة
https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN

معدل انتشار فيروس الإيدز
https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.AIDS.FE.ZS?view=chart

بيانات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات للدول المتلقية للمساعدات
/https://www.cia.gov/the-world-factbook

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019a)، "إحصاءات تمويل التنمية" (قاعدة البيانات)
http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

توصية بشأن شروط وشروط المساعدات
OECD (2019b) ، OECD / LEGAL / 5006 https://www.oecd.org/dac/DAC_Recommendation_on_terms_and_conditions_of_aid.pdf.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019c)، توصية لجنة المساعدة الإنمائية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD / LEGAL / 5015 https://legalinstruments.oecd.org/public/doc/140/140.en.pdf.
data/statisticsonresourceflowstodevelopingcountries.htm

"المبالغ التي تم تعبئتها من القطاع الخاص من أجل تدخلات تمويل التنمية في ٢٠١٩م- رؤى أولية من البيانات"، OECD، باريس
https://www.slideshare.net/OECDdev/amountsmobilisedfromtheprivatesectorbydevelop-mentectorbydevelopmententions201217

OECD (2018a) ، النظرة العامة العالمية لتمويل التنمية المستدامة 2019: حان الوقت لمواجهة التحدي، OECD للنشر، باريس
https://doi.org/10.1787/9789264307995-ar.

بيمونت، سي وآخرون. (2019)، "تمويل الانتقال: تقديم مفهوم جديد"، أوراق عمل التعاون الإنمائي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، العدد 54، OECD للنشر، باريس
.https://doi.org/10.1787/2dad64fb-en

SFD

الصندوق السعودي للتنمية

Saudi Fund for Development

صندوق بريد 50483 - الرياض 11523

هاتف 966112794000+ - فاكس 966114647450+

www.sfd.gov.sa